

الجامعة الأميركية في بيروت

الفصل والوصل في شعر الأخطل الكبير

"دراسة بلاغية"

إعداد

محمد ضياء الدين الأسود

بحث مقدّم لاستكمال متطلبات نيل شهادة أستاذ في الآداب  
(الماجستير)

إلى دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى

في كلية الآداب والعلوم

في الجامعة الأميركية في بيروت

بيروت، لبنان

آب ٢٠١٨

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

CONJUNCTION AND DISCONJUNCTION IN AL-AKHṬAL  
AL-KABĪR'S POETRY  
RHETORICAL STUDY

by

MOHAMMAD DIAA EDDIN ALASWAD

A thesis

submitted in partial fulfillment of the requirements

for the degree of Master of Arts

to the Department of Arabic and Near Eastern Languages

of the Faculty of Arts and Sciences

at the American University of Beirut

Beirut, Lebanon

August 2018

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

CONJUNCTION AND DISCONJUNCTION IN AL-AKHṬĀL AL-  
KABĪR'S POETRY  
RHETORICAL STUDY

by

MOHAMMAD DIAA EDDIN ALASWAD

Approved by:


Dr. Ramzi Baalbaki, Professor  
Arabic and Near Eastern Languages



Advisor

for Professor Orfali

Dr. Bilal Orfali, Associate Professor  
Arabic and Near Eastern Languages



Member of committee

Dr. Radwan El-sayed, Visiting Professor  
Arabic and Near Eastern Languages



Member of committee

Date of thesis defense: August 30, 2018

# AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

## THESIS, DISSERTATION, PROJECT RELEASE FORM

Student Name: Al-Aswad Mohammad Didaa Eddin Abdulla  
Last First Middle

Master's Thesis       Master's Project       Doctoral Dissertation

I authorize the American University of Beirut to: (a) reproduce hard or electronic copies of my thesis, dissertation, or project; (b) include such copies in the archives and digital repositories of the University; and (c) make freely available such copies to third parties for research or educational purposes.

I authorize the American University of Beirut, to: (a) reproduce hard or electronic copies of it; (b) include such copies in the archives and digital repositories of the University; and (c) make freely available such copies to third parties for research or educational purposes after : **One ---- year from the date of submission of my thesis, dissertation, or project.**  
**Two ---- years from the date of submission of my thesis, dissertation, or project.**  
**Three ---- years from the date of submission of my thesis, dissertation, or project.**

M. Didaa

Signature

17/SEP/2018

Date

## مستخلص لرسالة

محمد ضياء الدين الأسود لماجستير في الآداب

الاختصاص: اللغة العربية وآدابها

العنوان: الفصل والوصل في شعر الأخطل الكبير: دراسة بلاغية

هذا البحث نتاج قراءات متعدّدة في علم المعاني، واهتمامات مركّزة حول التراكيب اللغويّة للأديب والشاعر ومدى دلالتها على خبر عقله وتصويرها حركةً فكره ونوازع نفسه ومواجد قلبه. وهو دراسة بلاغية تطبيقية لمقرّرات البلاغيين في مبحث الفصل والوصل على شعر الأخطل الكبير غياث بن غوث التغلبيّ، وقد جاء في فصلين:

الفصل الأوّل هو دراسة نظريّة لقواعد الفصل والوصل عند البلاغيين ومقارنتها بمقرّرات النحويين في أبواب التوابع والشرط، وتقتصر الدراسة على مقارنة جهود ثلاثة من البلاغيين هم الجرجانيّ والسكاكيّ والقزوينيّ بثلاثة من النحويين هم سيويه والقراء والمبرد في كتبهم المعروفة. ويحاول هذا الفصل تبين مصادر البلاغيين في تأصيلهم لمبحث الفصل والوصل، ومدى استقاداتهم ممّا كتبه النحويون في هذا السياق، والصلة الوثيقة بين علم النحو وعلم المعاني، وكيف تجاوز علم المعاني دراسة التركيب إلى دراسة المعنى.

أمّا الفصل الثاني فيطبّق قواعد الفصل والوصل في كتب البلاغيين على شعر الأخطل التغلبيّ بغية معرفة مدى تساوق القاعدة البلاغية في هذا السياق مع شعر الأخطل، ومعرفة مدى صلاحية هذه القاعدة وما إن كان بالإمكان تهذيبها وإضافة عليها، فيناقش تقسيمات مبحث الفصل والوصل التي استقرّت في كتب البلاغيين ويبيّن بعض القضايا المشكّلة فيها. ويضيء هذا الفصل على أنساق تركيبية تشكّل ظاهرة شائعة في شعر الأخطل، تجيء فيها الواو على نسق خاصّ في سياق الفخر والهجاء.

## AN ABSTRACT OF THE THESIS OF

Mohammad Dīaa Eddīn AlAswad for Master of Arts

Major: Arabic Language and Literature

Title: Conjunction And Disconjunction in al-Akḥṭal al-Kabīr's Poetry Rhetorical Study

This thesis is a study of conjunction and disjunction between sentences (*al-faṣl wa-l-waṣl*) in al-Akḥṭal al-Kabīr's poetry. This rhetorical study consists of two chapters: the first is a theoretical study of (*al-faṣl wa-l-waṣl*), which concentrates on comparing three grammarians (Sībawayhi, al-Farrā', and al-Mubarrad) with three rhetoricians (al-Jurjānī, al-Sakkākī, and al-Qazwīnī). This chapter explores the strong relationship between syntax and rhetoric, identifying how the scholars of rhetoric benefited from the work of earlier grammarians. Further, it is argued that the rhetoricians were not only interested in the study of the syntactical structure but also in the study of meaning and the meaning of the meaning.

The second chapter focuses on the use of conjunction and disjunction between sentences in al-Akḥṭal al-Kabīr's poetry by applying the rhetorical rules for this type of speech. The first goal of this chapter is to reveal the syntactical properties of al-Akḥṭal's poetry in order to provide a full linguistic account of his style and how this usage depicts his thoughts and feelings. The second goal is to examine the traditional rhetorical rules in order to determine the extent to which they correspond to al-Akḥṭal's usage. This second chapter then discusses several problematic issues related to the traditional categories of (*al-faṣl wa-l-waṣl*) and replace the possibility of their modification.

## المحتويات

### الصفحة

هـ	مستخلص بالعربيّة .....
و	مستخلص بالإنكليزيّة .....

### الفصل

1	الأول: المقدّمة .....
---	-----------------------

8	الثاني: الدراسة النظرية .....
---	-------------------------------

9	1. الجرجاني .....
---	-------------------

9	أ. في التععيد .....
---	---------------------

16	ب. في التوبيب والتقسيم والمنهج .....
----	--------------------------------------

18	ج. في المصطلح .....
----	---------------------

19	د. في التعليل .....
----	---------------------

21	2. سيبويه .....
----	-----------------

21	أ. البدل .....
----	----------------

24	ب. النعت .....
----	----------------

26	ج. في المصطلح .....
----	---------------------

28	د. في التعليل .....
----	---------------------

29	3. المبرد .....
----	-----------------

29	أ. النعت .....
----	----------------

- ب. البذل ..... 30
- ج. عطف النسق ..... 33
- د. في المصطلح ..... 33
4. الفراء ..... 34
- أ. ما يمكن إدراجه تحت كمال الاتّصال ..... 35
- ب. الفصل على اعتبار السؤال المقدر ..... 37
- ج. الحكاية والخبر ..... 38
- د. القطع والاستئناف ..... 38
5. السكّائي ..... 39
6. القزويني ..... 48
7. خلاصة ..... 53
- الثالث: الدراسة التطبيقية ..... 55
1. مواطن الفصل ..... 57
- أ. كمال الاتّصال ..... 56
- ب. شبه كمال الاتّصال ..... 64
- ج. الفصل للتعليل ..... 71
- د. كمال الانقطاع ..... 72
- هـ. شبه كمال الانقطاع ..... 74
2. مواطن الفصل ..... 77
- أ. اتفاق الجملتين خبراً وإنشاءً ..... 78
- ب. إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي ..... 82
- ج. الوصل لدفع الإيهام ..... 83
3. ظواهر تركيبية في شعر الأخطل ..... 84
- أ. المقابلة بين المعنى وضده ..... 84



89 ..... ب. قد ولقد

98 ..... 4. خلاصة

102 ..... الرابع: الخاتمة

105 ..... بييليوغرافيا

## الفصل الأول

### المقدمة

يُعدّ علم المعاني من أدقّ علوم العربيّة إذ يتتبع تراكيب الجمل وخصائصها وكيف تطول وتشتجر وكيف تتكوّن وتتلاقى ببعضها وتتصل، ويجلّي الأسرار البلاغيّة الكامنة وراء تلك التراكيب وصلتها بالأحوال النفسيّة والفكريّة للشاعر، فالتراكيب في حقيقتها ما هي إلا صور معاني الشاعر لأنّها تكشف خبر عقله وأحوال فكره وخلجات نفسه. ومن مزايا علم المعاني أنّه يجمع بين النحو والبلاغة، فيبحث في تكوينات الجمل وسلامتها ثمّ يغوص أعمق من ذلك فيبحث في خصوصيات القول ودقائقه، ويبحث في المعنى ومعنى المعنى.

وقد اكتمل هذا العلم ونضج على يد عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز" الذي بحث فيه قضية إعجاز النصّ ومتى يصل إلى هذه المرتبة وكيف يتفاضل نصّ على آخر، فتوصّل إلى نظريّة النظم التي تُعدّ غرّة إنتاجه البلاغيّ. وبقي هذا العلم نظريّاً إلى أن جاء الزمخشريّ (538هـ) فطبّق قوانين هذا العلم على آي القرآن في كتابه "الكشاف"، فكان أوّل مرّة يدخل فيها هذا العلم حيّز التحليل والتطبيق على كتاب كامل، ويستخدم الأدوات البلاغيّة للكشف عن دقائق هذه اللغة ولطائفها في القرآن الكريم، فجاء هذا التفسير درّة مميّزة.

وقد أخذ هذا العلم منعطفاً مغايراً لمنهج الشيخين الجرجانيّ والزمخشريّ، فأتيح له من يهتمّ بتقسيم قواعده وضبط فروعها بغية التسهيل على شداة هذا العلم، وذلك على يد السكاكبيّ (626هـ) في كتابه "مفتاح العلوم". وقد بقي حال البلاغة وقواعدها على الحال التي وضعها السكاكبيّ، عبارة عن قواعد وأمثلة عليها، لا تنمّي مهارة التذوّق، ولا تُجلّي لطائف البلاغة في الكلام المبين. فقلّما تجد دراسات

تطبيقية تحليلية لديوان شاعر أو لإنتاج أديب، على أساس أدوات البلاغة، لتبين طرائقه في القول وأساليبه في التركيب، إذ إن لكل شاعر طريقة في النظم وخصوصية في استعمال التراكيب تميزه عن غيره، ولا يظهر ذلك إلا بدراسة متأنية.

ومن هنا تأتي إشكالية هذا البحث، فهناك فقر في الأبحاث التي تنهض بمثل هذا وتطبق مقررات البلاغيين وأدواتهم في تحليل نص كامل وليس تحليل بيت أو نطف شعريّة متفرقة. ولذا كان لا بدّ من إثراء هذا المجال ببحوث تحاول تجلية الأسرار البلاغية في طرائق القول المبينة. وتضاف إلى ما سبق إشكالية أخرى وهي أننا غالباً ما نأخذ القواعد البلاغية من كتب السلف على أنها مسلّمات لا يمكن المساس بها، أو أنّها قواعد راسخة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، لأنّها استقرت على يد أعلام كبار، دون تفحصها والكشف عن مدى صلاحيتها، أو كأنما البحث البلاغي قد توقّف عند مرحلة معينة وجمد فلا إضافات ولا إثراءات جديدة. وهذا البحث محاولة لدراسة قواعد الفصل والوصل التي أصلها البلاغيون، واستعمالها للكشف عن خصائص شعر الأخطل التغلبي، وتبيين مدى تساوق هذه القواعد مع شعره.

يعدّ الفصل والوصل ذا أهمية بالغة في علم المعاني فهو أحد أجزاء نظرية النظم المهمة، والجرجاني يُفرد له باباً كاملاً في دلائل الإعجاز ويتحدّث عن أسرارهِ التي لا يُهتدى إليها إلا بطول الملازمة والنظر، وأنّه ما من علم من علوم البلاغة يُوصف بأنه خفيّ ودقيق إلا وهذا العلم أدقّ وأخفى.

تكون الجمل والمقاطع في الإنتاج الأدبيّ جماعاً لضروبٍ من صور الحسّ، ومضات من الفكر تجتمع في خلد الشاعر أو الأديب أولاً ثمّ تتسابُ تبعاً لصورتها في نفس الشاعر، فإذا خرج الكلام متماسك الأواصر مترابط العرى دلّ على تماسك صور المعاني في أغوار الشاعر، وهو مايدلّ على نضج في الموهبة واكتمال في الأداة، لذا نرى رؤبة بن العجاج لما أنشده ولده عقبة شيئاً من الشعر رأى

أنه غير متماسك فقال له: "قد قلت لو كان له قران"<sup>(1)</sup>. ولما كان ترابط الكلام والتحام أجزائه بهذه المنزلة عدّه بعض العلماء جماعَ زمام البلاغة فرأى أنّ البلاغة ما هي إلا معرفة الفصل والوصل<sup>(2)</sup>. ومن هنا تأتي أهميّة درس هذا الموضوع في البحث البلاغيّ فهو يمثّل ذروة سنام البلاغة، ومن أجاده أسلمت له سائر فنون البلاغة قيادها، وذلك لما يميّز به هذا المبحث من وعورة في المسلك، ودقّة في المأخذ، وهذا ما أشار إليه الجرجانيّ والبلاغيّون من بعده.

وقد يممّ البحثُ شطرَ الجانبِ التطبيقيّ من البلاغة "لأنّ التطبيقاتِ في الدرسِ البلاغيّ هي حياته ونماؤه، وتتركّزُ فيها قدرةُ البليغِ ومهارته، فقواعدُ البلاغة يمكن أن تُجمع في صفحات، والمهمّ هو التطبيق، والنظر المتنبّث في النصّ المدروس، وتحليل تركيبه، وإبراز محاسن صياغته"<sup>(3)</sup>. وليس هناك ميدان أفضل من الشعر لنطبّق عليه، فالشعر ديوان العرب وهو أساس علومهم، فعلم العربية مبنية عليه، وكذلك علوم الشريعة ترجع في فصل أمرها إليه إذ هو لسان العرب المبين. ومن بين الشعراء انتخبنا شاعرًا مُجيدًا لا يُشكّك أحدٌ بذراية لسانه وحسن ديباجته وبيانه، وهو الأخطل الكبير.

يُعدُّ الأخطل أحدَ أشهر ثلاثة شعراء في زمن بني أمية، وهم جرير والفرزدق والأخطل، وقد اشتجرت الآراء حول تقديم أحد هؤلاء الثلاثة وأيّهم برز على صاحبيه، ولن نخوض في هذه المعمعة، بل نكتفي بذكر لمحة من ذلك، فقد فضّله يونس بن حبيب النحويّ على غيره، فقال: "أجمعت العلماء

---

<sup>1</sup> شرح ديوان الحماسة: 10/1. ودلالات التراكيب: 273.

<sup>2</sup> دلائل الإعجاز: 222.

<sup>3</sup> البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: 5.

على الأخطل، وذلك لأنه كان أكثرهم عدد قصائد طوال جياذ ليس فيها فُحش<sup>4</sup> ولا سقط<sup>(5)</sup>. وقد غلت الأخبار التي وصلت إلينا فجعلت الأخطل أشعر شعراء العرب قاطبة، فقد ورد عن عيسى بن عمر أنه قال: أشعر الناس الأخطل<sup>(6)</sup>. على أننا لا نتفق مع الروايات التي تمجده كثيراً وتجعله أشعر من نظم، إذ لا تخلو هذه الروايات من مغالاة تشوبها دواعٍ سياسية أو مجاملات قبلية، فلا نرى أن الأخطل يمكن أن يتبوأ هذه المنزلة، مع تسليمنا بجودة شعره وأنه من الفحول. والذي نطمئن إليه هو رأي ابن سلام الذي جعل الأخطل في الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين<sup>(7)</sup>. وهو أسنهم فقد روي عن جرير أنه قال: أدركت الأخطل وهو ذا ناب واحد ولو أدركته وله نابٌ أخرى لأكلني بها<sup>(8)</sup>. وينقل أبو عبيدة خبر إجماع الناس على أن أشعر أهل الإسلام ثلاثة: جرير والفرزدق والأخطل<sup>(9)</sup>.

ومهما يكن من اختلاف حول منزلته الشعرية بين أقرانه فإنَّ النقاد متفقون على جودة شعره وعلو كعبه في ميدان النظم، ولقد كان لنشأته البدوية أثرٌ كبير في خصائص شعره، فشعره متين التركيب جزل الألفاظ شبيه بأشعار الجاهليين. وبعد الأخطل من عبید الشعر، أي الذين يعودون إلى شعرهم مرارًا وتكرارًا يهذبونه وينقحونه ويختارون أجود ما فيه، وهو في هذه الطريقة يسير على خطى زهير بن أبي

---

<sup>4</sup> على أننا نخالف ابن حبيب في مسألة الفحش.

<sup>5</sup> الأغاني: 291 / 12.

<sup>6</sup> الأخطل الكبير: حياته وشخصيته وقيمه الفنية: 272.

<sup>7</sup> طبقات فحول الشعراء: 452.

<sup>8</sup> الأغاني: 204/8.

<sup>9</sup> جمهرة أشعار العرب: 99.

سُلمى الذي كان ينفذ شعره نقدًا ذاتيًا، وبمكث الحول الكامل ينفخ القصيدة ويشدبها. "وقد غدا اهتمامه بشعره وتفتيحه وتهذيبه وتجويده من أهم صفاته الأسلوبية"<sup>(10)</sup>. هذه الأسباب تجعل البحث في خصائص شعر الأخطل ذا قيمة كبيرة، فهو يمكن أن يكون نافذة لدراسة شعر أقرانه ومعاصريه والكشف عن خصائص قولهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدّمة ومبحثين وخاتمة. أمّا المقدّمة فنتحدّث فيها عن أسباب اختيار موضوع البحث، وأهميّة دراسته، والمنهج الذي يسير عليه. وأمّا المبحث الأوّل فيتضمّن دراسة نظريّة لقواعد الفصل والوصل التي أرساها البلاغيّون، ويدرس صلتها بما قرّره النحويّون من قبلهم وكيف بُنيت القواعد البلاغيّة على مقرّرات نحويّة سبقتها. وسنركّز على ثلاثة من النحويّين وثلاثة من البلاغيّين؛ أمّا النحويّون فهم سيبويه (180هـ) والفرّاء (206هـ) والمبرد (285هـ). وقد وقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنّه كان لهم أكبر الأثر في فترة التّأليف النحويّ التي طبعت التراث بمجمله، وهم يمثّلون المنهج البصريّ والمنهج الكوفيّ في الدراسة النحويّة. وأمّا البلاغيّون فهم الجرجانيّ (471هـ) والسكاكيّ (626هـ) والخطيب القزوينيّ (739هـ). لقد كان للجرجانيّ أعظم الأثر في البلاغة العربيّة عامّة ويعدّ كتابه دلائل الإعجاز أساسًا في البلاغة العربيّة، ودارت كلّ الكتب البلاغيّة من بعده في فلكه، لذا كان محورًا في دراستنا. والقزوينيّ والسكاكيّ يمثّلان مرحلة التقعيد البلاغيّ لذا وقع الاختيار عليهما دون سواهما من البلاغيّين.

ومجالّ المبحث الثاني هو الدراسة التطبيقيّة، فيدرس البحث أسلوب الفصل والوصل في بناء تراكيب الجمل وتكويناتها عند الأخطل، ودلالاتها ومناسباتها للمقام، والروابط التي سوّغت التقاء هذه الجملة بتلك، وما وراء هذا التلاقي من معانٍ غائرة في أعماق النفس، ثمّ هل كان هذا التلاقي مأنوسًا

<sup>10</sup> المجاز في شعر الأخطل: 37.

سلسلًا، أم قَلْفًا مُسْتَكْرَهًا. ويركّز البحثُ على ربط الجمل بالواو، وهو المسمّى بـ"الوصل" وربطها بسلك معنويّ داخليّ ينظم عقدها بغير الواو، وهو "الفصل". ويدرس البحثُ أيضًا في هذا السياق مدى تساوق القاعدة البلاغيّة مع شعر الأخطل، ومدى صلاحية هذه القاعدة، وهل هي ثابتة راسخة لا يمكن أن تطالها يد التغيير والتعديل أم هي مهلهلة مضطربة ومن ثمّ يمكن تهذيبها وتعديلها بالإضافة عليها أو بالحذف منها. وسيُحاول البحثُ أيضًا أن يتهدّى إلى استخلاص الأنساق التركيبيّة الغالبة في شعر الأخطل وربطها بالسياق المعرفيّ والنفسيّ الذي قيلت فيه.

وتلخّص الخاتمةُ العناصرَ المعرفيّة التي كشفها البحثُ في تراكيب الشاعر في سياق الفصل والوصل في الأحوال والمقامات المختلفة، وتعرض النتائج النظرية التي ناقشها البحث.

وقد اعتمد البحث في تحليلاته على مصادر ومراجع متنوّعة، ففي الفصل الأوّل اتكأنا بعض الشيء على أبحاث الدكتور رمزي بعلبكي في مجال النحو والبلاغة والعلائق بينهما، وكذلك كتب الدكتور أحمد مطلوب إذ له باع طويل في مجال البلاغة وما يتّصل بها. وفي الفصل التطبيقيّ اعتمدنا على مراجع مختلفة كان أبرزها ما كتبه الدكتور محمّد أبو موسى وخاصة كتاباه دلالات التراكيب وخصائص التراكيب، فقد أفرد في كتابه دلالات التراكيب مبحثًا مطوّلًا عن الفصل والوصل، جمع فيه أصوله وشفعه بتحليلات شافية وإشارات لطيفة. إضافة إلى بعض الكتب التي اتكأ عليها البحث، وهي مذكورة في مسرد المصادر والمراجع.

وفيما يتّصل بديوان الأخطل ونشراته فقد طُبِع الديوان عدّة طبعات<sup>(11)</sup> اعتمدنا منها طبعة فخر الدين قباوة لأنّه رجع فيها إلى أفضل مخطوطات الديوان، وهي نسخة طهران التي تحوي شرح السكّري

---

<sup>11</sup> للمزيد عن طبعات ديوان الأخطل ومخطوطاته يُنظر: مقدّمة تحقيق الديوان لفخر الدين قباوة. والأخطل وقصائده

على الديوان، وتضمّ شعر الأخطل من رواية ابن الأعرابيّ ومن رواية أبي عمرو الشيبانيّ، وقد نُقلت عن أصل كتبه المؤلّف بخطّ يده، وعارضها الخطيب التبريزيّ كلّها بذلك الأصل، فهي تُعدّ أكمل النسخ. واستفاد قباوة من جهود الأب صالحاني في إخراج عمله فجاءت طبعته غنيّة فريدة<sup>(12)</sup>.

وفي الختام أتوجّه بأزین عبارات الشكر والامتنان للدكتور رمزي بعلبكي الذي أشرف على هذا البحث وصحبه منذ أن كان بذرة إلى أن أثمر وأينع، ولم يألُ جهدًا ولم يدّخر نصحًا في تقويم أوده وإثرائه إلى أن أبصر النور. كما أشكر الدكتور عزّ الدين البوشيخي الذي التقيته في الجامعة الأمريكيّة في بيروت فتكرّم عليّ بشيء من وقته وساهم في توجيه اللبّات الأولى للبحث، وأخيرًا أعطف مجرى الشكر إلى عضويّ لجنة المناقشة الدكتور رضوان السيّد والدكتور بلال الأرفه لي اللذين تفضّلًا بقبول قراءة البحث ونقده وتقويمه وتجنّسًا عناء مصاحبته.

---

<sup>12</sup> يُنظر مقدمة التحقيق لديوان الأخطل: 10.



## الفصل الثاني

### الدراسة النظرية

علم البلاغة وثيقُ الصلة بعلم النحو، وعلمُ المعاني في البلاغة أدخل ما يكون في قضايا النحو، وقد أفاد الجرجانيّ فيه من الدرس النحويّ فائدة جليلة فبنى نظريته المشهورة "نظرية النظم". والنظم عند الجرجانيّ ما هو إلا "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو"<sup>(13)</sup>. ولما كانت الرحم بين هذين العلمين ماسّة أردنا أن نُبرز هذه الصلة، ونتتبع معالمها في مبحث الفصل والوصل عند البلاغيين، وكيف بنوا أحكامهم فيه واستتبطوا مصطلحاتهم على أساس ما وضعه النحاة.

وسبيل البحث في هذا الفصل أن ينظر فيما كتبه النحويّون في شأن الفصل والوصل وكيف أفاد البلاغيّون من ذلك في تأصيلهم لقواعد هذا العلم. وسنركّز على سيبويه والفرّاء والمبرد من النحويين، والجرجانيّ والسكاكيّ والقزوينيّ من البلاغيين.

أمّا النحويّون فسندرس آراءهم من خلال مبحث باب التوابع، البدل والنعته والتوكيد والبيان والعطف، وقد أضفنا إليها طرفاً من الحديث عن فعل الشرط وجواب الشرط لصلته الوثيقة بالموضوع. أمّا البلاغيّون فسندرس آراءهم من خلال مبحث الفصل والوصل في كتبهم المعروفة: الجرجانيّ في دلائله، والسكاكيّ في مفتاحه، والقزوينيّ في إيضاحه. وكنا قد ارتأينا أن نُقارن بين ثلاثة نحويين على حدة وثلاثة بلاغيين على حدة، ولكن من خلال الدرس تبين أنّ من جاء بعد سيبويه لم يخرج عمّا كتب سيبويه، وكانت عبارته تدور في فلك عبارة سيبويه، وكذلك من جاء بعد الجرجانيّ لم يخرج عن مقرّرات الجرجانيّ سوى بعض الإضافات اليسيرة جداً. لذا قرّرنا أن نُقارن بين سيبويه والجرجانيّ على حدة

---

<sup>13</sup> دلائل الإعجاز: 81.

لكونهما الأساس، ثم نردفهما بالميرد والفراء من النحويين، وبالسكاكي والقرويني من البلاغيين. وقد قدمنا الميرد على الفراء مع أن الفراء أقدم زمنياً لأنّ منهج الفراء يختلف عن منهج سيوييه والميرد، فكتابه تطبيقي وأقرب إلى البلاغة من كتابي صاحبيه، لذا جاورنا بينه وبين البلاغيين.

## 1. الجرجاني

### أ. في التقعيد

استهلّ الجرجانيّ مبحثَ الفصل والوصل ببيان أهمّيّته وفضله على سائر علوم البلاغة "وأنه من أسرارها الغامضة التي لا يتأتّى لتمام الصواب فيها إلّا الأعرابُ الخَلص والأقوامُ طُبعوا على البلاغة... ولغموض مسلكه ودقّة مأخذه لا يكملُ فيه أحدٌ إلّا كمل لسائر أبواب البلاغة"<sup>(14)</sup>. بهذه المعاني والعبارات مهّد الجرجانيّ لهذا المبحث وأشاد به، ونحن نرى صواب ما ذهب إليه لأنّنا قد عايّنا ذلك خلال البحث والقراءة والتطبيق، وقد أشار البلاغيّون الذين جاؤوا بعد الجرجانيّ إلى عُسر هذا المبحث ووعورة مسلكه. بيد أنّنا نجد وصفَ الجرجانيّ هذا البابَ بالغموض ودقّة المسلك عارياً عن التعليل، إذ لم نره يُحدّد ماهيّة هذا الغموض ومأثى هذا الخفاء وتلك الدقّة في المسلك، فأبقى حكمه عامّاً دون الإشارة إلى السبب.

بعد هذه الإشادة يبدأ الجرجانيّ ببيان منهجه في هذا المبحث، أي كيف سيقعد قواعدَه ويُرسي بناءه، فأوضح أنّ طريقه في هذا الباب هو القياس، قياس نظام الجمل على نظام المفردات في العربيّة ونسّقُه عليها؛ يقول الجرجانيّ: "واعلم أنّ سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثمّ نعود إلى الجملة فننظر فيها ونتعرّف حالها"<sup>(15)</sup>. وهذه خطة واضحة من البداية لهذا المبحث، وكلّ ما سيُبنى لاحقاً

<sup>14</sup> دلائل الإعجاز : 222.

<sup>15</sup> دلائل الإعجاز : 222.

من قواعد مردّه إلى قياس على نظام المفرد. ولكن ما هي فائدة العطف في المفرد التي يُشير إليها وسببها؟ هل هي الفائدة البلاغية، أم الحكم الإعرابي للمفرد؟ وأي نوع من المفرد سببها؟ مقصده غير واضح في البداية ولكن من خلال الشرح اللاحق لهذه العبارة سنتبين المقصد.

يقول الجرجاني: "ومعلوم أنّ فائدة العطف في المفرد أن يُشرك الثاني في إعراب الأول... وإذا كان هذا أصله في المفرد فإنّ الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين: أحدها أن يكون للمعطوف عليها موضعٌ من الإعراب، وإذا كانت كذلك كان حكمها حكم المفرد، إذ لا يكون للجملة موضعٌ من الإعراب حتّى تكون واقعةً موقع المفرد، وإذا كانت الجملة الأولى واقعة موقع المفرد كان عطف الثانية عليها جاريًا مجرى عطف المفرد على المفرد"<sup>(16)</sup>. هذا هو الضرب الأول، وهو للتمهيد للضرب الثاني الذي سيكون محور الحديث في باب الفصل والوصل، فما له محلّ من الإعراب أمره يسير والنظر فيه يسهّل؛ لأنّ القصد منه إشراك الجملة الثانية في الحكم الإعرابي للأولى ليس غير. أمّا "الذي يُشكل أمره فهو الضرب الثاني، وذلك أن تعطف على الجملة العاربية الموضع من الإعراب جملةً أخرى"<sup>(17)</sup>.

لقد أراد الجرجاني أن يُمهّد للفصل والوصل وبيّن أنّه إنّما يكون في الضرب الثاني من الجمل، أي التي لا محلّ لها من الإعراب، إذ فيها تظهر نكتة الفصل والوصل أكثر، ومجيء الواو فيها ليس كمجيئه في الضرب الأول، ف"لا سبيل لنا أن ندّعي أنّ الواو أشركت الثانية في إعراب قد وجب للأولى بوجه من الوجوه"<sup>(18)</sup>. بل هناك أسرارٌ أخرى غامضة ينبغي العلم بمطلوبها والمغزى من مجيئها.

---

<sup>16</sup> دلائل الإعجاز: 222، 223.

<sup>17</sup> المصدر السابق: 223.

<sup>18</sup> المصدر السابق: 223.

ثمّ يبيّن الجرجاني أنّ الحرف الذي سيكون مدارّ دراسته في الفصل والوصل هو الواو، لا حرفاً غيره من حروف العطف، ويرجع السبب إلى أنّ بقية حروف العطف تُفيد مع الإشراك معاني أخرى؛ فالفاء مثلاً تُوجب الترتيب بدون تراخٍ<sup>19</sup>، وثمّ تُوجبه مع تراخٍ، وأو تُردّد الفعل بين شيئين وتجعله لأحدهما لا بعينه<sup>(20)</sup>. فالواو هو الحرف الوحيد بين حروف العطف الذي يُخصّص للإشراك ليس إلا، ومن ثمّ فإنّ التعمّق في دراسته يتمخّض عن فوائد بلاغية وإشارات خفية يحسّن بالبلاغي أنّ يُنقّب عنها. ومن فائدة الإشراك للواو يتوسّع الجرجاني ليُدلّل أنّ هذا الإشراك لا يكون اعتباطياً بل لا بدّ معه أن يكون هناك معنى جامع أو سببٌ يُسوِّغ التقاء المعطوف على ما عطف عليه ويجوز الشراكة بينهما، "فإذا عطفت على الأوّل شيئاً ليس منه بسبب ولا هو ممّا يُذكر بذكره ويتّصل حديثه بحديثه لم يستقم"<sup>(21)</sup>.

إذاً يبدو أنّ الجرجاني نظر في أحوال تعاطف المفردات بعضها على بعض فرأى أنّ مجيء الواو بين المفردات يُقصد منه إشراك الاسم الثاني في الحكم الإعرابي للأوّل، وأنّ عدم مجيء الواو يُقصد منه اتّحاد الاسم الثاني مع الأوّل فيكونان كالشيء الواحد فلذا لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، إذ لا يُعطف الشيء على جزئه أو على نفسه، وهذا مبسوط في باب التوابع عند سيبويه. وبعد أن تمثّل الجرجاني هذا النظام - أعني نظام تعاطف المفردات - قاس عليه نظام تعاطف الجمل وقعده استناداً عليه، وهذا ما سنلاحظه بشكل مفصّل عندما نبسط ما قعده في مبحث الفصل والوصل؛ فواضح تماماً أنّ أحوال المفرد ونظامه حاضران في ذهن الجرجاني بشكل كامل عند تقعيده لنظام تعاطف الجمل. ويؤكد هذه الفكرة أنّه استهلّ مبحث الفصل والوصل ببيان منهجه في هذا الباب.

<sup>19</sup> أي دون فاصل زمنيّ، أو بفواصل زمنيّ قصير، وذلك حسب السياق.

<sup>20</sup> المصدر السابق: 224.

<sup>21</sup> المصدر السابق: 224، 225.

ومما يدلّ على ذلك أيضاً قوله: "واعلم أنّه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله وربط يربطه، وذلك كالصفة التي لا تحتاج في اتّصالها بالموصوف إلى شيء يصلها به، وكالتأكيد الذي لا يفترق كذلك إلى ما يصله بالموكّد، كذلك يكون في الجُمْل ما تتّصل من ذات نفسها بالتي قبلها وتستغني برَبْط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كلّ جملة كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكّد"<sup>(22)</sup>.

هذا نصّ واضح تمام الوضوح في قياس الجمل التي تتّصل بالتي قبلها إلى الغاية على نظام النعت والبدل من التوابع، فهذه الجمل تصير كالشيء الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما كما لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه. وهذا النوع الأوّل من أنواع الجمل عند الجرجاني، وهو مقيس بكامله على النعت والبدل.

أنواع الجمل عند الجرجاني:

بعد أن ساق الجرجانيّ جملةً من الأمثلة وبيّن أحكام الفصل والوصل فيها، أراد أن يضع خلاصةً يذكر فيها أنواع الجمل، فذكر أنّها تكون على ثلاثة أضرب: الضرب الأوّل: أن يكون حال الجملة مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العطف البتّة، لشبهه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشيء على نفسه. والضرب الثاني: أن يكون حال الجملة مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلّا أنّه يُشاركه في حكم، ويدخل معه في معنّى، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقّها العطف. والضرب الثالث: أن يكون حال الجملة ليس في شيء من الحالين السابقين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا

<sup>22</sup> دلائل الإعجاز: 227.

يكون إيّاه ولا مشاركاً له في معنى، بل هو شيء إذا ذُكِرَ لم يُذكَرَ إلاّ بأمرٍ ينفردُ به، ويكون ذكْرُ الذي قبله وترك الذكر سواءً في حاله، لعدم التعلُّق بيّنه وبينه رأساً. وحقُّ هذا تركُّ العطف البيّنة.

فترك العطف يكون إمّا للاتّصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف لما هو واسطةٌ بين الأمرين، وكان له حالٌ بينَ حالين (23).

فالنوع الثاني من أنواع الجمل عند الجرجانيّ يكون لإشراك الثانية في حكم وجب للأولى كما تعطف على المفعول اسماً آخر، أو على الفاعل أو المضاف وهلمّ جزءاً. والمقصود بهذه الجملِ الجملِ التي لها محلّ من الإعراب، إذ لا يكون للجملة محلّ من الإعراب حتّى تقع موقع المفرد، وهذا مقيسٌ أيضاً على نظام المفرد. والنوع الثالث يأتي نتيجةً حتميةً للنوعين الأوّل والثاني، إذ إنّ هناك من الجمل ما لا يكون مثلهما، فلا هي مشابهةٌ لسابقتها في معنى، ولا مُشاركة لها في إعراب، ولا هي منها في شيء، فحقّها ألاّ تُعطف عليها، وهذا أمرٌ يوجبه المنطق.

وهناك موضعٌ آخر في عطف الجمل لم نعرف مصدر الجرجانيّ فيه، ولعلّه اجتهادٌ خاصّ به لم يُسبق إليه، أو لعلّ له مصدرًا لم نقف عليه، وهذا الموضع يستوجب أن نتوقّف عنده في مسألة "الحكاية والخبر حيث يُترك العطف بين الجملتين لئلاّ يتداخل المعنيان، وفيما يأتي تفصيل لهذا الموضع.

#### الحكاية والخبر:

يقرّر الجرجانيّ أنّ هناك مواضع كان يجب أن تُقرن فيها الجمل بقران الواو وتُعطف على بعضها لأنّها من المواضع التي تقتضي العطف، غير أنّ العطف فيها تُرك لأمرٍ عارض صارت به الجملة الثانية أجنبيّةً عن الجملة الأولى، وذلك أن تكون الجملة الثانية إخباراً من المتكلّم بينما الجملة الأولى هي حكاية عن حال من أحوال الناس. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿اللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ

<sup>23</sup> دلائل الإعجاز: 247.

يعمّهون ﴿البقرة: 15﴾ والظاهر كما لا يخفى يقتضي أن يُعطف على ما قبله من قوله: ﴿إنّما نحن مستهزؤون﴾ ﴿البقرة: 14﴾ وذلك أنّه ليس بأجنبيّ منه، بل هو نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى: ﴿يُخادعون الله وهو خادعهم﴾ [النساء: 142] وقوله: ﴿ومكروا ومكر الله﴾ [آل عمران: 54]. وما أشبه ذلك ممّا يُردُّ فيه العجزُ على الصدر، ثمّ إنّك تجده قد جاء غير معطوف، وذلك لأمرٍ أوجب أن لا يُعطف وهو أنّ قوله: "إنّما نحن مستهزؤون" حكايةٌ عنهم أنّهم قالوا وليس بخبر من الله تعالى، وقوله تعالى: "الله يستهزئ بهم" خبر من الله تعالى أنّه يُجازيهم على كفرهم واستهزائهم. وإذا كان كذلك كان العطفُ ممتنعاً لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم، ولإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى إلى كونه حكاية عنهم، وإلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنّهم مؤاخذون، وأنّ الله تعالى معاقبهم عليه<sup>(24)</sup>.

إشراك السامعين في فحوى الخطاب وتأثيره في نظام الفصل والوصل (السؤال المقدّر):

ممّا يوجب ترك التعاطف بين الجملتين أن يتخلّلهما استشرافُ السامعين وتطلّعهم إلى معرفة المزيد بحيث تُثير الجملة الأولى أو مستتبعاتها فيهم شيئاً من الفضول، فتجيء الجملة الثانية لإرواء استشراف نفوس السامعين وإجابة تساؤلات تحدث في خلدّهم. وقد بسط الجرجانيُّ هذه المسألة بشكل مفصّل وضرب لها الكثير من الأمثلة؛ فقد ذكر أنّ ممّا يوجب الاستئناف وترك العطف أن تصير الجملة الثانية أجنبيّةً عن الجملة الأولى لأمرٍ خارجٍ عن السياق التركيبيّ مردّه إلى تخالفِ المعنى، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الله يستهزئ بهم ويمدهم في طغيانهم يعمهون﴾ [سورة البقرة: 15] كان يجب أن يُعطف على قوله: "إنّما نحن مستهزؤون" ولكنّه لم يُعطف لئلا يكون الإخبار من الله وهو قوله: "الله يستهزئ بهم" داخلاً في الحكاية عنهم وهو قوله: "قالوا إنّما نحن مستهزؤون". وعلاوة على ذلك فإنّ "هاهنا أمرٌ سوى

<sup>24</sup> المصدر السابق: 231، 232.

ما مضى يوجب الاستئناف وترك العطف، وهو أنّ الحكاية عنهم بأنهم قالوا: كيت وكيت، تحرّك السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم وما يُصنع بهم، وأنزل بهم النعمة عاجلاً أم لا تنزل، ويُمهلون؟ وتوقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك. وإذا كان كذلك كان هذا الكلام الذي هو قوله: "الله يستهزئ بهم" في معنى ما صدر جواباً عن هذا المقدّر وقوعه في أنفس السامعين، وإذا كان مصدره كذلك كان حقه أن يُوتى به مبتدأ غير معطوف، ليكون في صورته إذا قيل: "فإن سألتكم قيل لكم: "الله يستهزئ بهم ويمدّهم في طغيانهم يعمهون" (25).

وقد أسهب الجرجاني في تفصيل هذا الموطن بضرب الأمثلة الوفيرة مع الشرح الوافي لكلّ مثال، وجعل الفصل بين الجملتين على التقدير، أي على تقدير سؤال مُضمر في نفس السامع ولكنه كأنه مُصرّح به في الجملة لذا تقتضي الجملتان الوصل. وقد ذكر الجرجاني مصطلح التقدير في المثالين الآتيين:

"قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ

لما كان في العادة إذا قيل للرجل: كيف أنت؟ فقال: عليل، أن يُسأل ثانياً فيقال: ما بك؟ وما علّتك؟ قدر كأنه قد قيل له ذلك فأتى بقوله: سهر دائمٌ جواباً عن هذا السؤال المفهوم من فحوى الحال، فاعرفه.

ومن الحسن البين في ذلك قول المتنبي:

وما عَفَتِ الرياحُ له محلاً عفاء من حدا بهم وساقا

لما نفى أن يكون الذي يُرى به من الدروس والعفاء من الرياح، وأن تكون التي فعلت ذلك، وكان في العادة إذا نُفي الفعلُ الموجود الحاصل عن واحد فقيل: لم يفعله فلان أن يقال: فمن فعله؟ قدر كأنّ قائلاً

<sup>25</sup> المصدر السابق: 235.



قال: قد زعمت أن الرياح لم تعف له محلاً، فما عفاه إذن؟ فقال مجيباً له: عفاه من حدا بهم وساقاً<sup>(26)</sup>. وبعد أن نسق الجرجاني جملةً من الأمثلة الشعرية أردفها بما يجيء منه في القرآن على هذه الشاكلة. وكلّ الأمثلة القرآنية التي ساقها هي من القصص القرآني الذي يحكي أخبار أناس قد غبروا، وكلّها مُصدّرة بفعل القول، فذكر قصة إبراهيم مع ضيوفه من الملائكة، وقصة فرعون مع موسى، وقصة أصحاب القرية في سورة يس. وسنرى كيف استلّ الجرجاني هذا الموضوع من كلام سيبويه في نظام عطف المفرد ومما ذكره سيبويه عن السؤال المقدر بين الأسماء الذي يقتضي الفصل بينها كما يفصل بين السؤال والجواب، وكيف بنى عليه الجرجاني السؤال المقدر بين الجمل وترك العطف بينها لهذا السبب.

#### ب. في التوبيخ والتقسيم والمنهج

ينقسم مبحثُ الفصل والوصل في دلائل الجرجاني إلى قسمين، لم يذكرهما الجرجاني صراحةً، وإنّما هو أمرٌ استنبطناه من خلال القراءات المتأنيّة والمطوّلة لهذا المبحث. القسم الأوّل منهما هو الجمل التي يتحد بعضها مع بعضها فنكون الثانية منهما عين الأولى، لذا يستحيل دخول الواو بينهما، وهذا يكون في الجمل التي بينها اتصالٌ إلى الغاية، بحيث تكون الثانية مؤكّدة لمضمون الأولى أو مبيّنة أو تكون بدلاً من الأولى. وواضح غاية الوضوح أنّ هذه القواعد مستنبطة من نظام التوابع؛ النعت والتوكيد والبدل، كما صرح الجرجاني بذلك. أمّا القسم الثاني منهما فهو مخصّص لما يقتضي العطف ولكن منع منه أمرٌ طارئٌ أصبحت به الجملة أجنبيّة عمّا قبلها، مثل فصل الجملة عمّا قبلها لئلا يدخل الخبر في

<sup>26</sup> المصدر السابق: 238.

سياق الحكاية، كما بيّنا ذلك من قبل. وهذا القسم مخصّص أيضاً لشبه كمال الاتّصال، أو الاستئناف كما يسمّيه الجرجاني، أي مجيء الجملة الثانية جواباً عن سؤال ناشئ من الأولى، وختم الحديث فيه الجرجانيّ بالجمال المتوالية التي صارت كأنّها جملة واحدة أو معقد فقرة فيُعطف فيها المجموع على المجموع. فالقسم الأوّل يتضمّن أمرًا واحدًا والقسم الثاني يتضمّن ثلاثة أمور.

لقد أشاد الجرجانيّ بمبحث الفصل والوصل وأعلى من شأنه في مستهلّ الباب، ثمّ عاود هذا الاطرء وهذه الإشادة في منتصف الباب، وهو أمرٌ دعائي إلى التوقّف عنده كثيرًا، ما سرّ هذه الإشادة في موضعين متباعدين؟ وهل مجيء التكرار الثاني لغوٌ في خضمّ معمعة من التقييد الشائك؟ من خلال تقليب النظر في هذا المبحث تبين لي أنّ هذا تكرر مقصود، والغاية منه أن يفصل بين القسمين اللذين ذكرتهما. وواضح أنّه نسق الأوّل منهما على نظام التوابع، وقد صرح بذلك الجرجانيّ كما صرح به السكاكيّ والقزويني، على ما سنبين لاحقًا. أمّا القسم الثاني منهما فنرى أنّه منسوق-على الأرجح-على نظام فعل الشرط وجزائه في حديثه عن الجمل التي تكاثفت حتّى صارت جملة واحدة. وفي حديثه عن السؤال الناشئ من الجملة الأولى نكاد نجزم أنّه مأخوذ من باب التوابع، وهو أمر ذكره سيبويه في غير موضع وفصل الحديث فيه وضرب له الكثير من الأمثلة كما سنرى. وأمّا موضع الفصل بين الجمل لئلاّ يُدخّل الخبر في الحكاية فلم نهتد لمصدره.

يتميّز منهجُ الجرجانيّ بالعمق والدقّة والغنى، فلا تستطيع أن تستبين منهج الرجل من قراءة واحدة أو قراءتين، بل لا بدّ لك من الرجوع إلى نصّه مرارًا وتكرارًا حتّى ينقاد لك منهجه، وفي كلّ مرّة تقرأه يتكشف لك أمرٌ جديد. لقد كان الجرجانيّ واضحًا -إن شئت- في بيان منهجه في مستهلّ حديثه عن الفصل والوصل في أنّه سيقس عطف الجملة على المفرد لكنّه كان غامضًا في تبيان أيّ نوع من المفرد

يقصد، المبتدأ، الخبر، الفاعل، المفعول؟ ليتبين لك بعد قراءات متأنية كيف استلّ أحكام تعاطف الجمل من أحكام ترابط التوابع.

### ج. في المصطلح

لم يأت مصطلحُ الفصل والوصل إلى ذهن الجرجانيّ عفوَ الخاطر، ولم ينقدح في ذهنه ابتداءً بلا سبب أو مقدّمات نتج عنها، بل إنّ هذا المصطلح له جذوره في علم النحو الذي أُرسيت قواعده قبل أن تُرسي القواعد البلاغيّة. ولا شكّ أنّ الجرجانيّ مضطّلع بعلم النحو، فقد ألّف كتباً في النحو، مثل المغني والمقتصد والعوامل المنة وغيرها<sup>(27)</sup>، وقد أوضح في دلائله أنّ النظم ليس إلّا أن تضع قواعذك الموضع الذي يقتضيه علم النحو. ولمّا كان الجرجانيّ على هذا القدر من الاطلاع على علم النحو وعلوم العربيّة بشكل عامّ لا ريب أن هذا المصطلح تسلّل إلى ذهنه من معرفة سابقة، وهذه المعرفة متمثلة بعلم النحو على الأغلب. ونسرد هنا أهمّ المصطلحات التي استعملها، وهي قريبة جداً من مصطلحات النحويين في المعنى، وأحياناً هي نفسها:

الاتّصال، الصلة، الفصل، الانفصال: ويقصد بها عدم مجيء الواو بين الجملتين لكمال اتّصالهما ببعض.

الانقطاع: ويقصد به ترك العطف.

العطف: ويقصد به نسق الجملة الثانية على الأولى.

القطع والاستئناف: ويقصد بهما أن تكون الجملة الثانية مفصولة عن الأولى على تقدير سؤال، فيُفصل بين الجملتين كما يُفصل بين السؤال والجواب؛ ومثاله:

---

A. Sweity, *Al-Jurjani's Theory of Nazm*, p 36.<sup>27</sup>

وانظر أيضاً: عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده ص 40 وما بعدها.

مَلَكْتَهُ حَبْلِي وَلَكِنَّهُ أَلْقَاهُ مِنْ زَهْدٍ عَلَى غَارِي  
وَقَالَ إِنِّي فِي الْهَوَى كَاذِبٌ أَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْ الْكَاذِبِ

استأنف قوله "انتقم الله من الكاذب" لأنه جعل نفسه كأته يجيب سائلاً قال له: فما تقول فيما اتهمك به من أنك كاذب؟ فقال: أقول: "انتقم الله من الكاذب"<sup>(28)</sup>.

#### د. في التعليل

لَمَّا كَانَ الْجُرْجَانِيُّ قَدْ نَسَقَ نِظَامَ عَطْفِ الْجُمَلِ عَلَى نِظَامِ الْمَفْرَدَاتِ، وَعَلَى نِظَامِ التَّوَابِعِ تَحْدِيدًا فَإِنَّ تَعْلِيلَاتِهِ أَيْضًا مَنْسُوقَةٌ عَلَى التَّعْلِيلَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا سَيَبُويهِ فِي تَضَامِّ التَّوَابِعِ، وَهَذَا يُوجِبُهُ الْمَنْطِقُ، فَالْقِيَاسُ عَلَى أَمْرٍ يَقْتَضِي الْقِيَاسَ عَلَى عِلَّتِهِ أَيْضًا. لَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ أَحَدَ أَضْرِبِ الْجُمَلِ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ الْجُرْجَانِيِّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّصَالٌ لِلْغَايَةِ يَمْنَعُ حَشَرَ مَا هُوَ أَجْنَبِيٌّ بَيْنَهُمَا، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ عِنْدَهُ أَنَّ ذَلِكَ يَشْبَهُ عَطْفَ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ. يَقُولُ الْجُرْجَانِيُّ: وَ"جُمْلَةٌ حَالُهَا مَعَ الَّتِي قَبْلُهَا حَالُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ وَالتَّأَكِيدِ مَعَ الْمُؤَكَّدِ، فَلَا يَكُونُ فِيهَا الْعَطْفُ الْبَيْتَةَ، لَشَبْهِ الْعَطْفِ فِيهَا، لَوْ عَطِفْتَ، بَعَطْفِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ"<sup>(29)</sup>. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا التَّعْلِيلَ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ سَيَبُويهِ عَنِ النِّعْتِ وَالتَّوَكُّيدِ كَمَا سَنَرَى. وَهَنَّاكَ مَوَاضِعَ أُخْرَى يَسْتَنْدُ فِيهَا عَلَى النِّعْتِ، يَقُولُ: "وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا يَصِلُهُ مَعْنَاهُ بِالْأَسْمِ قَبْلَهُ، فَيَسْتَعْنِي بِصِلَةٍ لَهُ عَنِ وَاوَصِلُ يَصِلُهُ وَرَابِطٌ يَرِيطُهُ، وَذَلِكَ كَالصِّفَةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ فِي اتِّصَالِهَا بِالْمَوْصُوفِ إِلَى شَيْءٍ يَصِلُهَا بِهِ، وَكَالتَّأَكِيدِ الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ كَذَلِكَ إِلَى مَا يَصِلُهُ بِالْمُؤَكَّدِ، كَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْجُمَلِ مَا تَتَّصِلُ مِنْ ذَاتِ نَفْسِهَا بِالَّتِي قَبْلُهَا وَتَسْتَعْنِي بِرِيطِ مَعْنَاهَا لَهَا عَنْ حَرْفِ عَطْفِ يَرِيطُهَا، وَهِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ

<sup>28</sup> دلائل الإعجاز: 237، 238.

<sup>29</sup> دلائل الإعجاز: 243.

كانت مؤكّدة للتي قبلها ومبيّنة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها، كما لا تكون الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكّد"<sup>(30)</sup>.

لقد رأينا بوضوح كيف اعتمد الجرجاني في إرساء قواعد الفصل والوصل على القياس، ونقصد به نسقَ قواعد بلاغية على قواعد نحوية وأنظمة إعرابية كان سيبويه قد أرساها من قبل. وقد أشار إلى هذه الحقيقة من قبل الدكتور رمزي بعلبكي في مقاله عن علاقة النحو بالبلاغة، فقد وجد أنّ كثيراً من المسائل البلاغية التي تحدّث عنها الجرجاني في دلائله تستند إلى النحو، ودرسها سيبويه والنحويون من بعده<sup>(31)</sup>. إذا فالعلاقة بين النحو والبلاغة ليست علاقة انفصال بل علاقة تكامل واتّصال، والدرس النحويّ رافد أساسي للبلاغة العربية، ولا يُنكر أثره في نشأة البلاغة العربية وتطوّرها. بل إنّ بعض النحويين كتب في البلاغة كما صنّف بعض البلاغيين في النحو، فهناك رسالة للمبرد باسم البلاغة<sup>(32)</sup>.

## 2. سيبويه

في هذا المنعطف من البحث سنركّز على ما كتبه سيبويه في هذا الصدد، وهنا يتبادر إلى الذهن عددٌ من الأسئلة: فهل كتب سيبويه فصلاً تحت مسمّى الفصل والوصل؟ وهل كان من غاياته أن يُقعد لمثل ذلك وأن يبحث علائق الجمل وما وراء ذلك من لطائف؟ الحقّ أنّ سيبويه لم يُفرد باباً خاصاً تحت هذا المسمّى، ولم يكن من مقاصده أن يُقعد لنظام تعاطف الجمل في العربية ونكاته البلاغية، بل كان

---

<sup>30</sup> المصدر السابق: 227.

<sup>31</sup> R. Baalbaki, "The relation between Naḥw and Balāḡa", p 11.

<sup>32</sup> معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر: 85.

مقصده أن يستخلص من كلام العرب قواعدَ تضبط ما يستقيم في الكلام وما لا يستقيم نسقاً على ما قالتها العرب. بيد أننا نجد شذرات متفرقة في كتابه تُشير إلى نظام العطف بين المفردات، وهذا النظام هو الذي بنى عليه الجرجاني نظامَ عطف الجمل كما صرح هو بذلك في استهلاله لمبحث الفصل والوصل. غير أن الجرجاني لم يذكر أي نوع من المفردات يقصد بالتحديد، ولكن بالرجوع إلى القزويني والسكاكي نجد أن نظام الفصل والوصل بين الجمل بُني على أساس نظام العطف في باب التوابع، كما صرح في ذلك السكاكي، وفصله القزويني أكثر، وسنرى ذلك جلياً عند الحديث عن القزويني والسكاكي. إذا ما سندرسته هنا هو نظام التوابع عند سيبويه، وسنحاول استخراج الإشارات التي ساعدت الجرجاني في تعقيده لمبحث الفصل والوصل، وقد أضفنا إليها دراسة ما هو مظنة ذلك من غير باب التوابع. وتجدر الإشارة هنا إلى أننا لم نسرده كل ما كتبه سيبويه عن التوابع، بل انتخبنا ما هو وثيق الصلة بقضية الفصل والوصل.

## أ. البديل

يُصرح سيبويه بأن البديل والمُبدل منه هما شيء واحد؛ فيكون المُبدل هو نفس المُبدل منه أو يكون بعضه؛ لأن وظيفة البديل هي تبيين المبدل منه، ولا يتأتى ذلك إذا كان أجنبياً عنه أو مُغايراً له؛ يقول سيبويه في باب التوكيد والذي يسميه بقوله: هذا باب من الفعل يُستعمل في الاسم ثم يُبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل الأول: "ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً أباه، والأب غير زيد، لأنك لا تبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تُنتهي الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تُنتيه وتؤكدُه منتهى بما هو منه أو هو هو"<sup>(33)</sup>. إذا فالاسم الثاني يجب أن يكون هو الأول ذاته أو بعض أجزائه، أما إذا كان الثاني منهما غير الأول فلا يُمكن أن يُعتبر بدلاً بل هو غلط أو نسيان ليس غير.

<sup>33</sup> الكتاب: 1/151، 152.

وهذا يوضّح مدى الصلة وقوة الترابط بين الاسم الأوّل والثاني فلا يُمكن لشيءٍ أجنبيٍّ أن يدخل بينهما لأنّهما شيءٌ واحد، وعلى هذا قاس الجرجانيّ كمال الاتّصال بين الجملتين فلا يمكن للواو أن تدخل بينهما لأنّهما شيء واحد وبينهما اتّصال للغاية.

بدل الفعل من الفعل:

إذا عطف فعلٌ على فعل الشرط أو على جزائه فإنّ أحد وجوه إعرابه عند سيبويه أن يكون بدلاً من الفعل السابق، فمثال العطف على فعل الشرط قول الشاعر:

متى تأتينا نلّمم بنا في ديارنا      تجد حطباً جزلاً ونازاً تأججاً

فتلّمم بدلاً من الفعل الأوّل. ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسّر الإتيان بالإمام كما فسّر الاسم الأوّل بالاسم الآخر.

ومثال العطف على جواب الشرط ما ورد في الكتاب من قول سيبويه وسألته [أي الخليل] عن قول الله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يُضاعفُ له العذاب يوم القيامة﴾ [الفرقان: 68] فقال: هذا كالأول، لأنّ مُضاعفة العذاب هو لُقّي الأثام<sup>(34)</sup>. واضح من كلام سيبويه أنّ وظيفة البديل هي تبيين المبدل منه وتفسيره، فمرة يستعمل مصطلح التبيين ومرة يستعمل مصطلح التفسير كما رأينا. وقد قاس سيبويه حكم البديل في الفعل على حكم البديل في الاسم، فكما تُفسّر الاسم الأوّل بالآخر كذلك تُفسّر الفعل الأوّل بالآخر، وسيبويه هنا يتحدّث عن نظام الجملة ويقيسه على المفرد، وهذه قد تكون شرارة أوقد منها

<sup>34</sup> الكتاب: 3/ 86، 87.

البلاغيون نازهم في مسألة كمال الاتصال بين الجملتين فإن أحد أحوالها عندهم أن تكون الثانية بدلاً من الأولى. وسنرى ذلك في موضعه إن شاء الله<sup>(35)</sup>.

باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة:

في هذا الموضع يتحدث سيبويه عن مسألة السؤال المقدر أو التساؤل الذي يعتمل في نفس السامع عُقيب قول المتكلم، فيأتي الاسم الثاني ليُجيب عن السؤال الناشئ من الاسم الأول، وههنا يفترض سيبويه كأن السامع يسأل فيكون له دور في توجيه الكلام؛ يقول سيبويه: "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنَّ أنه يُقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرفُ منه... وإن شئت قلت: مررتُ برجلٍ عبدُ الله، كأنه قيل لك: من هو؟ أو ظننت ذلك... وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر، وهو مُهلُه:

ولقد خبطنَ بيوتَ يشكرَ خبطةً      أخوالنا وهمُ بنو الأعمام

كأنه حين قال: خبطنَ بيوتَ يشكرَ قيل له: وما هم؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام.

وقد يكون مررتُ بعبدِ الله أخوك، كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبدُ الله؟ فقال: أخوك. وقال الفرزدق:

ورثتُ أبي أخلاقه عاجلَ القرى      وعبطَ المهاري كُومها وشبُوبها

كأنه قيل له: أيُّ المهاري؟ فقال: كُومها وشبُوبها<sup>(36)</sup>.

<sup>35</sup> انظر الفصل الثاني من هذا البحث، كمال الاتصال.

<sup>36</sup> الكتاب: 14، 17/2.



وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسْرَوْا النجوى الذين ظلموا﴾ فإنما يجيء على البديل، وكأته قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعزّ: "وأَسْرَوْا النجوى الذين ظلموا" على هذا فيما زعم يونس<sup>(37)</sup>. وهذه إشارة أقدم من سيبويه أيضًا، إشارة إلى رأي يونس النحويّ، وهذا يدلّ على أنّ هذا الأمر كان متداولًا في تخريج النحاة.

وقد أثبتت هذه المواضع أعني ما يكون الثاني من الأسماء آتياً جواباً عن سؤال ناشئ من الأول لأشير إلى ما يُطلق عليه البلاغيّون شبه كمال الاتّصال بين الجملتين، وهو أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال مقدّر ناشئ من الجملة الأولى فيُفصل بين الجملتين لهذا السبب. وقد فصله الجرجانيّ في مبحث الفصل والوصل وضرب له الكثير من الأمثلة كما رأينا<sup>(38)</sup>.

## ب. النعت

النعت أحد أنواع التوابع الخمسة، وهو يلتحم بمتبوعه ولا ينفصل عنه البتّة، مثله مثل البديل، والسبب في أنّ النعت لا ينفصل عن منوعته هو لأنّهما كالشيء الواحد. وإذا كانت وظيفة البديل هي التفسير والتبيين فإنّ وظيفة النعت هي التحديد والتعيين كما يُستشفّ من كلام سيبويه؛ يقول سيبويه: هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبديل على المُبدل منه وما أشبه ذلك، فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مجروراً مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحد. وإنّما صاراً كالاسم الواحد من قَبْلِ أنّك لم تُردّ الواحدَ من الرجال الذين كلّ واحدٍ

---

<sup>37</sup> المصدر السابق: 40/2.

<sup>38</sup> انظر دلائل الإعجاز: ص 236 وما بعدها. مفتاح العلوم: ص 262 وما بعدها. الإيضاح: 219/3.

منهم رجلٌ، ولكتك أردت الواحدَ من الرجال الذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ، وإنما كان نكرةً لأنَّه من أمةٍ كلَّها له مثلُ اسمه"<sup>(39)</sup>.

إشراك السامع في فحوى الخطاب (السؤال المقدّر):

إنَّ مسألة السؤال المقدّر بين الاسميين لم يكن شيئاً عارضاً أشار إليه سيبويه مرّة واحدة في كتابه، بل تكرر الحديث عنه في عدّة مواضع<sup>40</sup>، الأمر الذي يُعطينا إشارة إلى أنّ هذه المسألة حاضرة كثيراً في ذهن سيبويه أثناء التعميد لنظام التوابع. لقد تحدّث عن هذه المسألة في باب البديل ثم كرّرها في باب النعت؛ يقول: "ومنه أيضاً [أي من النعت]: مررتُ برجلين مسلمٍ وكافرٍ، جمعتَ الاسمَ وفرقتَ النعتَ. وإن شئتَ كان المسلمُ والكافرُ بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأيّ ضربٍ مررت؟ وإن شاء رَفَعَ كأنه أجاب مَنْ قال: فما هما؟ فالكلامُ على هذا وإن لم يلفظ به المخاطبُ؛ لأنَّه إنّما يجرى كلامُه على قدر مسألتك عنده لو سألتَه.

وكذلك: مررتُ برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالح، إن شئتَ صيرتَه تفسيراً لنعتٍ، وصار إعادتك الرجلَ توكيداً. وإن شئتَ جعلته بدلاً، كأنه جوابٌ لمن قال: بأيّ رجلٍ مررت؟ فتركتَ الأوّلَ واستقبلتَ الرجلَ بالصفة. وإن شئتَ رفعتَ على قوله فما هما؟ ومما جاء في الشعر قد جُمع فيه الاسمُ وفُزّق النعتُ وصار مجروراً قوله، وهو رجل من باهلة:

---

<sup>39</sup> الكتاب: 421/1.

<sup>40</sup> نقصد بتكراره في عدّة مواضع أي في المواضع التي نحن بصدد درسها، ولم نطلع على كامل الكتاب لنحدّد مرّات ورودها، فهذا ليس من مقتضى بحثنا.

بَكَيْتُ وما بُكََا رَجُلٌ حَلِيمٌ على رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وبال<sup>(41)</sup>

فسيبويه يستعمل مصطلحي الجمع والتفريق في حديثه عن النعت والمنعوت، ويقصد بالتفريق هنا الفصل بين الأسماء أو النعوت بواسطة الواو، وذلك عندما تتعدّد وتكون شيئاً مختلفاً.

وبناء على ما تقدّم نستنتج أنّ موضع كمال الاتّصال كلّه مستنبط من نظام التوابع، فالتابع والمتبوع شيءٌ واحد، والشيء لا يُعطف على نفسه، وعلى ذلك قيس كمال الاتّصال أو الاتّصال إلى الغاية كما يسمّيه الجرجانيّ، فالجملة الثانية هي نفس الجملة الأولى لذا لا يمكن إدخال الواو بينهما. ويُمكن أن نُضيف إلى ذلك شبه كمال الاتّصال أو التوسّط بين الكمالين. وقد مثّل له الجرجانيّ بأمثلة تكون فيها الجملة الثانية جواباً عن سؤال ناشئ من الأولى، وما ذكره الجرجانيّ مبسوط في مبحث التوابع كما رأينا عند سيبويه.

### ج. في المصطلح

ليس في كتاب سيبويه مبحثٌ مستقلٌّ لنظام تعانق الجمل أو تنافرها في العربيّة لذا لا يمكن لنا أن نُحدّد ما استعمله من مصطلحات في هذا المضمار. بيد أنّنا نستطيع أن نعود إلى نظام تعاطف المفردات الذي نسق عليه الجرجانيّ نظام عطف الجمل، ونستقرئ المصطلحات التي استعملها سيبويه في تفعيده لها، ومن خلال قراءة واعية لباب التوابع وبعض الشذرات المتفرّقة هنا وهناك والاستعانة بفهارس عبد السلام هارون و Troupeau نجد أنّ سيبويه استعمل مصطلحات عدّة وكلّها قريبة من معنى الفصل والوصل. فمن المصطلحات التي استعملها "القطع والابتداء والإتباع" يقول في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح:

<sup>41</sup> الكتاب: 431/1.

وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والمُلك لله أهل المُلك. ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الأخطل:

نفسى فداءً أمير المؤمنين إذا      أبدى النواجذ يومٍ باسلٍ نكرُ  
الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه      خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفة، فيُتبعونه الأول فيقولون: أهل الحمد والحميد هو، وكذلك الحمد لله أهله: إن شئت جررت، وإن شئت نصبت. وإن شئت ابتدأت كما قال مهلهل:

ولقد خبطن بيوتَ يشكرَ خبطةً      أحوالنا وهمُ بنو الأعمام<sup>(42)</sup>

فمصطلح الإتياع يمكن أن يكون قريباً من مصطلح الفصل عند البلاغيين، لأنَّ الفصل هو عدم مجيء الواو بين الجمل. ومصطلح القطع شبيه بمصطلح الوصل عند البلاغيين وهو مجيء الواو بين الجمل وعطفها على بعضها، والعطف يقتضي التغاير كما هو معروف.

وكذلك يرد مصطلح العطف والقطع بين الجمل الشرطيّة، فتقول: إن تأتني آتكَ وإذن أكرمك، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه، وعطفته على الأول. وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من الغى. وهذا قول يونس، وهو حسن، لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعل، إذا كنت مجيباً رجلاً.

ويستعمل سيبويه مصطلحي "الجمع والتفريق" في حديثه عن النعت والمنعوت، ويقصد بالتفريق هنا الفصل بين الأسماء أو النعوت بواسطة الواو، وذلك عندما تتعدّد وتكون شيئاً مختلفاً<sup>43</sup>.

<sup>42</sup>الكتاب: 63، 62/2.

<sup>43</sup>المصدر السابق: 431/1.

## د. في التعليل

محور التعليل الذي يذكره سيبويه في باب التوابع يدور حول أنّ التابع هو ذات المتبوع، أو هو بعض المتبوع، أو هو شيء يُلبس المتبوع ويكون به، وعلى هذا فلا يمكن لك أن تعطف المتبوع على التابع لأنّ الشيء لا يُعطف على ذاته أو على بعضها. وهذا واضح في كلامه عن البدل والنعته، أمّا البدل فيقول فيه: "ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدًا أباه، والأبُ غير زيد، لأنك لا تبيّنه بغيره ولا بشيء ليس منه. وكذلك لا تُنتهي الاسم توكيدًا وليس بالأوّل ولا شيء منه، فإنما تُنتهي وتؤكدُه منتهى بما هو منه أو هو هو" (44). ويقول في باب النعت: "فأمّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعتُ مجرورًا مثلَ المنعوت لأنهما كالاسم الواحد" (45).

وهذا التعليل الذي وضعه سيبويه لعدم جواز العطف بين الأسماء إذا كانا شيئًا واحدًا ينسحب على الأفعال أيضًا، فقد أجرى سيبويه الأفعال مجرى الأسماء في ذلك، يقول: وسألته [أي الخليل] عن قول الله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلقَ أثامًا يُضاعفُ له العذاب يوم القيامة﴾ [الفرقان: 68] فقال: هذا كالأوّل، لأنّ مُضاعفة العذاب هو لُقّي الآثام" (46). فلمّا كان الفعل الثاني هو نفس الفعل الأوّل في المعنى امتنع مجيء الواو بينهما. وهذا التعليل الذي ذكره سيبويه هو نفس التعليل الذي ذكره الجرجاني لعدم مجيء الواو الواصلة بين الجملتين، لأنّ الجملتين أصبحتا كالشيء الواحد.

<sup>44</sup> الكتاب: 152، 151/1.

<sup>45</sup> المصدر السابق: 241/1.

<sup>46</sup> المصدر السابق: 87، 86 / 3.

### 3. المبرّد

يُعدّ المبرّد من أهمّ أعلام النحو بعد سيبويه بلا منازع، ويُعدّ كتابه المُقتضب من أهمّ الكتب التي وصلتنا بعد كتاب سيبويه وأوسعها<sup>(47)</sup>. وقد كان له دور بارز في نقل كتاب سيبويه ونشره في أوساط بغداد<sup>(48)</sup>. وسنستقرئ في كتابه المباحث التي لها صلة بالفصل والوصل، وهي المباحث ذاتها التي استقرأناها في كتاب سيبويه.

#### أ. النعت

يشير المبرّد إلى أنّ النعت يجيء للتحلية وهو لا يكون في أسماء الجواهر<sup>49</sup>، فإذا ولي اسمٌ جوهرًا اسمًا آخر فلا يمكن أن نجعله نعتًا لذلك الاسم ونُتبعه إيّاه في إعرابه بل يجب فيه الاستئناف، تقول: مررتُ ببرٍّ قفيزٍ بدرهم، لأنّك لو قلت: مررتُ ببرٍّ قفيزٍ كنتُ ناعيًا بالجواهر، وذا لا يكون، لأنّ النعوت تحلية، والجواهر هي المنعوتات...وتأويله مررتُ ببرٍّ قفيزٍ منه بدرهم، ولولا ذلك لم يجز أن يتّصل بالأوّل...فإن قلت مررتُ ببرٍّ قفيزٍ بدرهم، جاز على البديل<sup>(50)</sup>. فلمّا لم يكن اسمُ الجواهر ممّا يُنعت به صار كأنّه أجنبيًّا عمّا قبله فلا يكون مُضامًّا له كما لو كان نعتًا، لأنّ النعت مُضامٌّ للمنعوت ولا يُقطع عنه البتّة، فإذا انقطع صار له حكم آخر.

R. Baalbaki, *The Legacy of the Kitāb*, p 236–237.<sup>48</sup>

M. Bernards, "al-Mubarrad as Key-Figure", p 8.<sup>49</sup>

<sup>49</sup> أي أسماء الأشياء.

<sup>50</sup> المقتضب: 260/3.

ذكر المبرّد أنّ النعت والمنعوت هما شيءٌ واحدٌ في حقيقة الأمر، وإذا كان الأمر كذلك فيمكن للنعت أن يحلّ محلّ المنعوت. يقول: "الصفة قد تحلّ محلّ الموصوف، تقول مررتُ بالعاقل، وجاءني الظريف"<sup>(51)</sup>. و"إذا نعتت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه، فقولك: مررتُ بزيد الظريف كقولك: مررت بالظريف"<sup>(52)</sup>. ف"النعت هو المنعوت في الحقيقة"<sup>(53)</sup>. والكلام الذي يذكره المبرّد هنا عن النعت وارتباطه التام بالمنعوت هو ذاته الذي ذكره سيبويه من قبل، ولا إضافة فيه.

وفي مبحث النعت يورد المبرّد أيضاً مسألة السؤال المقدّر الذي ذكره سيبويه من قبل، يقول: "فإن قلتَ هذا درهم ضربُ الأمير لم يجز أن يكون نعتاً لأنّ النكرة لا تُنعت بالمعرفة ولكن بيّنت كأنّك جعلته جواباً؛ لما قلت: هذا ثوبٌ وهذا درهم قيل: ما هو؟ فقلت: ضرب الأمير على الابتداء والخبر"<sup>(54)</sup>. وهذا ما يسمّيه البلاغيون شبه كمال الاتّصال.

## ب. البذل

يُشير المبرّد إلى أنواع البذل الأربعة فيفصّل الحديث فيها مع ضرب الأمثلة، ويذكر فائدة مجيء البذل وهي التبيين، ويبين أنّ البذل والمبدل منه على صلة قويّة وأنّه يمكن أن يُنحى المبدل منه ويحلّ محله المبدل لأنّه يُشاركه في العامل. يقول: "واعلم أنّ البذل في الكلام يكون على أربعة أضرب: فضرب من ذلك أن تُبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد، معرفتين كانا، أو معرفة ونكرة، أو مضمراً ومظهراً، أو مضمريّن أو مظهرين، وذلك نحو قولك: مررتُ بأخيك زيد، أبدلتُ زيداً من الأخ، نحيتُ الأخ

<sup>51</sup> المصدر السابق: 185/4.

<sup>52</sup> المصدر السابق: 209/4.

<sup>53</sup> المصدر السابق: 219/4.

<sup>54</sup> المصدر السابق: 304/4.

وجعلته في موضعه في العامل، فصار مثل قولك: مررتُ بزید، وإنما هو في الحقيقة تبیین، ولكن قيل بدل، لأنّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فُرغَ له<sup>(55)</sup>. والضرب الأول الذي يذكره المبرّد هو المسمّى عند النحاة فيما بعد ببديل الكلّ من الكل، ولكن يسمّيه المبرّد بدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد. هذه ملاحظة أولى حول التسمية، وهناك ملاحظة أخرى هي حول وظيفته، فقد ذكر المبرّد أنّ وظيفته هي تبیین الاسم الذي قبله، وهذه الوظيفة الجوهرية التي يُعطىها المبرّد للبدل تُشبه الوظيفة المُعطاة للنعته وهي التعيين.

والضرب الآخر: أن تُبدلَ بعض الشيء منه، لتُعلم ما قصدتَ له، وتبيّنه للسامع، وذلك قولهم: ضربتُ زيداً رأسه، أردت أن تُبيّن موضع الضرب منه، فصار كقولك: ضربتُ رأسَ زيد. ومنه جاءني قومك أكثرهم، بيّنت من جاءك منهم<sup>(56)</sup>. وهذا الضرب ما يُعرف في كتب النحو المتأخّرة ببديل البعض من الكلّ.

والضرب الثالث: أن يكون المعنى محيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده، فتُبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة، وذلك قولهم: ما لي به علمٌ أمرهم، فأمرهم غيرهم، وإنما أراد ما لي بأمرهم علم فقال: ما لي بهم علم وهو يُريد أمرهم. ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه﴾ [البقرة: 217] لأنّ المسألة عن القتال، ولم يسألوا أيّ الشهر الحرام؟... فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كلّ كلام مستقيم. وهذا النوع يُعرف ببديل الاشتمال في كتب النحو المتأخّرة.

ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط، وذلك قولك: مررت برجل حمار، أراد أن يقول: مررتُ بحمار ثمّ نسي فذكر، فنحى الرجل وأوصل المرور إلى ما قصد إليه، أو غلط ثمّ استدرك<sup>(57)</sup>. والنوع الرابع من أنواع البدل هو ما لا معنى لذكره ولا أرى له

<sup>55</sup> المصدر السابق: 295/4.

<sup>56</sup> المقتضب: 296/4.

<sup>57</sup> المصدر السابق: 297/4.



فائدة، وإذا كان المبرّد نفسه صرّح بأنّ هذا الضرب لا يأتي في القرآن ولا في الشعر ولا في أيّ كلام مستقيم، فلعمري لم أثبتته؟ ومعروف أنّ الناسي أو الغلط في كلامه لا يؤخذ لا في شرع ولا عرف. وما يزيد الطين بلة أنّ المبرّد راح يجوّز ويقعدّ لما يكون من باب بدل الغلط، يقول: "ولو قلت: من يأتنا يسألنا نُعطه على البدل لم يجز إلا أن يكون بدل الغلط، كأنتك أردت: من يسألنا نُعطه فقلت: من يأتنا غلطاً أو ناسياً ثمّ ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك"<sup>(58)</sup>. فعلى احتمال الغلط كلّ شيء يجوز في باقي القواعد ولا يقتصر ذلك على البدل فقط، فيمكن أن يكون في النداء أو في أساليب الطلب وغيرها من أبواب النحو.

وخلاصة الكلام أنّ البدل والمبدل منه عند المبرّد هما شيء واحد وبينهما صلة وثيقة حتّى يمكن للمبدل أن يحلّ مكان المبدل منه، يقول المبرّد: "اعلم أنّ البدل في جميع العربيّة يحلّ محلّ المبدل منه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ زيدٍ وأخيك أبي عبد الله فكأنّك قلت: مررتُ بزيدٍ ومررتُ بأبي عبد الله"<sup>(59)</sup>.

وما يكاد يكون حكماً مشتركاً بين هذه التوابع هو أن المتبوع يمكن أن يحلّ محلّ التابع، فالنعت يحلّ محلّ المنعوت فبدل أن تقول مررتُ بزيد الظريف يمكن أن تقول مررتُ بالظريف. وكذلك الأمر بالنسبة للبدل، فلك أن تقول مررتُ بأخيك بدل مررتُ بأبي عبد الله أخيك. وهذا ينبّهنا على مدى تلازم هذين الجزأين وتشاكلهما، لأنّ حلول أحدهما مكان الآخر يبيّن أنّهما شيء واحد، ومن ثمّ لم يتأتّ العطف بينهما؛ إذ إنّ الشيء لا يُعطَف على ذاته.

---

<sup>58</sup> المصدر السابق: 62/2.

<sup>59</sup> المقتضب: 211/4.

### ج. عطف النسق

عطف النسق يكون بالواو، وفائدته تشريك الثاني في الحكم الإعرابي للأول فقط، ولا يحمل إشارةً إلى أيهما كان أولاً؛ وهذا الأمر بسطه المبرّد بقوله: "فالواو معناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولاً؛ نحو قولك جاءني زيدٌ وعمرو، ومررتُ بالكوفة والبصرة"<sup>(60)</sup>. وهذا ممّا هو معلوم لكلّ من له اطلاع بعلم النحو، وقد سُقناه للتوثيق وللإشارة إلى أنّ البلاغيين تحدّثوا عن هذا الأمر في كلامهم عن عطف الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وأنّ وظيفتها هي التشريك في الحكم الإعرابي ليس غير.

### د. في المصطلح

يستعمل المبرّد مصطلح الفصل بمعنى الفرق، وهذا الاستعمال تفرّد به بين كلّ البلاغيين والنحويين الذين ركّزت عليهم هذه الدراسة. يقول في باب نعت المنادى المفرد: "وإذا نعتت مفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول: يا زيدُ ذا الجُمَّة، ويا زيدُ غلام عمرو. والفصل بين هذا والمفرد أنك إذا نعتت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه... فلذلك لم يكن المضاف إذا كان نعتاً إلا نصباً"<sup>(61)</sup>. وفي موضع آخر يقول: "والفصل بين قولك: يا رجل أقبل إن أردت به المعرفة، وبين قولك: يا رجلاً أقبل إذا أردت النكرة أنك إذا ضمنت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته"<sup>(62)</sup>.

---

<sup>60</sup> المصدر السابق: 148/1.

<sup>61</sup> المقتضب: 209/4.

<sup>62</sup> المقتضب: 206/4.

فكلمة الفصل هنا آتية بمعنى الفرق. وهذا المصطلح مستعملٌ عنده بهذا المعنى كثيرًا جدًا، وإنّما أردنا مثالين طلبًا للاختصار<sup>(63)</sup>.

#### 4. الفراء

يمثل سيبويه والمبرد النحوَ البصريّ وهما أبرز أعلامه، أمّا الفراء فهو من أعلام النحو الكوفيّ، وهو شيخ النحو في الكوفة بعد الكسائيّ، لذا أردنا في بحثنا أن ندمج بين علماء المدينتين، ونتقّى آثارهم في شأن الفصل والوصل. وسنتبّع آراء الفراء حول مسائل الفصل والوصل من خلال كتابه معاني القرآن، مستعينين بفهارس الكتاب الذي حقّقه محمّد علي النجّار، وكذلك بالفهارس التي وضعها محمّد عبد الخالق عزيمة، وبالفهارس التي وضعها نفتالي كينبرغ في كتابه *A Lexicon of al-Farrā's Terminology in His Qurān Commentary*. وكتاب معاني القرآن يُعنى بلغة القرآن وبيان معانيها وغريبها، مُرتبًا على حسب السور، يبدأ بالفاتحة حتّى ينتهي بسورة الناس. وقد بثّ فيه الفراء آراءه النحويّة واللغويّة ومتفرّقات بلاغيّة، وعرّج فيه على بعض القراءات وتخريجها.

يختلف كتاب الفراء عن كتابي سيبويه والمبرد، فكتابه تطبيقيّ وكتاباهما نظريّان في المقام الأوّل؛ لذا لم نتبّع النسق الذي اعتمده في الحديث عن آراء سيبويه والمبرد. ولم نسرّ على ترتيب أبواب التوابع بل ذكرنا من آرائه وتحليلاته ما هو وثيق الصلة بمبحث الفصل والوصل عند البلاغيّين، فبسطنا ما ذكره عن مسألة السؤال المتوهمّ، بحيث تكون الجملة الثانية جوابًا للأولى، وكذلك ما يمكن إدراجه تحت كمال الاتّصال، ومسألة القطع على الحكاية.

<sup>63</sup> ومثل ذلك قوله : والفصل بين أن خفيفةً وبين أن المخففة من الثقيلة أنّ الخفيفة لا تقع ثابتةً، إنّما تقع مطلوبةً أو متوقّعةً؛ نحو أرجو أن تذهب، وأخاف أن تقوم. 147/1. وكذلك قوله: فصل بين التصغير والجمع، أنّ أوّل التصغير مضموم، وأوّل الجمع مفتوح، وحرف لين الجمع ألف، وحرف لين التصغير ياء. 258/1.

## أ. ما يُمكن إدراجه تحت كمال الاتّصال

يُتحدّث الفراءُ عمّا يسمّى عند البلاغيّين بكمال الاتّصال بين الجملتين، الذي ينتج عنه سقوط الواو وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ يقول: "وقوله هاهنا: وَيُذَبِّحُونَ وفي موضع آخر يُذَبِّحُونَ بغير واو وفي موضع آخر يُقْتَلُونَ بغير واو. فمعنى الواو أنّهم يمسّهم العذابُ غير التذبيح كأنّه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح. ومعنى طرح الواو كأنّه تفسير لصفات العذاب. فالجملة الثانية وهي قوله يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ هي تفسير لجملة يسومونكم سوء العذاب ولذا استغنى عن الواو بينهما"<sup>(64)</sup>.

يُشير بعد هذا الكلام إلى قاعدة أساسية في قضية الإخبار عن الثواب أو العقاب؛ وهي "إذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مُجملاً في كلمة ثم فسّرته فاجعله بغير الواو. وإذا كان أوّله غير آخره فبالواو. فمن المُجمل قول الله عزّ وجلّ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ فالأثم فيه نيّة العذاب قليله وكثيره، ثم فسّره بغير الواو فقال: ﴿يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ولو كان غير مُجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً له، ألا ترى أنّك تقول عندي دابّتان بغلّ وبرذون ولا يجوز عندي دابّتان وبغلّ وبرذون وأنّك تريد تفسير الدابّتين بالبدل والبرذون، ففي هذا كفاية عمّا نترك من ذلك ففسّ عليه"<sup>(65)</sup>. إذا فالواو تأتي لما يقتضي المغايرة بحيث تكون الجملة الثانية غير الأولى، أمّا عدم مجيء الواو فيقتضي التفسير والبيان فتكون الجملتان كالشيء الواحد، تماماً كالبدل والنعته والبيان. والجدير بالذكر أنّ المثال الذي ساقه مثلاً لهذه القاعدة هو عينه المثال الذي ذكره سيويوه، فجملة يُضَاعَفُ هي تفسير للقيّ الأثم.

وقد ساق الفراءُ عدّة أمثلة في كتابه عن هذه القضية، أي أن تكون الجملة الثانية تفسيراً للأولى فيستغنى عن الواو بينهما، ففي حديثه عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا

<sup>64</sup> المصدر السابق: 69، 68/3.

<sup>65</sup> المصدر السابق: 69/3.

يوحى ﴿ [طه: 37]... قال: "وقد فسّر الله هذه المنة الأخرى إذ قال: ﴿إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اذفيه في التابوت فاذفيه في اليم﴾" (66).

وفي تفسير قوله تعالى ﴿وإذا تلى عليهم آياتنا بينات تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا قل أفأنبئكم بشر من ذلك النار وعدّها الله الذين كفروا﴾ [الحج: 72] يقول: "قوله النار وعدّها الله" ترفعها لأنها معرفة فسرت الشر وهو نكرة. كما تقول: مررتُ برجلين أبوك وأخوك. ولو نصبتهما بما عاد من ذكرها ونويت بها الاتصال بما قبلها كان وجهًا. ولو خفضتها على الباء (فأنبئكم) بشر من ذلك بالنار كان صوابًا، والوجه الرفع" (67).

وتحدّث الفراء عن الجملة الثانية التي تأتي تفسيرًا للأولى كثيرًا وتوقّف عند الغفير من الآيات التي تأتي على هذا النحو، كقوله تعالى: ﴿إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه...﴾ [آل عمران: 59] فقال: "وإنما فسّر آدم حين ضرب به المثل فقال: "خلقه... على الانقطاع والتفسير" (68). وكذلك قوله تعالى: ﴿دار البوار جهنم يصلونها﴾ [إبراهيم: 28، 29]، فجهنم هي تفسير لدار البوار على رأي الفراء<sup>69</sup>، وهي في الحقيقة بدل من دار البوار وهذا أمرٌ نحويٌّ محض أن تقول هي بدل. لكنّ الفراء يفضّل استعمال مصطلح "تفسير" لما يأتي على هذه الشاكلة من الأسماء والأفعال، وهذه خطوة بالنحو نحو المعنى، فالرجل في عمله قريب لما قام به البلاغيون من تحليل النصّ وتدوّق المعاني، وسيبويه قد ذكر أنّ وظيفة البديل هي التبيين كما مرّ معنا.

---

<sup>66</sup> معاني القرآن: 279/2.

<sup>67</sup> المصدر السابق: 230/2.

<sup>68</sup> المصدر السابق: 219/1.

<sup>69</sup> المصدر السابق: 77/2.

## ب. الفصل على اعتبار السؤال المقدر

بسط سيبويه الحديث عن الاسم الذي يُفصل عن سابقه لكونه جواباً عن سؤال نشأ من الاسم الأول، ونسق الجرجاني عليه الجملة التي تأتي على هذا النحو فيجب فيها ترك الواو، وسمّاه التوسط بين كمال الاتّصال وكمال الانقطاع. ونجد مثل هذا الحديث عند الفراء، وذلك في حديثه عن قول الله تعالى: ﴿أَتَتَّخِذْنَا هُزُوءًا قَالًا...﴾ [البقرة: 67] يقول: "وهذا في القرآن الكريم كثير بغير الفاء، وذلك لأنّه جوابٌ يستغني أوله عن آخره بالوقفه عليه فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال: كذا وكذا...وأنت تراه في رؤوس الآيات...من ذلك ﴿قال فما خطبكم أيها المرسلون قالوا﴾ [الذاريات: 31-32] ومثله أيضاً قوله تعالى ﴿قال فرعون لمن حوله ألا تستمعون قال ربكم وربّ آبائكم الأولين﴾ [الشعراء: 25-26]"<sup>(70)</sup>.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿إنّ موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب﴾ [هود: 88] يقول: لما أتوه أخبروه أنّ قومه هالكون من غدٍ في الصبح فقال لهم لوط: الآن الآن، فقالت الملائكة: أليس الصبح بقريب"<sup>(71)</sup>. فهذه الجملة يمكن إدراجها تحت ما يُسمّى شبه كمال الاتّصال عند البلاغيين، لأنّ جملة أليس الصبح بقريب جاءت جواباً على سؤال أو طلب مقدر من لوط وهو قوله: الآن الآن.

<sup>70</sup> معاني القرآن: 43، 44.

<sup>71</sup> معاني القرآن: 24/2.

## ج. الحكاية والخبر

أشار الجرجاني إلى أن العطف بين الجملتين يكون أحياناً لأمرٍ عارض يمنع وصل الجملتين، وهذه الإشارة نجدها عند الفراء أيضاً، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: 65] يقول: المعنى الاستئناف. ولم يقولوا هم ذاك، فيكون حكاية<sup>(72)</sup>. والقطع هنا لئلا يدخل قوله: "إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" في مقول الكافرين. وهنا وقف لازمٌ عند القراء<sup>(73)</sup>، فيجب الوقوف في النَّفس عند كلمة "قولهم" ثمَّ يستأنف القارئ الجملة التي بعدها، وذلك للسبب نفسه الذي ذكره الفراء.

## د. الانقطاع والاستئناف

أحد وجوه ترك العطف التي يتوقف عندها الفراء هي الاستئناف، وذلك إذا تمَّ المعنى وانقطع الكلام، ثمَّ استأنف كلامٌ جديد، يقول: وقوله تعالى: ﴿لَا فَاْرِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: 68] "والعوان ليست بنعت للبكر لأنها ليست بهرمة ولا شابة، انقطع الكلام عند قوله "ولا بكر" ثمَّ استأنف

<sup>72</sup> المصدر السابق: 471/1.

<sup>73</sup> لم يرغب عن ذهننا الصلة بين علم القراءات وما نحن بصدده من حديث عن الفصل والوصل من جهة المصطلحات التي استعملها القراء كالوقف والابتداء وغيرها، ومن جهة التعليل أيضاً، ولكننا لم نتطرق إلى ذلك في صلب البحث لأنَّ البحث محدود بثلاثة من البلاغيين وثلاثة من النحويين كما بيَّنا في القدمة لذا أضربنا الذكر عنهم صفحاً، مع عدم إنكارنا بتأثر هذه العلوم ببعضها البعض. انظر مثلاً: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية لسالم مكرم عبد العال. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري.

فقال: "عوان بين ذلك"<sup>(74)</sup>. وهذا التعليل الذي يذكره الفراء هو تعليل قائم على أساس المعنى، وليس هو بسبب من علة نحوية اقتضت ذلك.

وقوله عز وجل ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ بَلَى﴾ أي لن يعود إلينا في الآخرة. بلى ليحورن، ثم استأنف فقال: إِنَّ رَبَّهُ كَانَ بِهِ بَصِيرًا"<sup>(75)</sup>.

لم يُشر الفراء إلى قضية مجيء الواو أو عدم مجيئها، بل كانت إشاراتة إلى العلائق بين الجمل، وأكثر ما ورد منه هو الاستئناف بسبب تمام الكلام عند الجملة السابقة فتقطع اللاحقة عنها وتُستأنف، وهذا في صلب موضوع الفصل والوصل كما لا يخفى.

وهذه المواضع التي وردت في معاني الفراء والتي يمكن إدراجها تحت نظام الفصل والوصل عند البلاغيين لم تكن عملاً بلاغياً متكاملًا كالذي فعله البلاغيون من خلال وجود خطة واضحة لأعمالهم، بل ما أورده الفراء أقرب إلى النحو مع أخذه خطوة نحو البلاغة، من خلال الاهتمام بالمعنى أكثر من التركيب. وهذه الشذرات المتفرقة ذات أهمية بالغة إذ إنها تُمثل بذورًا لمباحث بلاغية أُنعت على يد الجرجاني والبلاغيين من بعده.

## 5. السكاكي

يُبين السكاكي أنّ تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل هو الأصل في مبحث الفصل والوصل. ثمّ إنّه يُقسّم هذا المبحث إلى شقين: أولهما: ما هو قريب التعاطي. وثانيهما: ما هو بعيد التعاطي. فالقريب التعاطي هو أن تقصد العطف بين الجمل بغير الواو من حروف العطف، أو

<sup>74</sup> معاني القرآن: 44/1.

<sup>75</sup> المصدر السابق: 251/3.



بالواو بينها لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محلٌّ من الإعراب. والبعيد هو أن تقصد العطف بينها بالواو، وليس للمعطوف عليها محلٌّ من الإعراب<sup>(76)</sup>. وواضحٌ أنه يقصد بما هو بعيد التعاطي مواضع الفصل، أي أن يفصل بين الجملتين ولا تأتي الواو الواصلة لأنّ الجملتين شيءٌ واحد كالتابع والمتبوع. وقد أوضح ذلك بقوله "البعيد التعاطي هو ما لا موطنٌ لدخول الواو فيه بين المتعاطفين كما إذا أُريد بها القطع عمّا قبلها أو أُريد بها البدل عن سابقة عليها"<sup>(77)</sup>. وهو يقصد بذلك كلّ مواضع الفصل المعروفة. والجدير بالذكر هنا أنّ ما يُسمّيه السكّاكيّ قريبَ التعاطي وبعيدَ التعاطي، قد أطلق عليه الجرجانيّ من قبل "ما يسهل أمره وما يُشكّل أمره" فالذي يسهل فيه الأمر عند الجرجانيّ هو ذاته "قريب التعاطي" عند السكّاكيّ، و"ما يُشكّل أمره" هو ما يسمّيه السكّاكيّ "بعيد التعاطي". فالمصطلحات مختلفة ولكنّ المعنى والمراد واحد، وهذا يظهر مدى استفادة اللاحق من السابق.

بعدها بيّن السكّاكيّ سببَ قرب القريب وبعيد البعيد وهو "أنّ العطف في باب البلاغة يعتمد على أصول ثلاثة: أحدها: الموضع الصالح له من حيث الوضع، وثانيها: فائدته، وثالثها: وجه كونه مقبولاً لا مردوداً"<sup>(78)</sup>. فإتقان حروف العطف كالفاء وثمّ وبل وأو وغيرها تتحصّل به هذه المعاني الثلاثة، لأنّ كلّ واحد منها موضوع لمعنى محدّد وفائدته واضحة وكونه مقبول في الاستعمال أو لا واضح، بخلاف الواو التي يُشكّل أمرها.

ومن خلال هذا التقديم والشرح يريد السكّاكيّ أن يبيّن أنّ العطف إمّا أن يكون على جملة لها محلّ من الإعراب وهذا يدخل فيما هو قريب التعاطي، أو جملة لا محلّ لها من الإعراب، وهذا يدخل فيما هو

---

<sup>76</sup> مفتاح العلوم: 249.

<sup>77</sup> المصدر السابق: 252.

<sup>78</sup> المصدر السابق: 249.

بعيد التعاطي. ثم إنَّ العطف إذا كان بأحد حروف العطف المعروفة سوى الواو فإنَّ له معنى محدّدًا وفائدة واضحة، لأنَّ كلَّ حرف من حروف العطف يُفيد معنًى معيّنًا، كما هو معروف عند النحاة. وهذا التقديم والتقسيم مذكور في دلائل الجرجانيّ، ولكن بعبارة أسلس وبطريقة أوضح<sup>(79)</sup>.

بعد ذلك ينتقل السكّاكيّ إلى تقسيم الإعراب في المفرد ليني عليه نظام العطف في الجملة فيقول: "وكذلك إذا أتقنت أنَّ الإعراب صنفان لا غير: صنف ليس بتبّع، وصنف تبّع، وأتقنت أنَّ الصنف الثاني منحصّر في تلك الأنواع الخمسة: البدل والوصف والبيان والتأكيد وإتباع الثاني الأوّل في الإعراب بتوسّط حرف، وعلمت كونَ المتبوع في نوع البدل في حكم المنحى والمضرب عنه...وعلمت في الوصف والبيان والتأكيد أنَّ التابع فيها هو المتبوع...ثم رجعت فتحقّقت أنَّ الواو يستدعي معناه أن لا يكون معطوفه هو المعطوف عليه...حصل لك أنَّ الصنف الأوّل ليس موضعًا للعطف بأيّ حرف كان من حروف العطف، لفوات شرط العطف فيه وهو تقدّم المتبوع"<sup>(80)</sup>. فلا يجيء العطف بين التابع والمتبوع لأنهما شيء واحد وعلى هذا تُقاس الجمل التي بينها كمال اتصال فالثانية منهما هي نفس الأولى ولا يُعطف الشيء على نفسه. ومجيء الواو بين المفردات يقتضي التباين وأنَّ الثانية منهما هي غير الأولى وكذلك الأمر ينسحب على الجمل التي تجيء بينها الواو.

ثم إنَّ فائدة مجيء الواو إشراك ما بعدها في حكم ومعنى ما قبلها، فإذا أتقنت أيضًا أنَّ كلَّ واحد من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى كما تشهد لذلك قوانين علم النحو، حصل لك فائدة الواو، وهي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في ذلك المعنى، فيكون عندك من الأصول الثلاثة أصلان: معرفة موضعه،

---

<sup>79</sup> انظر: دلائل الإعجاز ص 223 وما بعدها.

<sup>80</sup> المصدر السابق: 249، 250.

ومعرفة فائدته<sup>(81)</sup>. أمّا الأصل الثالث فيتممه أن تعرف أنه يجب أن يكون بين المتعاطفين مناسبة وجهة جامعة تربطهما، لا أن يكونا كبعر الكبش متفرّقين.

أمّا توسيط الواو بين الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب فهو الذي يدقّ مسلكه ويغمض عند السكّائي، وإنّما دقّ مسلكه و"بعُد تعاطيه لكون الأصول الثلاثة في شأنه غير ممهّدة لك، وهو السرّ في أن دقّ مسلكه، وبلغ من الغموض إلى حيث قصر بعض أئمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل، وما قصرها عليه إلّا لأنّ الأمر كذلك"<sup>(82)</sup>.

الأصول الثلاثة التي قرّرها السكّائي فيما يقرب تعاطيه من المتعاطفات وهي: معرفة موضعه وفائدته وكونه مقبولاً أو لا، لا يمكن معرفتها بوضوح في العطف على الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، والسبب عنده أنّه لم يُمهّد لهذا القسم ولم توضع له قواعد ضابطة كقسيمه الأوّل. وهذا الأمر زاده غموضاً ودقّة، وجعل النظر فيه أكثر مشقّة، لذا رأى البلاغيون أنّ أحداً لا يُتقن هذا المبحث إلّا انقادت له سائر مباحث البلاغة. والسكّائي في هذه النقطة يستمدّ من الجرجاني، فالجرجاني أشار قبله إلى غموض هذا المبحث ودقّة مسلكه حيث يقول: "وقد بلغ من قوّة الأمر في ذلك أنّهم جعلوه حدّاً للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم أنّه سُئل عنها فقال: معرفة الفصل من الوصل، ذاك لغموضه ودقّة مسلكه، وأنّه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحدٌ إلّا كمل لسائر معاني البلاغة"<sup>(83)</sup>. بيد أنّ هذا التعليل والتوضيح لا نجده عند الجرجاني، فهو أمرٌ انفرد به السكّائي، حيث بيّن سبب غموض مبحث الفصل والوصل ودقّة مسلكه وبعُد مأخذه.

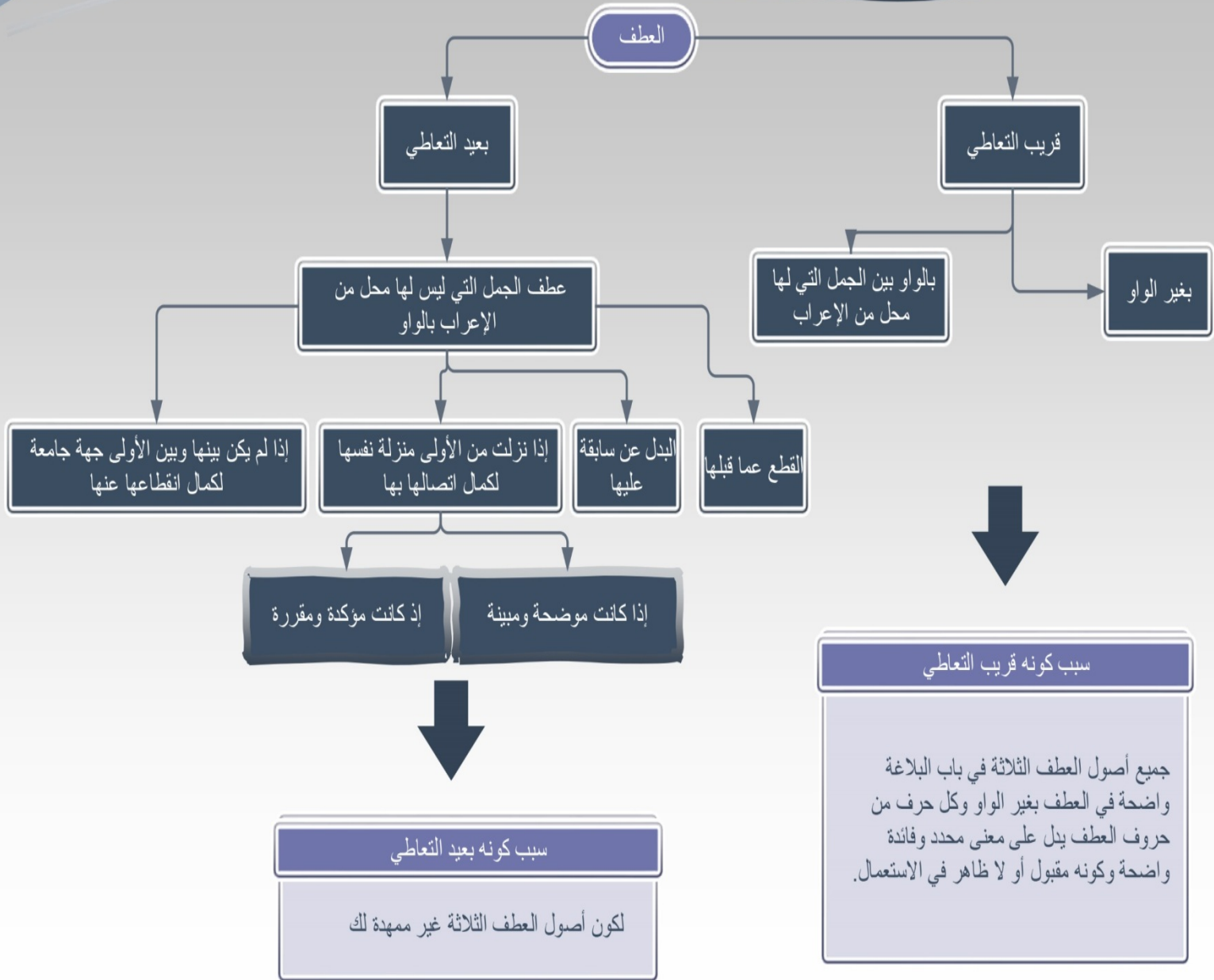
---

<sup>81</sup> المصدر السابق: 251.

<sup>82</sup> المصدر السابق: 251.

<sup>83</sup> دلائل الإعجاز: 222.

## تشجير يوضّح صورة الفصل والوصل عند السكّاكّي



ومما يُعتبر إضافةً في مبحث الفصل والوصل ينفرد بها السكاكيّ بيانُ أنواع الجامع بين الجمل ومحاولة حصرها؛ وقد قرّر النحويّون من قبل أن الاسم لا يكون لفظاً لآخر إلا إذا كانت بينهما ملابسة أو جهة تجمع بينهما، فلا يمكن إتباع اسم على آخر ليس منه بسبب ولا هو منه في شيء. وكذلك قرّر البلاغيّون أن ليس يكون تشابكٌ بين جملتين إلا بوجود جهة جامعة تُؤلف بينهما، ولم يُفسّر البلاغيّون هذه الجهة الجامعة، وإنما أبقوا الأمر عاماً. غير أنّ السكاكيّ أسهب في تفصيل هذا الجامع وتقسيمه، وضرب له الأمثلة، وقسم الجامع إلى ثلاثة أقسام: "الجامع العقليّ: وهو أن يكون بين الجملتين اتّحادٌ في تصوّر، مثل الاتّحاد في المُخبّر عنه أو الخبر أو في قيد من قيودهما، أو تضاف كالذي بين العلة والمعلول والسبب والمسبب. والجامع الوهميّ: وهو أن يكون بين تصوّراتهما شبه تماثل، نحو أن يكون المُخبّر عنه في أحدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة، فإنّ الوهم يحتال في أن يُبرزهما في معرض المثليين. والجامع الخياليّ: وهو أن يكون بين تصوّراتهما تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدّية إلى ذلك".<sup>(84)</sup> غير أنّ مثل هذه الإضافات لم يلقَ ترحيباً عند الكثير من الدارسين، فاتهم السكاكيّ بالإكثار من التقسيمات والتفريعات في علوم البلاغة والتي يضيع في ثناياها القارئ، ولا يخرج منها بنفع عظيم، وتتحو بالبلاغة نحو المنطق والتجّر، وتخرجها من لباسها الأدبيّ القشيب<sup>(85)</sup>.

أمراً آخر يُميّز تصنيف السكاكيّ عن الجرجانيّ والقزوينيّ، وهو أنّه جعل مبحث الفصل والوصل قسمين-فيما ظهر لنا- فأرسي في القسم الأوّل القواعد وشرحها بأمثلة مصنوعة، ثمّ جعل القسم الثاني للتطبيق على الأمثلة الحيّة من الشعر والقرآن، يقول: "ولنختم الكلام في تفصيل الحالات المقترضية للقطع

---

84 المصدر السابق: 253، 254.

<sup>85</sup> البلاغة عند السكاكيّ: 179. للاستزادة عن هذه النظرة انظر: مناهج بلاغيّة ص 248 وما بعدها.

والاستئناف، والإبدال والإيضاح، والتقريب والانقطاع، والتوسط بين بين بهذا القدر، ولنذكر لك أمثلة تجذب بضبعك...<sup>(86)</sup>.

ويُلاحظ في عبارة السكاكيّ في القسم الأوّل من حديثه عن الفصل والوصل-وهو قسم التّعيد- كثرة استعمال أسلوب الشرط لتقرير هذه القواعد وضبطها، يقول: وأنت إذا أتقنت معاني الفاء وثمّ ويل...حصلت...وكذلك إذا أتقنت أنّ الإعراب صنفان لا غير...حصلت...وإذا عرفت كون شرط العطف بالواو...حصلت...وهكذا<sup>(87)</sup>. كلّ ذلك لأنّ عقل الرجل منطقيّ، يبني النتائج على المقدمات، بغية التحديد والضبط. وهذا الأمر-أعني لغة السكاكيّ المختلفة-أثار انتباه محمّد عابد الجابريّ في حديثه عن التأريخ للعقل البلاغيّ العربيّ<sup>(88)</sup>.

واضح أنّ مقصد السكاكيّ هو الضبط والتقنين والتنظيم ووضع الأصول أكثر من اهتمامه بالتدوّق البلاغيّ وإبراز المناحي الجماليّة في هذه الاستعمالات، بخلاف الجرجانيّ الذي كان مقصده إبراز جماليّات هذا الأسلوب. ويتّضح خلاف مقصد الرجلين في عنواني كتابيهما، فالجرجانيّ هدفه أن يدلّل على إعجاز القرآن من خلال مناقشة إشكاليّة اللفظ والمعنى فأوجد نظرية النظم القائمة على أصول النحو، وقد أراد أن يبحث من خلال كتابه ما الذي يجعل أيّ نصّ أدبيّ أعلى بلاغةً من غيره، ليخلص بعدها إلى أنّ القرآن يمثّل أعلى مستوى من البلاغة وهو مستوى الإعجاز.<sup>(89)</sup> أمّا السكاكيّ فهدفه

---

<sup>86</sup> المصدر السابق: 261.

<sup>87</sup> مفتاح العلوم: ص249 وما بعدها.

<sup>88</sup> انظر بنية العقل العربي: ص100.

<sup>89</sup> A. Sweity: *Al-Jurjani's Theory of Nazm*, p 53.

مختلف، وهو ضبط علوم الخطاب وتقنيها<sup>(90)</sup> والاحتراز من الوقوع في الخطأ فيها على مستوى الأفراد أو التركيب<sup>(91)</sup> وقد أفاض الدكتور الجابري في حديثه عن منهج السكاكي ومقصده<sup>(92)</sup>. هذا بالإضافة إلى أنّ الرجلين ينتميان إلى مدرستين مختلفين في المنهج؛ فالجرجاني ينتمي إلى المدرسة الأدبية، والسكاكي ينتمي إلى المدرسة البلاغية الكلامية<sup>93</sup>. ولن نخوض في الاتهام الذي طال السكاكي حول نظريته إلى البلاغة نظرة فلسفية منطقية فأورثها الجمود بعد النضارة، وتحجرت على يديه، ولم تستطع الفكاك من الإسار المنطقي الذي أغلها فيه، فهذا بحث طويل وليس هنا موضعه، وللدكتور محمد عابد الجابري ردّ قيم يتصل بهذه القضية<sup>(94)</sup>.

---

<sup>90</sup> انظر بنية العقل العربي: ص 91.

<sup>91</sup> W. Smyth, "the Canonical Formulation of 'Ilm Al-Balaghah and Alsakkaki's Miftah Al-Ulum", p 9.

<sup>92</sup> مع أخذنا بعين الاعتبار أنّ كتاب الجابري ليس في صلب البلاغة وأنه كتاب في تاريخ الفكر العربي، إلا أنّ له كلاماً مهماً جداً في حديثه عن التأريخ للعقل البلاغي العربي، لذا أردنا الإشارة إليه.  
<sup>93</sup> البلاغة عند السكاكي: ص 101 وما بعدها.

<sup>94</sup> للاستزادة عن هذه النظرة انظر: مناهج بلاغية ص 248 وما بعدها.

## 6. القزويني

سوف ندرس آراء القزويني من خلال كتابه "الإيضاح" الذي وضعه لشرح كتابه "التلخيص". ويُعدّ هذا الكتاب خلاصةً لبحوث البلاغة العربيّة وزيدتها في القرون المتأخّرة، وقد اهتمّ به البلاغيّون فشرحوه، ووضعوا عليه الكثير من الحواشي والتقاريرات<sup>(95)</sup>.

يستهلّ القزوينيُّ مبحثَ الفصل والوصل بذكر تعريفهما ثمّ يُردفه ببيان أهميّة هذا المبحث ومدى غموضه ودقّة مسلكه وأنّه لا يكمل فيه أحدٌ إلّا كمل في سائر أبواب البلاغة، ويرفع من شأن هذا المبحث حتّى يُحيل إلى القول الذي يرى أنّ البلاغة هي معرفة الفصل والوصل. ولا يخفى أنّ ما في استهلاله من أفكار مأخوذ من الجرجانيّ ومن بعده السكاكيّ ولكن بصياغته هو؛ فالأفكار هي ذاتها غير أنّ الفرق الوحيد في الصياغة ليس غير.

يبدأ هذا المبحث بتقسيم الجمل إلى قسمين: ما له محلّ من الإعراب، وما ليس له محلّ من الإعراب. وحكم العطف في الجمل التي لها محلّ من الإعراب هو نفس حكم العطف المفرد على المفرد؛ إذ لا يكون للجمل محلّ من الإعراب حتّى تكون واقعة موقع المفرد. ثمّ يُفرّع عن ذلك حكم الجهة الجامعة بين المتعاطفين؛ فكما يُشترط في قبول العطف بين المفردات أن يكون هناك جهة جامعة تقتضي ضمّهما في قرّن واحد كذلك يجب أن يكون هناك جهة جامعة في العطف بين الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فلا يمكن ضمّ الجمل المتباعدات في المعنى في سلك واحد<sup>(96)</sup>.

---

<sup>95</sup> مناهج بلاغيّة: 289.

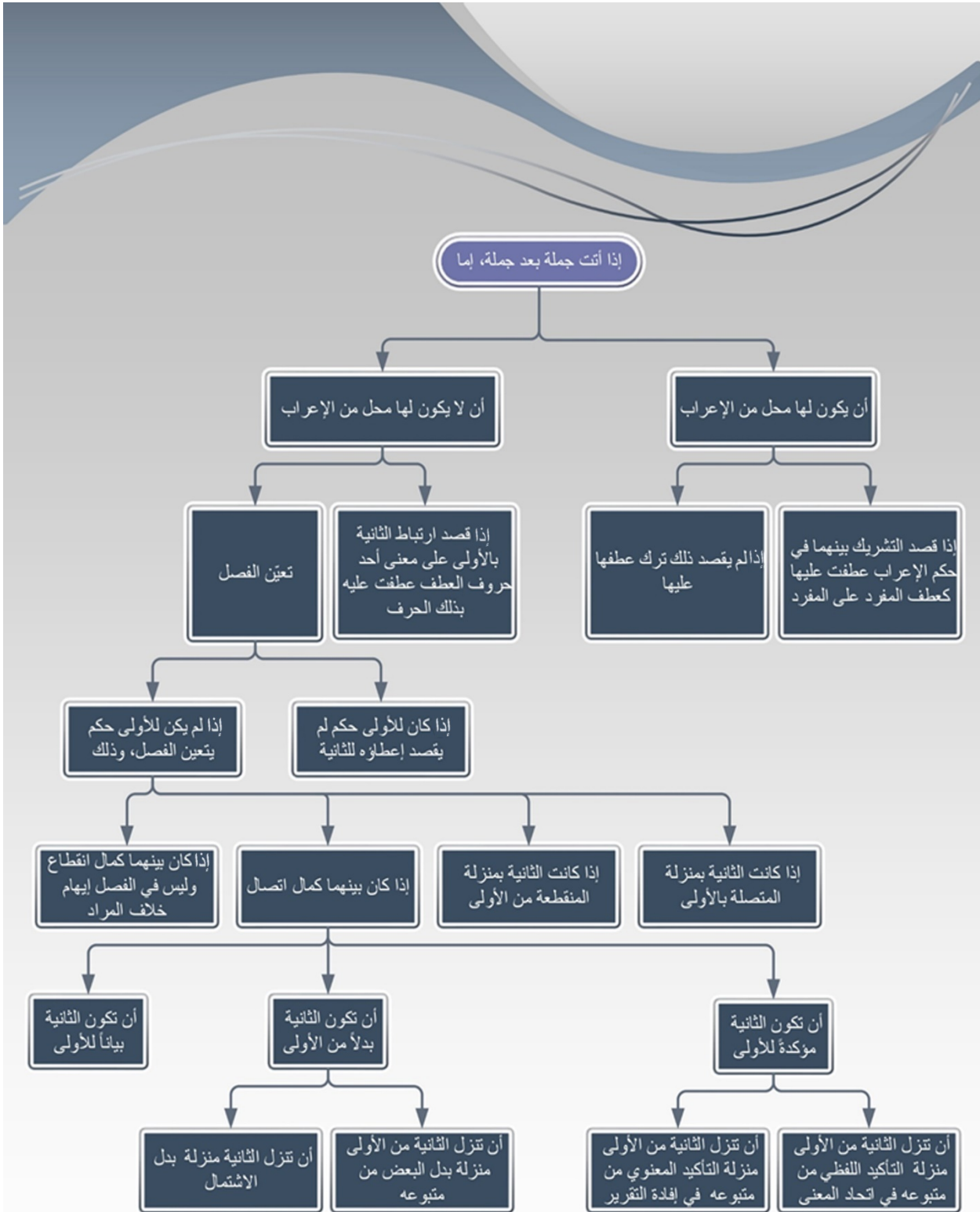
<sup>96</sup> الإيضاح: 98/3 وما بعدها.



بعد ذلك يشرع في حكم الجُمَل التي لا محلّ لها من الإعراب ويذكر موجبات الفصل بين الجملتين ويحدّدها بقوله: "فإن كان للأولى حكم لم يُقصد إعطاؤه للثانية تعيّن الفصل كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا إِلَى شياطينهم قالوا إنا معكم إنّما نحن مُستهزؤون الله يستهزئ بهم﴾ [البقرة: 14-15] لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "قالوا" لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم وهو قوله: "وإذا خلوا إلى شياطينهم". وإن لم يكن للأولى حكم فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع وليس في الفصل إيهام خلاف المقصود، أو كان بينهما كمال الاتّصال، أو كانت الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى أو بمنزلة المتّصلة بها فكذلك يتعيّن الفصل<sup>(97)</sup>. ثمّ بعد هذا الإجمال الشديد لمواضع الفصل يبدأ بها واحداً واحداً ويُعلّل لمّ كان ذلك كذلك، ويشفع ذلك التعليل بالأمثلة الموضّحة من الشعر والقرآن. والتشجير الآتي يبيّن صورة الفصل والوصل عند القزويني.

---

<sup>97</sup> المصدر السابق: 103/3، 104.



وما نراه غامضاً بعض الشيء في كتاب الجرجاني والسكاكي نجده جلياً واضحاً في إيضاح القزويني؛ فقد رأينا أنّ الجرجاني ذكر أنّ سبيله في عطف الجمل أن ينظر في فائدة عطف المفرد ثم يقيس عليه عطف الجمل، ولم يذكر بالتفصيل أيّ قسم من عطف الجمل نُسق على أيّ نوع من أنواع المفرد، وقد بيّن السكاكي أنّ تواشج الجمل مقيس على تشابك التوابع. أمّا القزويني فقد فصل في ذلك وبيّن كلّ موضع على أيّ شيء قيس من شبيهه في المفرد. ففي موضع كمال الاتّصال يقول: "أمّا كمال الاتّصال فيكون لأمرٍ ثلاثة: الأوّل: أن الثانية مؤكّدة للأولى، والمقتضي للتوكيد دفع توهم التجوّز والغلط، وهو قسمان: أحدهما: أن تُنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنويّ من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى فإنّ وزن "لا ريب فيه" ووزن "نفسه" في قولك جاءني الخليفة نفسه...وثانيهما: أن تُنزل الثانية من الأولى منزلة التوكيد اللفظيّ من متبوعه في اتّحاد المعنى، كقوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتّقين﴾ فإنّ هدى للمتّقين معناه: أنّه في الهداية بالغ درجة لا يُدرك كنهها، حتّى كأنّه هداية محضة"<sup>(98)</sup>. هذا التفصيل لا نجده عند الجرجاني، فالجرجاني أحالنا إلى نظام عطف المفردات ولكن لم يبيّن لنا أيّ نوع من المفردات قاس عليه، وإنّما استتجناه من خلال الملاحظة والاستقراء. أمّا القزويني فأحالنا إلى المفرد باسمه ونوعه.

ومثّل ما تقدّم تفصيلاً آخر يذكره القزويني في موضع كمال الاتّصال بين الجملة التي تأتي بدلاً من الأولى. يقول: الثاني [أي الموضع الثاني من مواضع كمال الاتّصال] أن تكون الثانية بدلاً من الأولى، والمقتضي للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لنكتة، ككونه مطلوباً في نفسه أو فظيماً، أو عجبياً، أو لطيفاً، وهو ضربان: أحدهما أن تُنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه...وثانيهما: أن تُنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه...الثالث من مواضع كمال الاتّصال: أن تكون الثانية بياناً للأولى، وذلك بأن تُنزل

<sup>98</sup> المصدر السابق: 107/3، 109.

منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، ووزانه وزان عمر في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>(99)</sup>. وهذا نصٌ صريح على أنّ نظام الفصل والوصل قيس على نظام التوابع في علم النحو، وهذه الإشارة الصريحة التي لا نجدها عند صاحبيه تُفضي إلى نتيجتين:

الأولى: أنّ القزويني واعٍ للمصادر التي بنى عليها الجرجاني نظام الفصل والوصل، وهي نظام التوابع في علم النحو.

الثانية: أنّه عالم بكلّ جزئية من جزئيات الفصل والوصل وعلى أيّ جزئية من أجزاء التوابع نُسقت.

يُدبّل القزويني مبحث الفصل والوصل بالحديث عن الجملة الحالية ومجيء الوصل فيها وعدمه، والجدير بالذكر أنّ هذا الأمر استغرق نصف مساحة مبحث الفصل والوصل فأسهب فيه بتفصيل<sup>(100)</sup>. ومن الملاحظ أنّ الجرجاني لم يتطرق إلى هذه المسألة في مبحث الفصل والوصل.

ومن الإضافات الخاصة بالقزويني في هذا الباب تعقيبه على الجملة التي تنفصل عن سابقتها لكونها جواباً عن سؤال نشأ من فحوى سابقتها، وهذا الأمر يسمّيه السكاكي استثناءً. لكن ما يُضيفه القزويني على السكاكي هو تقسيمه الاستثناء إلى ثلاثة أضرب: الضرب الأول: يكون السؤال الذي تضمّنته الأولى عن سبب الحكم فيها مطلقاً، كقول أبي العلاء:

قال لي: كيف أنت؟ قلتُ: عليل سهراً دائماً وحرزاً طويلاً  
والضرب الثاني: يكون السؤال الذي تضمّنته الأولى عن سبب خاص له، كقوله تعالى: ﴿وما أبرئ نفسي

<sup>99</sup> المصدر السابق: 113، 109/3.

<sup>100</sup> المصدر السابق: 142/3 وما بعدها.

إنّ النفس لأُمارة بالسوء ﴿ [يوسف: 53]. والضرب الثالث: يكون السؤال فيها عن غير هذين السببين، كقوله تعالى: ﴿قالوا سلامًا قال سلام﴾ [الذاريات: 25]<sup>(101)</sup>.

وأهمّ ما يميّز منهج القزوينيّ الوضوح التامّ، فلا تحتاج إلى أن تقرأ المسألة مرّتين أو أكثر لفهمها، إنّما تكفيك قراءة واحدة، خلافًا للسكّكيّ والجرجانيّ. هذا التبسيط والتقسيم السهل الواضح عند القزوينيّ ربّما يكون مردّه إلى غاية تعليميّة تتمثّل بتبسيط مسائل البلاغة وجعلها سهلة المأخذ على طالبي هذا العلم، وهذه الميزة تجعله أصلح الكتب الثلاثة للغايات التعليميّة.

## 7. خلاصة القول

لم يكن في ذهن النحويّين في إشاراتهم إلى فصل الجمل عن بعضها أو وصلها أن يُقعدوا لمبحثٍ مستقلّ يُعنى باتّصال الجمل أو انفصالها ومتى يكون ذلك ومتى لا يكون، إنّما كان اهتمامهم منصبًا على التقعيد النحويّ للمفردات والأفعال ومتى يكون التركيب سليمًا، لذا جاء معظم عباراتهم من باب يجوز أو لا يجوز، يكون أو لا يكون، لك أن تقول أو لا يمكن أن تقول، فكّلها تدور في فلك سلامة التركيب. وإن لحظنا عندهم شذرات مبعثرة تُشير إلى بعض القضايا البلاغيّة.

وبعد النظر فيما قعدّه النحويّون في أبواب متفرّقة عن القطع والاتباع والعطف والاستئناف وبعد القراءة المتأنّيّة لما قدّمه البلاغيّون في مبحث الفصل والوصل وخاصّة الجرجانيّ، تبيّن لنا أنّ البلاغيّين نسقوا قواعد الفصل والوصل اعتمادًا على ما قرّره النحويّون في باب التوابع وهي التوكيد والبدل والعطف والنعت. فلقد قرّر النحويّون أن المتبوع والتابع هما شيء واحد ولذلك لا يُفصل بينهما وكذلك قال البلاغيّون أنّه إذا كانت الجملة الثانية هي عين الأولى فلا تدخل الواو بينهما لأنّهما كالشيء الواحد. وفي

<sup>101</sup> المصدر السابق: 120/3، 123.

مسألة قطع التابع نرى أن التابع يمكن أن يُقطع عن متبوعه لغرض المدح أو الذم أو الترحم وكذلك تُقطع الجملة الثانية عن الأولى إذا لم يُرد إشراكها في الحكم الإعرابي للأولى.

وليس غرضنا من المقارنة بين سيوييه والجرجاني أن نبخس الجرجاني حقه وأن نُظهره بمظهر العالة على ما كتب سيوييه، بل أردنا أن نبين مصادره في بحثه وأن نُظهر مدى براعته في قياس نظام الجمل على نظام المفرد، وأنه لم يقف عند ما كتبه سيوييه بل صاغ من ذلك حُلة قشبية اكتست بها البلاغة إلى يومنا هذا، وخطا بالنحو باتجاه البلاغة، "فلم يقف بالنحو عند الحكم بالصحة والخطأ، بل تعداه إلى تحليل الجودة وعدمها" (102). وصاغ نظريته المعروفة "نظرية النظم" التي تشهد له بالعبقريّة والتفرد.

---

<sup>102</sup> النقد المنهجي عند العرب: 336، 337.

## الفصل الثالث

### الدراسة التطبيقية

في هذا الفصل ينتحي البحثُ نحو تطبيق مقرّرات البلاغيين في مبحث الفصل والوصل على شعر الأخطل التغلبيّ بغية معرفة مدى تساوق مقرّراتهم مع شعره، ولمعرفة ما إن كان هناك مجال لاقتراح إضافات على مقرّراتهم أو الحذف منها، وللإضاءة على الأنساق التركيبية الغالبة عند الأخطل في هذا السياق.

ومنهج البحث هنا أن نعدم إلى القاعدة البلاغية ونأخذها من مصادرها، ثمّ نُثبت ما جاء من شعر الأخطل على شاكلتها مع شرح للشعر واستفاضة بسيطة في التحليل، ونذكر ثلاثة مواطن من شعر الأخطل تدرج تحت القاعدة البلاغية مع شرح تلك الشواهد، ثمّ نُثبت الشواهد المتبقية دون شرح طلباً للاختصار، إلّا في بعض المواطن التي ارتأينا أن نزيد عدد الأمثلة لمزيد بيان، ولكون كلّ مثال يحمل لمسة بلاغية خاصّة. وقد استفضنا قليلاً في سرد الأمثلة على "شبه كمال الاتّصال" أو "السؤال المقدر"، لأنّه يحتاج إلى ذلك، ولعلّ الجرجانيّ أحسّ بذلك فجعل القسم الأكبر من الشواهد من نصيب هذا الموضوع<sup>103</sup>، فهو أكثر موضع ضرب عليه الأمثلة وحشد له الشواهد.

وعمدنا في التقسيم هو كتابا السكاكيّ والقزوينيّ، ومرّد ذلك إلى أنّ مبحث الفصل والوصل فيهما قد ضُبِطت قواعده، واستقرّت تفرّعاته وأقسامه، ومعظم كتب البلاغة التي جاءت بعدهما سارت على نفس التقسيم والترتيب. هذا من حيث التقسيم؛ أمّا من حيث التعريف بالقاعدة وشرحها فقد اعتمدنا على الجرجانيّ والسكاكيّ والقزوينيّ وأضفنا إليهم بعض المتأخّرين. وقد ابتدأنا الحديث عن مواطن الفصل

<sup>103</sup> انظر دلائل الإعجاز: ص 235 وما بعدها.

وهي: كمال الاتّصال وشبه كمال الاتّصال وكمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع. ثمّ أردفناها بمواطن الوصل وهي: اتّفاق الجملتين في الخبريّة والإنشائيّة وإرادة إشراك الجملة الثانية في الموقع الإعرابيّ للأولى، والوصل لدفع الإيهام.

وذيّلنا هذا الفصل بذكر أنساق تركيبية تُشكّل ظاهرة بارزة في شعر الأخطل يعتمدها غالبًا عندما يُفاخر ويُماجد، وقد رأينا نسقين بارزين في استعماله للواو: أوّلهما المقابلة بين المعنى وضده في الجمل الخبريّة في سياق التفاخر. والثاني استعمال الواو للنزوع إلى الماضي والاسترواح بأحداث بارزة فيه كان لها أثر في نفس الأخطل، فتجيء الواو على رأس كلّ حدث مصحوبة بـ"قد" أو "لقد"، وقد فصلّنا الحديث فيهما آخر هذا الفصل.

وفي الختام ناقشنا جملةً من القضايا المتّصلة بمبحث الفصل والوصل، وذكرنا بعضَ التعقيبات على تقسيم البلاغيّين لهذا المبحث، وأضأنا على عدد من القضايا المشكّلة فيه.



## 1. مواطن الفصل

ذكر الجرجاني أنّ الفصل بين الجمل وترك العطف بينها يكون إمّا بسبب الاتّصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية، والعطف يكون لما هو واسطة بين الأمرين، وله حالٌ بين حالين<sup>(104)</sup>. فإذا تشابكت الجمل تشابكاً قوياً لم تحتج إلى دخول الواو واسطة بينها، وكذلك إذا تتافترت الجمل وتشاردت فلا يمكن للواو أن تجمع بينها، وحالة التشابك القويّ بين الجمل تُسمّى كمال الاتّصال، بحيث تكون الجملة الثانية هي عين الأولى في المعنى، ويكون حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتوكيد مع المؤكّد، فلا يكون فيها العطفُ البتّة، لشبهه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشيء على نفسه<sup>(105)</sup>.

وحدثنا عن مواطن الفصل يشمل أربعة مواطن فصلها البلاغيّون، وهي: كمال الاتّصال وشبه كمال الاتّصال وكمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع. وحالة كمال الاتّصال يتفرّع عنها ثلاث حالات: الحالة الأولى: أن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى. والحالة الثانية: أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى. والحالة الثالثة أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى. ونبدأ بتفصيل هذه المواطن كلّاً على حده.

### أ. كمال الاتّصال

وهو يكون لأمر ثلاثة:

أولها: أن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى:

---

<sup>104</sup> دلائل الإعجاز: 247.

<sup>105</sup> المصدر السابق: 247.

والتوكيدُ هو "أَنْ تَحَقَّقَ بِاللَّفْظِ مَعْنَى قَدْ فَهَمَ مِنْ لَفْظٍ آخَرَ قَدْ سَبَقَ مِنْكَ"<sup>(106)</sup> فيجيء اللفظُ الثاني مقررًا ومعززًا لمفهوم اللفظ السابق. ومن هذا القبيل قول الأخطل:

وقد أحادثُ أروى وهي خاليةٌ      فلا الحديثُ شفى منها ولا النظرُ  
ليستُ تُداويك من داءِ تخامره      أروى ولا أنت ممّا عندها تقرُّ<sup>(107)</sup>  
(تقر: من الوقار أو القرار، وهو السكون والطمأنينة)

ابتدأ الكلام بقوله: "وقد أحادث" أي قد كان ذلك منّي فيما مضى، ثم قرّر أنّ حديثه معها لم يشفِ لواعج وجدّه بها، فلا تمتعُ النظرِ بها ولا الاستئناس بحديثها يشفي مواجدَ النفس أو يطفئ نارَ الشوق. ثمّ جاء بجملة مؤكّدة لما قرّره في الجملة السابقة، وهو قوله: "ليست تداويك من داء تخامره" وهي مؤكّدة لمضمون الجملة السابقة، ومتفرّعة عن معنى سابقتها، فلذلك فصل بين الجملتين لأنّ بينهما اتحادًا تامًّا، إذ تحقّقُ الثانية وتؤكدُ معنى الأولى. وفي تحوّل الكلام من ضمير المتكلم إلى ضمير المخاطب إظهارٌ لحسرات نفسه وزفرتها.

ومثله قوله:

كأنّي غداةً انصعنَ للبينِ مُسلمٌ      بضربةِ عنقٍ أو غويٍّ مُعدّلُ  
صريعٌ مُدامٍ يرفعُ الشربُ رأسه      ليحيا وقد ماتت عظامٌ ومفصلُ<sup>(108)</sup>

---

<sup>106</sup> دلائل الإعجاز: 230.

<sup>107</sup> الديوان: 425.

<sup>108</sup> الديوان: 20.

يصف حاله لما سارت الطعائن، وبكرت في الرحيل، فكأته لاستكانته وخضوعه رجل مسلم للقتل، أو رجل قد أخذت الخمرة من جسمه مأخذها فلا يستطيع حراكًا، والجملة الثانية فيه تأكيد للمعنى الذي أنشأته الأولى لذا فصل بين الجملتين كما يفصل بين المؤكّد والمؤكّد.

وقوله:

فأصبح نازحًا عنه نواها تقطع دونها القلص المناقي (109)

الجملة الأولى تقرّر بُعد وجهة المحبوبة، وأنها اتخذت وجهة نازحة بعيدة، ولم تعد بمتناوله، والجملة الثانية "تقطع دونها القلص المناقي" مؤكّدة لمضمون سابقتها، فلشدة بُعد الوجهة التي قصدتها المحبوبة فإنّ النوق الفنيّة والصلبة القويّة لا تستطيع أن تبلغه إيّاها، بل تعيا وتحسر، ويلحقها التعب والكلال، ولكون الجملة الثانية مؤكّدة لمضمون الأولى جيء بها مفصولة عن الأولى لأنّ عروة المعنى بينهما وثيقة كون الثاني منزلة منزلة التوكيد للأولى فبينهما اتحاد تامّ.

ثانيًا: أن تكون الجملة الثانية بيانًا للأولى:

وذلك بأن تُنزل الجملة الثانية منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة التوضيح، والداعي للبيان هو أن يكون في الأولى نوع خفاء فتأتي الثانية لتزيله وتعطي مزيد إيضاح وتبيين<sup>(110)</sup>.

ومن هذا القبيل قول الأخطل:

شربتُ ولاقاني لحلّ أليتي قطارٌ تروى من فلسطين مُنقلُ

<sup>109</sup> الديوان: 66.

<sup>110</sup> الإيضاح: 113/3. المفتاح: 253.

عليه من المعزى مسوكٌ رويّة مملّاة يُعلى بها وتُعدّل<sup>(111)</sup>

(القطار: القطعة من الإبل على نسق واحد. تروى: عليه زقاق مملوءة خمرًا. المعزى: أي من جلودها. المسوك: الزقاق. واحدها: مسك)

الجملة الأولى فيها مفعول محذوف دلّ عليه سياق النصّ وهو الخمر، أي شربتُ الخمر. وكان قد آلى أن لا يشرب الخمر، فلما تحلّل من قسمه شرب كما وصف في هذه الجملة. قوله: "لاقاني لحلّ أليتي قطار" جملة يصف فيها بدايات الشرب ومقدّماته، وكلّ هذا يدلّ على احتفائه بهذا الحدث، وأنّ له وقعًا في نفسه. جملة "تروى من فلسطين مُثقل" هي جملةٌ وصفيةٌ لقطار. ثمّ أردف هذه الجملة بجمليّن تبيّن هذه الأحمال، ونوع هذه الأثقال فقال: "عليه من المعزى مسوك رويّة" فهي زقاقٌ وأوعيةٌ من جلود الماعز قد ملئت خمرًا وأثرت. وترى خلال الجملِ إلحاح الشاعر على إظهار أنّ هذه الجلود ملأى ومترعة، وتلمح ذلك من خلال هذه المفردات: تروى، مملّاة، رويّة، مثقل. ثمّ وصفها بقوله: "يُعلى بها وتُعدّل" أي يُعلى بها على الأجمال وتُجعلُ أعدالًا.

فجملة "عليه من المعزى مسوكٌ رويّة" بيانٌ لقوله "تروى من فلسطين مُثقل"؛ لذلك فصل بين الجملتين، لأنّ بينهما كمال الاتصال.

ومنه قوله:

غدا ابنا وائلٍ ليُعاتباني وبينهما أجلٌ من العتابِ

أمورٌ لا ينامُ على قذاها تُغصُّ ذوي الحفيظةِ بالشرابِ<sup>(112)</sup>

(ابنا وائل: بكر وتغلب. الحفيظة: الحفاظ والحمية)

<sup>111</sup> الديوان: 21.

<sup>112</sup> الديوان: 261.

جملة: "أمور لا ينام على قذاها" جاءت بياناً لقوله: "وبينهما أجل من العتاب" فالذي هو أجل من العتاب هو تلك الأمور التي تؤزُّ قلوب أهل الحمية، وتُحرِّك أنفَتهم لما فيها من حيف وضميم. ومنه قوله:

أَجْرِيُ إِنْكَ وَالَّذِي تَسْمُو لَهُ      كَأَسِيفَةٍ فَخَرْتُ بِحَدَجِ حَصَانِ  
حَمَلْتُ لِرَبَّتِهَا فَلَمَّا عَوَلَيْتَ      نَسَلْتُ تُعَارِضَهَا مَعَ الْأُظْعَانِ<sup>(113)</sup>  
(الأسيفة: الأمة. الحدج: مركب من مراكب النساء. الحصان: الحرّة العفيفة. نسلت: أسرعت)

يريد أن تشرّفك ببني تميم كالأمة التي تفخر بحدج ربّتها، حملت ربّتها وسيّدتها إلى الحدج فلما استوت عليه جعلت الأمة تعدو خلف الرّكاب. فشبهه حال جرير في تفاخره ببني تميم بحال الأمة التي تفخر بما ليس لها، ومن شأن هذه الأمة أن تكون خادمة لربّتها. ففي الجملة الثانية مزيد توضيح وبيان لسابقتها فذلك فصل بين الجملتين.

وكذلك قوله:

وَتَعَوَّلْتُ      لَتَرَوْعَنَا      جَنِيَّةٌ      وَالْغَانِيَاتُ      يُرِينُكَ      الْأَهْوَالَا  
يَمْدُدْنَ مِنْ هَفَوَاتِهِنَّ إِلَى الصَّبَا      سَبِيًّا يَصِدْنَ بِهِ الْغَوَاةَ طَوَالَا<sup>(114)</sup>

فجملة "يمدّدن من هفواتهنّ إلى الصبا..." هي تفسير لما أجملته الجملة التي قبلها وهي "والغانيات يُرينك الأهوالا" فالبيت الثاني يعطي مزيد توضيح وتبيين لهذه الأهوال التي تفعلها الغانيات، ولهذا السبب فصل بين الجملتين ولم يأت بالواو.

<sup>113</sup> الديوان: 168، 170.

<sup>114</sup> الديوان: 82.

ومنه قوله:

لقد جارت يا بن أبي جرير عذومًا ليس يُنظرك المطالا  
نصبت إليّ حبلك من بعيد فليس أوان تدخُر النّصالا<sup>(115)</sup>

ثالثًا: أن تكون الجملة الثانية بدلًا من الأولى:

والحالة المقتضية للإبدال أن يكون الكلام السابق غير وافٍ بتمام المراد، فيعيده المتكلم بنظم أوفى منه على نيّة استئناف القصد إلى المراد ليظهر بمجموع الأوّل والثاني أي البديل والمبدل منه مزيد اعتناء بالشأن<sup>(116)</sup>.

ومن هذا القبيل قول الأخطل:

أتاني ودوني الزببيان كلاهما ودجلة أنباءً أمرٌ من الصّبرِ  
أتاني بأنّ ابني نزارٍ تناحبا وتغلبُ أولى بالوفاءِ وبالغدرِ<sup>(117)</sup>

(الزببيان: نهران يرفدان نهر دجلة، وهما الزاب الأعلى والزاب الأسفل. ابنا نزار: ربيعة ومضر. وأراد: ربيعة وقيس عيلان بن مضر. تناحبا: تواعدا للقتال)

جملةُ أتاني في البيت الثاني هي بدلٌ من جملة أتاني في البيت الأوّل، ولذلك فصل بينهما؛ لأنّ البديل هو عينُ المبدلِ منه، فلا يُعطفُ الشيءُ على نفسه. والفاعلان وإن كانا متطابقين تمامًا ويحملان

<sup>115</sup> الديوان: 105.

<sup>116</sup> مفتاح العلوم: 253. الإيضاح: 111.

<sup>117</sup> الديوان: 59.

معنى وصول الأخبار وانتهائها إلى سمعه إلا أنّ الفعل الثاني يحمل مزيد توضيح وينهض بمعنى جديد غير موجود في الأول، وقد تولّى هذه المهمة قيدُ الفعلين، فقيد الفعل الأول هو الظرف "ودوني" الذي يدلّ على البعد المكاني ما بينه وبين مكان حدوث هذه الأخبار، أمّا قيد الفعل الثاني فيظهر في فعل التناحب الواقع موقع الفاعليّة، فهو يبيّن أنّ ما أتاه هو تواعد ربيعة ومضر للقتال.

هذا بالإضافة إلى أنّ إعادة الفعل وتكراره يوّلّد "رنةً لفظيّة قويّة يكرّرها الشاعرُ ليصل بها الكلام، ويبالغ في جرسه"<sup>(118)</sup> فالتأكيد هنا لتقوية المعنى والنغم معاً.

ومن هذا القبيل قوله:

فانعق بضأنك يا جريزُ فإنّما      منّتك نفسك في الخلاءِ ضلّالا  
منّتك نفسك أنّ تُساميَ دارمًا      أو أنّ تُوازنَ حاجبًا وعقالا<sup>(119)</sup>

(حاجب: بن زُرارة بنُ عُدس بن زيد بن عبدالله بن دارم بن مالك بن حنظلة. وعقال: بن محمّد بن سفيان بن مجاشع بن دارم)

في هذه الأبيات يرمي الأخطلُ جريزًا بالذلّة وصغارِ الشان، وأنّه من الرعيان والتوّالي، وليس من أولي المفاخرِ والعُلاء، فعليه أنّ يبقى مع شائه، وأن لا يُحدّثَ نفسه أو يمنيّها سفهاً وضلالاً بموازنة عشائر دارم أولي الفخرِ والرياء والعزّة والمجد.

فجملة: "منّتك نفسك" في البيت الثاني هي بدلٌ من جملة "منّتك نفسك" في البيت الأول فلذلك فصل بينهما، ولم يعطف ثانيتهما على أولاهما لكونهما شيئاً واحداً. ويأبى الفعل الثاني إلا أن يأتي بمعنى جديد

<sup>118</sup> المرشد إلى فهم أشعار العرب: 66/2.

<sup>119</sup> الديوان: 91.

وإن كان هو نفس الفعل الأوّل، فما أتى به الفعل الثاني هو بيان لهذه التمنية المجملة في الفعل الأوّل، فنفس جرير تمنّيه أن يُطاول تلك القبائل أولي المجد والرياء ولكن هيهات، والذي قام بهذه المهمة هو المفعول. والجدير بالذكر أنّ المبرّد قد تنبّه إلى أنّ حقيقة البدل هي التبيين ولكنّه سُمّي بدلاً. يقول المبرّد: "وإنّما هو في الحقيقة تبيين، ولكن قيل بدل"<sup>(120)</sup>. ونحن نوافقه الرأي تمامًا لأنّ الأفعال التي جاءت بدلاً في شعر الأخطل يقوم البدل فيها بتبيين شيء غامض في المبدل منه. وإذا كان البدل يُعطي مزيد تبيين وتوضيح للمبدل منه فيمكن أن تُدرج حالة البدل والبيان في حالة واحدة ونختصر كثرة التفريعات والتقسيمات، وقد أحسّ السبكيّ عند حديثه عن الجملة الآتية بدلاً والجملة الآتية بياناً لسابقتها أنّ وظيفتهما متقاربة تقارباً شديداً، وأنّه ربّما يتساءل سائل لم لا ندمجهما مع بعض فدفع هذا التساؤل بأن قيّد الجملة الآتية بياناً بكونها غير وافية بالمراد وقيّد الجملة الآتية بدلاً بكونها كغير الوافية بتمام المراد، فهما وإن اشتركا في أصل الغموض إلّا أنّ بينهما فرقاً<sup>(121)</sup>. والفرق الذي يذكره السبكي بسيط جداً وغير وافٍ بالمراد.

ومما جاء الفصل فيه بين الجملتين من قبيل الإبدال قوله:

إنّ	تلك	زقّ	زاملّة	فائيّ	أنا	الطّاعون	ليس	له	شفاء
أنا	الموت	الذي	حدّثت	عنه	فليس	لهارب	مني	نجاه	<sup>(122)</sup>

<sup>120</sup> المقتضب: 295/4.

<sup>121</sup> عروس الأفرح: 505

<sup>122</sup> الديوان: 188.



(الزق: السقاء. الزاملة: الدابة يُحملُ عليها المتاع والطعامُ في السفر)

هذان البيتان من قطعة شعريّة له يهجو فيها كعبَ بن جُعيّل، وكان ابن جُعيّل قد قال:

أنا القَطِران والشعراء جريّ وفي القطران للجريّ شفاءً

فأجابه الأخطل بقطعة شعريّة منها هذان البيتان. وجملة "أنا الموت" هي بدلٌ من جملة "أنا الطاعون" فلذلك فصلَ بينهما. وقد ذكر في البيت الأوّل أنّه كالطاعون الذي لا يُفلت منه أحد، ثمّ كأنّ فكرة كلمحة خُلس أتت على ذهنه بأنّ الطاعون يمكن لأحد أن يفرّ منه، فامتألت نفسه كبيراً وفخرًا، فزفر بالجملة الثانية "أنا الموت"، فليس لشاعر أن ينجو من وعثاء هجائه كما أنّ الموت لا ينجو منه أحد، فلمّا أحسّ أن الجملة الأولى قد يأتينا الضعف من بعض الوجوه أكّدها بالجملة الثانية التي بلغت الغاية وقطعت أيّ مجال للاحتمال، وواضح أنّ الجملة الثانية "أنا الموت" أقوى من الجملة الأولى "أنا الطاعون" وهي أوفى بتأدية الغرض.

### ب. شبه كمال الاتّصال

لم يُسمّ الجرجانيّ هذا الموضع بهذه التسمية صراحةً، وإنّما جاءت التسمية من البلاغيين بعده، السكاكيّ ثمّ القزوينيّ ومن درج بعدهم، وإنّما بيّن الجرجانيّ العلائقَ بين الجملتين في مثل هذا السياق حيث تكون الجملة الثانية جوابًا عن سؤال مقدّر ناشئ من الجملة الأولى. وفي الحقيقة إنّ الجرجانيّ ومن بعده لا يختلفون على المضمون فالتعريف عندهم واحد، وإنّما التسمية مختلفة. فالسكاكيّ يسمّيه الاستئناف<sup>(123)</sup> "ومعنى الاستئناف فيه أنّه استئناف جواب، وليس ابتداء كلام منقطع عن سابقه كما

<sup>123</sup> المفتاح: 263.

يُشعر بذلك لفظ الاستئناف. واستئناف الجواب هذا يتم به الكلام المنبثق من الجملة السابقة التي هي كالأمّ لهذه الجملة، ولذلك تراها لا تستقلّ وإن طالّت، وتكاثرت فروعها وامتدّت، فلا تكون محوراً وأصلاً في الكلام، أو جذراً من معانيه يُبنى عليه غيره<sup>(124)</sup>. وإذا كانت الجملة الثانية جواباً عن سؤال نشأ من الأولى فهذا يعني أنّ العلاقة بينهما كالعلاقة بين السؤال والجواب، فكما لا تدخل الواو بين السؤال والجواب كذلك لا تدخل بين الجملتين الآتيتين على هذه الشاكلة، ومن هذا القبيل قول الأخطل:

فما قادوا الجيادَ ولا افتلوها ولا ركبوا مُخَيَّسَةَ الرِّكَابِ  
على إثرِ الحميرِ مُوكِّفِيهَا جنائبُهُم حوالِي الكلابِ<sup>(125)</sup>

(المُخَيَّسَةُ: المُذَلَّلَةُ المُمرَّنة. افتلوها: فطموها. حوالِي: جمع حولي. وهو ما أتى عليه حول)

يرميهم في هذه الأبيات بعدم امتلاك الخيل المعروفة النسب، فليس من عاداتهم ركوب الرواحل الكريمة، والدوابّ المُذَلَّلَة، وإنّما مراكبهم هي الحمير، وذلك كنايةً عن ذلّهم وصغار شأنهم. وقد زاد من إذلالهم وإهانتهم بأن نفى عنهم خوضَ الحروب واقتيادَ الجيادِ للحرب، ومعروف أنّ الجنائب هي الخيل التي لا تُركبُ قبل المعركة، وإنّما تُترك لبداية المعركة حفاظاً على قوّتها وإبقاءً على جاهزيّتها، فلمّا جعل الكلابَ جنائبهم دلّ بذلك على أنّهم ليسوا بأهل حرب، وإنّما هم أهل رعيٍّ أو صيد، فليسوا من عليّة القوم.

وقد جاء ترتيب الجُمَلِ في هذه الأبيات على النحو الآتي:

<sup>124</sup> دلالات التراكيب: 316.

<sup>125</sup> الديوان: 262.

الجملة الأولى: "فما قادوا الجيادَ ولا افتلوها" أثبتَ فيها عدمَ مُباشرتهم لشؤون الخيلِ والحرب، ثمَّ عطفَ عليها جملةً خبريةً أخرى تُوكِّدُ مضمونَ سابقتها فقال: "ولا ركبوا مُخَيَّسَةَ الرِّكَّابِ" بيِّنَ فيها أنهم لم يركبوا كرائمَ الإبلِ ولا عتاقِ الرواحلِ.

بعد هاتين الجملتين تجدُ النفسَ تتطلَّعُ لمعرفةِ مركوبهم الدائم، فينشأ سؤالٌ من أغوار النفس، إذا لم يكن هذا مركوبهم فما هو مركوبهم إذا؟ فتأتي الجملة التي بعدها لتجيبَ عن هذا السؤال الذي نشأ عن سابقتها "على إثرِ الحميرِ موكَّفيها" فمن طبعهم مباشرةً أمور الحمير، وهي مركوبهم الدائم. وقد فصل بين هاتين الجملتين لأنَّ بينهما شبه كمال الاتصال، ثمَّ أتبعها بجملةٍ أخرى وهي قوله: "جنائبهم حوالي الكلاب" وقد فصل بينها وبين سابقتها لأنَّ بينهما كمال اتصال إذ جاءت مؤكِّدةً لمضمون سابقتها.

وهكذا جاء البيت الأول مكوناً من جملتين خبريتين منفيتين، عُطِفَتْ ثانيتهما على أولاهما لاتِّفاقهما في الخبرية. وجاء البيت الثاني مكوناً من جملتين خبريتين مثبتتين بينهما اتصال تام، تعانقت كلتاها لتقرير معنى مشترك. فلما نفى عنهم ركوب عتاق الخيلِ وكرائم الإبلِ، جاء ما يؤرُّ النَّفْسَ ويحرِّكُ فيها نوازحَ معرفةِ ركائبهم فجاء البيتُ الثاني ليشفي ظمأ النَّفْسِ وتطلَّعها إلى مزيد معرفة. وكما نفى في البيت الأول بجملتين، أثبتَ في البيت الثاني بجملتين، ليجيءَ الإثباتُ مُوازئاً للنفي، وهذا من البلاغة بمكان.

ومن هذا القبيلِ قوله:

فلا تدخلُ بيوتَ بني كليبِ      ولا تقربُ لهم أبداً رجالاً  
ترى فيها اللوامعَ مُبرقاتِ      يكدنَ يئكُنَ بالحدقِ الرجالاً

قصيراتُ الخُطا عن كُلِّ خيرٍ إلى السَّوءاتِ مُسمحة رعالاً<sup>(126)</sup>

(بنو كليب: من يربوع وهم رهط جرير. الرجال: المنازل. اللوامع: جمع لامة. وهي المرأة الفاجرة تلمع بيديها. المُبرقات:

اللواتي يبرزن وجوههنَّ مُزينة. مسمحة: مُنقادة مُسرعة. الرعال: جمع رعة. وهي الجماعة)

ابتدأ الكلام في هذه الأبيات بالنهي عن دخول بيوت بني كليب، وشدَّد في هذا التحذير بأنَّ عطفَ

جملة ثانية تنهى و تحذّر من مجرد الاقتراب من رواحلهم، ولما كان هذا النهي شديداً، ويحمل في طياته

تحذيراً كبيراً فإنه وُلد في نفوس السامعين سؤالاً، وحرك فيهم رغبةً شديدةً \_كشدة ذلك النهي\_ لمعرفة

سبب هذا النهي ومردّه ولم كان؟ ولم ألح فيه وأكد؟ فجاءت الجملة في البيت الثاني مُجيبَةً عن هذا

التساؤل، ومُبيِّنَةً علّة هذا النهي، وهو أنّك إن دخلت بيوتهم ستري نساءهم بادياتٍ للرجال بكامل زينتهنَّ،

متبرجاتٍ يتصدّين لمن يزورهم من الرجال، سريعات إلى الخنا، بطينات عن كل برٍّ ومعروف. فجاء

بالجملة التي في أول البيت الثاني مفصولةً لكونها تجيب عن سؤالٍ نشأ عن سابقتها، وقد أجاب عن هذا

التساؤل بأربع جملٍ مفصولةٍ عن بعضها كما ترى، وهي:

(تري فيها اللوامع مبرقات) وهذه جملةٌ أولى بيّنت أولَ خيوطِ السبب، وهو كونُ نساءهم يبرزنَّ مُتبرجاتٍ

متزيّئات. والجملة الثانية هي: ( يكدن ينكن بالحدق الرجالا) أكّدت معنى سابقتها، وزادت عليه شدة

تعلّقهنَّ بالرجال، وعدم احتشامهنَّ والغضّ من أبصارهنَّ. الجملة الثالثة: (قصيرات الخطا عن كلِّ خيرٍ)

أثبتت تمنعهنَّ عن فعل المعروف. الجملة الرابعة: ( إلى السوءات مسمحة رعالا) هذه الجملة التي كان

فيها ختام المعنى وجاءت قويّة لما حوته من زيادات في المعنى على سابقاتها، فهي تثبت أن نساءهم

يملن إلى الخنا ويتحرّين للذهاب إليه، وأنّ ذهابهنَّ إليه يكون بشكل جماعيّ، وعن محبةٍ ورضا، فهو

طبع في نفوسهنَّ لا ينكرنه ولا يتحرّجن منه.

لقد أجاب عن هذا التساؤل بإسهاب وإطنابٍ، فلم يكتفِ بجملتين في بيت واحد، وإنما جاء بأربع  
جمل، استفاض خلالها في تعديد سوءات نساءهم وثلباتهنّ، وهذا مؤشّرٌ على امتلاء نفسه غيظاً وحنقاً؛  
فلهذا رشق بهذه الجمل الأربع المتتالية.

ومنه قوله:

بئسَ الفوارسُ عند مُعتركِ القنا      عدلاً الحمارِ محاربٌ وسلولُ  
خُضِعَ إلى الطمعِ القليلِ ورفدهم      عند الهياجِ لدى الطعانِ قليلُ<sup>(127)</sup>

(محارب: ابن خَصَفَة بن قيس بن عيلان. سلول: بنت مرّة بن ذهل بن شيبان، ولدت لصعصعة بن معاوية، فُنسبوا إلى  
أمهم)

يهجو فرسان هاتين القبيلتين ويذمّهم ويُقلُّ من شأنهم في المعارك، وقد جعلهم متوازنين في حمل  
هذا القَدْح والسوء، وهذه الهجاء من شأنه أن يحرك النفس إلى أفق معنى جديد وأن يبعث فيها فضولاً  
لمعرفة السبب، فتجيء الجمل التالية لتحمل إلى النفس ما استشرفت إليه، فتبيّن أنهم يُذَلّون أنفسهم للقليل  
من المال، فإنّ نفوسهم كَرَّةٌ شحيحة، من طبعها الجشع والطمع، ولو كان الشيء يسيراً. فهذا سبب،  
وسببٌ آخر، وهو أنّ معونتهم ونصرتهم في الحرب لما يتطاعنُ الأقبام قليلة. وقد فصل بينهما لأنّ  
الجملة الثانية مُبيّنة لعلّة حكم الأولى، فكان بينهما شبه كمال اتّصال.

ومنه قوله:

هلاًّ كفيتم معدّاً يوم مُضَلِّعةٍ      كما كفينا معدّاً يوم ذي قارِ  
جاءت كتائبُ كسرى وهي مُغضِّبةٌ      فاستأصلوها وأردوا كلَّ جبارِ<sup>(128)</sup>

(معد بن عدنان: جدّ قبائل العدنانية. ذي قار: يوم كان لربيعة من العرب على الفرس)

<sup>127</sup> الديوان: 268.

يهجو جريراً ورهطه، ويطلبُ منهم بأداة التحضيضِ "هلاً" أن يفعلوا كفعل قومه يوم ذي قار، يوم حموا الذمار، وذاودوا عن الحمى، وهو عرضُ غايته التئيبُ والتحقير، وأنهم لن يقدرُوا على ذلك ولن يسطيعوا إليه سبيلاً.

البيت الأول فيه تحقيرٌ مشوبٌ بالفخر؛ تحقيرٌ لرهط جريير، وفخرٌ بفعل قومه يوم ذي قار، وهذا يستثيرُ النفس، ويحركُ فيها نوازِعَ المعرفة، ويجعلها تتطَلَّعُ إلى معرفةٍ أكثرَ مما فعلوه في ذلك اليوم، فتأتي الجملةُ التالية لتُروِي ظمأَ النفس، وتبين ما استشرفت إليه نفسُ السامع. ففي هذ اليوم جاءت كتائب كسرى حنفةً غضبى، كثرَ الشرُّ عن أنيابها، فأبادوها عن بكرة أبيها واستأصلوا شأفتها. وقد جاء بالفاء في قوله: "فاستأصلوها" ليدلَّ على سرعة حركتهم، وأن ذلك لم يُعجزهم، ولم يستغرقهم وقتاً طويلاً في إنجازهِ، وذلك لشدة بأسهم وقوة شكيمتهم.

ومنه قوله:

شفى النَّفسَ قتلى من سليمٍ وعامرٍ      بيومٍ بدتْ فيه نحوسُ الكواكبِ  
تطاعنُهم فتیانُ تغلبَ بالقنا      فطاروا وأجلوا عن وجوه الحبايبِ<sup>(129)</sup>

(سليم وعامر: قبيلتان من قيس عيلان. وأجلوا عن وجوه الحبايب: أي تفرقوا عن قتلاهم الذين يحبونهم)

هذا اليوم الذي لحق فيه قيس عيلان الدُّل والعارُ، وكان نحساً عليهم، تطلَّعُ النفسُ لمعرفةٍ أكثرَ عن خبر ذلك اليوم، وتستشرفُ إلى مزيدِ بيانٍ عنه، فتجيء الجملةُ التالية لتعطي مزيدَ بيانٍ عن ذلك اليوم، ولذلك لم تأتِ الواو واسطةً بينهما.

<sup>128</sup> الديوان: 421.

<sup>129</sup> الديوان: 240.

ومن هذا القبيل الأبيات الآتية:

وقد نُصرتَ أميرَ المؤمنين بنا  
يعرّفونك رأسَ ابنِ الحُبابِ وقد  
لَمّا أتاك ببطنِ الغوطةِ الخبزُ  
أضحى وللسيفِ في خيشومه أثر (130)

أمّا كليبُ بن يربوعٍ فليس لهم  
مُخلفون ويقضي الناسُ أمرهم  
عند المكارم لا وردٌ ولا صدرُ  
وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا  
ملطمون بأعقار الحياض فما  
ينفكّ من دارميّ فيهمُ أثر (131)

لعمر أبي لئن قومٌ أضاعوا  
حمانا حين أعوزنا وخفنا  
لنعم أخو الحفاظِ لنا جدار  
وأطعم حين يُتبع القنار (132)

وهكذا تتناسل الجمل وتتوالد في هذا السياق وتبنى اللاحقة منها على السابقة، ويتفرّع معناها عن جذر معنى سابقاتها، وتكون عروة المعنى قويّة ومتشابكة، لذا لا تأتي الواو لحمّة للكلام بل هو نسيج واحد وملتحم بذاته.

<sup>130</sup> الديوان: 151.

<sup>131</sup> الديوان: 154.

<sup>132</sup> الديوان: 201، 202.

## ج. الفصل للتعليل

يأتي شبه كمال الاتّصال على صورة خاصّة أحياناً وذلك بأن تكون الجملة الثانية بياناً لعلّة الحكم في الأولى، وغالباً ما تأتي الجملة الأولى مصدرّةً بصيغة الأمر أو النهي، وتأتي الجملة الثانية مفصولة عنها بدون الواو لبيان علّة الأمر أو النهي وتكون مصدرّةً بإنّ، فالنفوس في العادة لما تتلقّى أمراً أو نهياً تتطلّع إلى معرفة سببه وعلّته. فمن الأمر قوله:

واعدل لسانك عن أسيد إنهم كلاً لمن ضغنوا عليك وخيم<sup>(133)</sup>

هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو بها جميعاً الكلبيّ، وفي هذا البيت يطلب الأخطل بصيغة الأمر من جميع أن ينزع لسانه عن الخوض في قبيلة أسيد بن عمرو بن تيم من مضر، ولم يُلق له الأمر دون تعليل لئلاّ يستهين به ويقلّ من شأنه، بل جاء الأمر معلّلاً حتّى يكون أثبت في النفس وأمكن، وأشدّ خطراً، فهذه القبيلة شديدة البأس، لا تنزع عن عدوّها إلاّ بعد أن تُبيره، فمن الأفضل لجميع ألاّ يطالهم بأذى، وأن يكفّ لسانه عنهم.

ومثل ذلك قوله:

وإذا وردت جريز فاحبس صاعراً إن البكور لحاجبٍ وعقال<sup>(134)</sup>

أمرٌ لجريز أن يحبس شاءه وحميزه عند الورود، وأن ينتظر حتّى ينتهيّ الأسياد من إرواء أنعامهم، لأنّ البكور تكون عادة لأولي القوّة والرياسة.

---

<sup>133</sup> الديوان: 277.

<sup>134</sup> الديوان: 114.



وقوله:

اخسأ إليك جريزٌ إننا معشرٌ نلنا السماءَ نجومها وهلالها(135)

ومن النهي قوله:

لا يخذعتك كلبِي بدمته إن القضاءي إن جاورته غول(136)

نهى عن الاغترار بأبناء قبيلة كلب والانخداع بعهودهم ومواثيقهم، لأنهم لا عهد لهم ولا ذمة، فلا يرقبون في جارهم إلا ولا حرمة.

وقد ورد مثل هذا الأسلوب في التنزيل كثيرا، فمنه قوله تعالى: ﴿ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً﴾. [الإسراء: 32] وقوله تعالى: ﴿ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم إنَّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً﴾ [الإسراء: 36] وقوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة إنَّ الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ [العنكبوت: 45] وغيره كثير.

#### د. كمال الانقطاع

وهو أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى أو معنى فقط، أو أن لا يكون بين الجملتين جامع(137). واضح من خلال التعريف أن عرى المعاني متباعدة، لذلك لا يمكن للواو أن تجمع بينها، ولا

<sup>135</sup> الديوان: 453.

<sup>136</sup> الديوان: 54.

<sup>137</sup> الإيضاح: 107، 105/3.

يُقصد بكمال الانقطاع تبتير المعاني وتنافرها وتشاردها، بل لا بدّ من وجود خيطٍ دقيق يربط أوصال الكلام، وشوبٍ من معنى يُصحّح تجاور الجمل، ولولا ذلك لم يصحّ التجاورُ سواءً وُجدت الواو أم لا.

والتعاطف بين الخبر والإنشاء ممّا اشتجرت فيه أقلامُ النحاة كثيراً<sup>138</sup>، فمنهم من منع ومنهم من جوّز، وقد نقل أبو حيّان عن سيبويه تجويزه. أمّا البلاغيّون فهم مع المنع، وعدم تصحيح التعاطف بين الإنشاء والخبر. ولن نخوض في تفاصيل هذه المسألة وبسط كلّ الآراء وشفعها بأدلتها ومناقشتها لأنّ ذلك أمرٌ يطول، وليس هنا مقامه، بل نكتفي بالإشارة إليه. ونذكر أمثلة من شعر الأخطل جاءت الجمل فيها مفصولة عن بعضها بسبب كمال الانقطاع، فمن ذلك قول الأخطل:

وَإِنِّي لِقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلَى جَرِيرٍ يَقُومُهَا  
أَيْسْتَمْنِي ابْنُ الْكَلْبِ أَنْ فَاضَ دَارِمٌ عَلَيْهِ وَرَادَى صَخْرَةً مَا يَرُومُهَا  
بَنُو دَارِمٍ نَبْعٌ صِلَابٌ وَأَنْتُمْ بَنِي الْكَلْبِ أَنْتُمْ مَا تَوَارَى وَصَوْمُهَا<sup>(139)</sup>

من عادة الأخطل أن يحشد الكثير من المؤكّدات في مقام الفخر، وذلك لأنّ نفسه تكون متشبّعة بالمعاني فيلقبها على صورتها في نفسه. والجملة الأولى حشد لها "إِنَّ" المؤكّدة وقبلها الواو التي شاركت في تقوية التأكيد، ثم اللام الداخلة على الفعل في قوله "لِقَوَّامٌ"، ولَمَّا أثبت أنّه يقوم مقاوم ليس لجرير ولا لسيدّه أن يقوموها عاد فأنكر على جرير شتمه له، فالبيت الأوّل هو إخبار والبيت الثاني طلب بصيغة الاستفهام الإنكاريّ، لذا فصل بينهما بسبب اختلافهما في النوع اللغويّ.

ومثله أيضاً قول الأخطل:

<sup>138</sup> للاستزادة يُنظر: مغني اللبيب: ص 555 وما بعدها. المخالفة في الإبتاع: مظاهرها ودلالاتها: ص 66 وما بعدها.

الاحتجاج بشعر امرئ القيس في الشعر العربي: 198. عروس الأفراح: 496.

<sup>139</sup> الديوان: 229.

وتركَنَ فَلَّ بنِي سُلَيْمٍ تابِعًا لبني ضَبِينَةَ كاتِّبَاعِ التَّوَلِّبِ

أَلْقُوا البَرِينَ بنِي سَلِيمٍ إِتْهَا شانت وَإِنْ حزازها لم يذهب<sup>(140)</sup>

غير خافٍ أنَّ الجملة الأولى التي طالت واشتجرت حتَّى استغرقت البيت الأول إنّما هي إخبار، وأنَّ الجملة الثانية في مطلع البيت الثاني طلبية بصيغة الأمر "ألقوا" لذا فصل بينهما، لأنَّ بينهما كمال الانقطاع. ومثل هذا كثير في الشعر وأكثر من أن يُحصى، وقد أثبتنا مثالين عليه فقط للإشارة إليه. وقول البلاغيين إنّ الجمل تشاردت وانفصلت بسبب الاختلاف في الخبرية والإنشائية لا يُجَلِّي الأسرار البلاغية، وإنّما هو صنعة نحوية خالصة، وكان الأحرى بالبلاغة أن تغوص فيما وراء ذلك من معانٍ ولطائف، وأن لا تكتفي بهذا التعليل لأنّه تعليل نحويّ صرف.

#### هـ. شبه كمال الانقطاع

وهو أن تكون الجملة الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى، "لكون عطفها عليها موهماً لعطفها على غيرها، ويسمى الفصل لذلك قطعاً. فالجملة الثانية سالحة في الأصل لأن تُعطف على الأولى، لكن منع من ذلك حدوث اللبس في المعنى ومثاله قول الشاعر:

وتظنّ سلمى أنّي أبغي بها بدلاً أراها في الضلال تهيم

لم يعطف "أراها" على "تظنّ" لئلا يتوهّم السامع أنّه معطوف على "أبغي" لقربه منه مع أنّه ليس بمراد<sup>(141)</sup>.

<sup>140</sup> الديوان: 75.

<sup>141</sup> الإيضاح: 117/3، 118. دلالات التراكيب: 320. المصباح: 58.

هذا شاهد شعريّ يتيمّ في كتب البلاغة على شبه كمال الانقطاع، ولم يلقَ له أخًا يشدّ أزره سوى شاهد قرآنيّ آخر، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 14-15] حيث لم يعطف "الله يستهزئ بهم" على "قالوا" لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم وهو قوله: "وَإِذَا خَلَا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ". ونحن نرى أنّه حتّى لو دخلت الواو قبل "أراها" في البيت الشعريّ لن يؤدّي ذلك إلى توهم غير المراد، ولن يُتوهم أنّها من مزنونات سلمى، بل تبقى الواو استئنافية ولا تُحدث أيّ إشكال كما زعموا. وفي الكلام وقفة على "بدلاً" ثم يتابع المتكلم بقية الكلام، فيمكن تجنّب اللبس من خلال التنعيم والوقف، بل حتّى لو وصل الجملتين ببعضهما لما التبس المعنى، ولما اعتاص على السامع أن يفهم أنّ "أراها في الضلال تهيم" هي استئناف لمعنى جديد ومستقلّ عن سابقه، وليس من مزنونات سلمى.

وهذه النقطة فطن لها الدكتور محمد أبو موسى في حديثه عن الفصل والوصل، إذ يقول: "هذا خلاصة كلامهم في هذا الوجه، وهو ليس إلاّ تفسيراً لسقوط الواو، وليس فيه كشف عن علاقة هذه الجملة بالذي قبلها. وقد نبّهوا إلى أنّ هذه الصورة يمكن أن تكون من شبه كمال الاتّصال، وبذلك يبقى شبه كمال الانقطاع باباً فارغاً من أيّ شاهدٍ. وهذه الوجه هو الذي نرصاه"<sup>(142)</sup>. فالرأي عند أبو موسى هو أنّ هذه المواضع لا تثير اللبس في المعنى بل يمكن إدراجها تحت شبه كمال الاتّصال، حيث تستشرف النفس إلى مزيد بيان، فتجيء الجملة الثانية لإرواء ذلك الاستشراف.

وقد عدّد أبو موسى مواضع من الشعر والقرآن تندرج تحت شبه كمال الاتّصال، ومع ذلك لم تأت فيها الواو بين الجمل التي تدخل تحت حكم مقول القول، فمنها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: 30] فالجملتان الأخيرتان

<sup>142</sup> دلالات التراكيب: 320، 321.

مقطوعتان والكلام كلّ من كلام النسوة، وليس فيها لبس أو عطف. وقد جاءت آيات على هذا النسق ومعها الواو ولم يحدث لبسٌ أيضاً، منها قول الله تعالى: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتّبِعُوا سبيلنا ولنحمل من خطاياكم وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء﴾ [العنكبوت:12] فقوله "وما هم بحاملين من خطاياهم من شيء" ليس داخلاً في الكلام السابق، وقد جاء بالواو، ومع ذلك لا يتوهم دخولها في حكم ما قبلها، يعني في حيّز قول الذين كفروا<sup>(143)</sup>.

هذا وقد استقرأنا شعر الأخطل مرّات عدّة فلم نظفر بشاهد واحد يندرج تحت شبه كمال الانقطاع، وهذا يعطينا دليلاً على أنّ هناك تفرّعات وتقسيمات في البلاغة العربيّة ليس لها مسوّغ، بل هي تطويل لا داعي له. وكثرة التقسيمات والتفرّعات التي تضيع على الطالب استجماع ذهنه وليس لها شواهد تؤصّلها، ممّا ينفّر الطلبة من ارتياد هذا العلم وغيره من علوم التراث.

وقد اعتبرنا هذا الموضوع من المواضيع المشكّلة لسببين: عدم كفاية الشواهد، إذ لم نجد عليه شاهداً واحداً في ديوان أحد فحول الشعراء الذين يُعتدّ بشعرهم وهو الأخطل. والسبب الثاني: احتماليّة التأويل في الشواهد التي ذكروها، فمن الممكن أن تندرج تحت شبه كمال الاتّصال. هذا وقد رأى السبكي أنّ أقسام الفصل والوصل متداخلة وكثير منها لا يخلو من إشكال<sup>(144)</sup>. ونحن نوافقه الرأي تماماً ونرى أنّ هذا أحد المواضيع التي ينبغي إعادة النظر فيها.

---

<sup>143</sup> دلالات التراكيب: 320،323.

<sup>144</sup> عروس الأفراح: 480.

## 2. مواطن الوصل

الوصل هو عطف الجمل بعضها على بعض، وهو مختصّ بحرف العطف الواو دون غيرها من حروف العطف لكون كلّ حرفٍ منها موضوع لمعنى فالفاء للعطف مع التعقيب<sup>(145)</sup> وثمّ للعطف مع التراخي<sup>(146)</sup> وأو للتخيير<sup>(147)</sup> وهكذا. أمّا الواو فتأتي لمجردّ العطف فهي خالية عن أيّ معنى آخر، فبالإضافة إلى كونها أداة للعطف والربط تظهر فيها أسرار ونكات بلاغيّة، لذا خصّها البلاغيّون بالبحث دون سواها.

وقد ذكر البلاغيّون ثلاثة مواضع لمجيء العطف بين الجمل: الأوّل منها أن يكون هناك اتّفاق بين الجملتين في الخبريّة والإنشائيّة لذا يصحّ التعاطف بينها<sup>(148)</sup>. والموضع الثاني: إذا قصد إشراك الجملة الثانية في الحكم الإعرابيّ للأولى. والموضع الثالث: دفع توهم غير المراد. وقد ناقشنا هذه المواضع وبيّنا الإشكالات التي فيها ووجّهنا لها بعض الانتقادات.

---

<sup>145</sup> مغني اللبيب: 184/1. أوضح المسالك: 361/3.

<sup>146</sup> مغني اللبيب: 135/1. أوضح المسالك: 363/3.

<sup>147</sup> مغني اللبيب: 74/1. أوضح المسالك: 377/3.

<sup>148</sup> الإيضاح: 127/3.

## أ. اتّفاق الجملتين خبرًا وإنشاءً

هذا هو الموضع الأوّل من مواضع دخول الواو واصلة بين الجملتين، حيث تتشابه الجملتان في

النوع اللغويّ فتجيء الواو كخيطة ينتظم حباّت متجانسة وجمل متشاكلة.

اتّفاق الجملتين خبرًا:

من هذا القبيل قول الأخطل:

الباسطون      بدنياهم      أكفَّهُم      والضاريون      غداةَ العارضِ الشَّيمِ  
والمُطعمون      إذا ما      أزمتُ      والمُقدمون      على الغاراتِ بالجِذَمِ<sup>(149)</sup>

(الجذم: جمع جذمة. وهي السيف أو الرمح قُطع طرفه فبقي جذمه. وقيل: هي السيف القاطع)

هذه جمل أربعة جاءت مسلوكة بالواو الذي نظم عقدها، وجعل كلّ جملة مغايرة لما بعدها، ومُستقلّة بمعنى قائم بذاته، الجملة الأولى بيّنت خِلة الكرم في بني أميّة، وأنّ أكفَّهُم نديّة، والجملة الثانية جاءت لتؤثّر معنى الشجاعة والإقدام في نفوسهم، فهم أهل الضراب والطعان، وجاءت الجملة الثالثة لتؤكّد ما بدأتها الجملة الأولى وهو أنّهم أهلٌ للندى ويسط الأكَفّ، ولكنّ هذه الجملة خصّصت هذا البذل بكونه عند اشتداد الأزمات، عندما تعضّهم السنون وتكربهم الحاجة، فهم هنالك مطاعيم للقرى. وجاءت الجملة الرابعة لتؤكّد المعنى الذي بدأتها الجملة الثانية وهو الشجاعة والإقدام. فهذه جمل متشاكلة في المعنى ومتشاكلة في النوع اللغويّ وهي كونها خبريّة، لذا جاز أن تنتظم في سلك واحد بالواو.

ومنه قوله مفاخرًا بقبيلة وائل وفعالها:

هُم      فتكوا      بالمُصعبين      كليهما      وهمُ      سيّروا      عيلانَ      شرّاً      مسير

<sup>149</sup> الديوان: 165.

وناطوا من الكذاب كفاً صغيرةً وليس عليهم قتلُهُ كبير  
وأحموا بلاداً لم تكن لتحلّها هوازُن إلا عوذاً بأمر  
وذادوا تميماً والذين يلونهم بها كلُّ ذِيالِ الإزارِ فخورٍ (150)

(المصعبان: مصعب بن الزبير وعيسى بن مصعب بن الزبير الذي قُتل في المعركة بين يدي أبيه. ناطوا: علّقوا.  
الكذاب: المختار بن أبي عبيد الثقفي. وكان بُعث إلى مكة، فُنُصِب بها، وسُمِّرت كُفُه بالكوفة في دار الإمارة حتّى قدم  
الحجاج بن يوسف، فلمّا رآها أمر بنزعها فنزعت)

هذه جُمْلُ خبريّة عُطف بعضها على بعضٍ بالواو، وجاءت كلُّ جملة لتدلّ على معنى قائم برأسه،  
لأنّ الواو تقتضي المغايرة. الجملة الأولى: "هم فتكوا بالمصعبين" تشير إلى أنّهم أهل بأس وقوّة، وفيها  
إشارة إلى أنّ مقتلهما لم يكن بالحدث الأمام<sup>151</sup>، بل الفتكُ بهما يتطلّب قوّة وشجاعة وعدّة وعديداً، فلمّا  
كان الفتكُ بهما أمراً عظيماً، فخر به ونسبه إلى قومه. ثمّ أرفقها بما يلائمها ويقرب من معناها وهو قوله:  
"وسيروا عيلان شرّ مسير" وهذه كناية عن هزيمتهم وتبدّدهم في البلاد الموحشة الوعرة المسالك.

وناطوا من الكذاب كفاً صغيرةً وهذه إشارة إلى الفتك بأعتى القادة، ولا يخفى أنّ "كفاً صغيرةً" قد أفاضت  
على كلّ الجملة من معناها وهو التحقير والاستصغار. والجمل التي بعدها تُشاكل ما قبلها في المعنى لذا  
سلك كلّ هذه الجمل بنظام الواو.

اتّفاق الجملتين إنشَاءً:

من مواضع العطف بين الجمل أن تتفق الجملتين في الإنشاء؛ كقول الأخطل:

---

150 الديوان: 57، 58.

151 أي الصغير



أَجْمِيعٌ قَدْ فَسَّكَتَ عَبْدًا تَابِعًا      فَبَقِيتَ أَنْتَ الْمُفْحَمَ الْمَعْكُومُ  
 فَاهْتَمَّ لِنَفْسِكَ يَا جُمِيعُ وَلَا تَكُنْ      لِبْنِي قُرْبِيَّةً وَالْبَطُونَ تَهِيمُ  
 وَاعْدُلْ لِسَانَكَ عَنْ أَسِيدٍ إِيْتَهُم      كَلًّا لِمَنْ ضَغِنُوا عَلَيْهِ وَخِيمُ  
 وَانزِعْ إِلَيْكَ فَإِنِّي لَا جَاهِلٌ      بِكُمْ وَلَا أَنَا إِنْ نَطَقْتُ فَحُومُ  
 وَانظُرْ جُمِيعٌ إِذَا قَنَاتُكَ هُرْهَزَتْ      هَلْ فِي قَنَاتِكَ قَادِحٌ وَوُصُومُ (152)

(يقال: رجل فسكول وفسكول. وهو التابع المؤخر. المعكوم: المشدود الفم. قريبة والبطون: من بني عامر بن عوف بن كلب)

هذه أبياتٌ يهجو فيها جميعاً وهو رجلٌ من كلب، والغالبُ فيها هو الإنشاءُ الطلبيُّ بصيغة الأمر. وقد بُدئت الأبيات بالنداء الذي استعملت فيه الهمزة، وهي موضوعةٌ لنداء القريب، واستعمال النداء هنا فيه تهيئةٌ لنفسِ المخاطب وإعدادها لما سيُلقي إليها من أمور، وفيه استرعاء انتباه، وطلبُ إقبالٍ من المخاطب ليعي ما سيُقال له. بعد هذا النداء جاء بجملةٍ خبريةٍ مؤكدةٍ بـ "قد" ليُقرّر حقيقةَ هذا المخاطب، وينبّهه إلى قدر نفسه، فهو تبعٌ و مولى، وليس برأسٍ، ولا من عليّة القوم، عيي عن الكلام، بكئٍ مُفحَم.

لَمَّا عَرَفَهُ قَدْرَهُ، وَنَبَّهَهُ إِلَى دُنُوِّ مَنْزِلَتِهِ، أَمَرَهُ أَنْ يَهْتَمَّ بِشُؤْنِ نَفْسِهِ، وَيُدَارِي أُمُورَهُ، وَالْفَاءُ هُنَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَاطِفَةً إِلَّا أَنْ مَعْنَى التَّعْقِيبِ وَالسَّرْعَةِ وَاخْتِصَارِ الزَّمَنِ بَاقٍ فِيهَا، فَهِيَ مُوَحِيَةٌ بِعَجَلَةِ الْمُتَكَلِّمِ فِي طَلْبِهِ وَإِرَادَتِهِ مِنَ الْمَخَاطَبِ تَنْفِيذَ مَا طُلِبَ مِنْهُ. ثُمَّ تَأْتِي جُمْلَةٌ أُخْرَى مَعْطُوفَةٌ بِالْوَاوِ عَلَى سَابِقَتِهَا فِيهَا طَلَبٌ بِصِيغَةِ النَّهْيِ، يَطْلُبُ فِيهَا إِلَّا يَسْعَى لِبْنِي قُرْبِيَّةً وَالْبَطُونَ، وَلَا يَحْتَالُ لِخَلَاصِهِمْ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَهْتَمَّ بِشُؤْنِ نَفْسِهِ.

بعدها أُرِدْفَتْ جملةً منسوقةً بالواو على سابقتها تحملُ طلبًا آخر، وهو أن يكفَّ لسانه عن بني أسيد، وهي قبيلةٌ من مضر، ويحذّره من مغبّةِ التعرّض لهم بالقول، فهم كالأ وخيم لمن رام أن ينالهم بأذى، والمعنى أنّه ما رامهم أحدٌ بأذى إلا وجد عن ذلك شوكتهم وشدة بأسهم فانقلب صاغراً مدحوراً. وهذا نهْيٌ مُعلّلٌ، إذ إنّهُ أُرِدْفَ الطلبَ ببيان سببه وهو قوله: "إنّهم كالأ لمن ضغنوا عليه وخيم" وقد نُظِمَ النهيُ وسببه بلا واو واصله بينهما وذلك لأنّ بينهما كمال انقطاع، لكون الجملة الأولى طلبيةً والثانية خبريةً. وإن كنتُ أرى أنّ بينَ الجملتين اتّصالًا وثيقًا، وذلك لأنّ الجملة الأولى فيها طلب الكفّ عن شيءٍ معيّن "واعدل لسانك عن أسيد" وإنّ هذا الطلب من شأنه أن يحرك في نفس المخاطب معرفة سببِ هذا الطلب، وما هو مردُّه؟ وما هي مغبّته؟ فتأتي الجملة التالية لتُعطي مزيدَ إيضاحٍ حول هذا النهي، فتبيّن علته. وعلى هذا يكون بين الجملتين شبه كمال اتّصال.

ثم يُضيف طلبًا آخر إلى ما تقدّم، وهو قوله: "وانزع إليك فإنني لا جاهل بكم ولا أنا إن نطقت فحوم" يطلب إليه أن يكفّ عن مناصرة تلك القبائل، فإنّ مخازيهم ظاهرة، ومساوئهم بادية، فالشاعر ليس جاهلاً بها، ولا هو حصرٌ عن القول والكلام. ففيه تحذير لجميع من مغبّة فعله، فالأخطل يرى تلبّاتهم ويعلمها، وهو يمتلك أداة القول، فمقومات الهجاء قد استجمعت لدى الأخطل، ولكنّه لم يُنفذها بعد.

ثمّ يأتي الطلّب الأخير، وهو قوله:

وانظر جُمِيعُ إذا قناتك هُزهزت هل في قناتك قادحٌ ووصوم؟

فيه أمرٌ أن يتبيّن رمحه وقناته إذا هي هزهزت للحرب، هل هي قناة صلبة ليس فيها عيوب؟ ونهاية البيت تحتلّ معنيين:

الأول: أن يكون معنى الاستفهام هو التقرير، أي إنّ قناتك فيها عيوبٌ، وهي لينّة، وليست بصالحة للحرب.

الثاني: أن يكون معنى الاستفهام هو النفي، أي إنَّ قناتك ليس فيها وصوم من آثار المعارك، فهي قناة لم تشارك في الحروب لجبنها.

في هذا النص ترى الجمل كيف عُطِفَ بعضها على بعض بالواو التي نظمت عِقدَها، وألحقتُ أجزائها بأولها لتجانس الجمل، وتشابهها في الإنشائية والطلبية، فتراها كعقدٍ سُلِّكتُ فيه حَبَاتٌ متجانسة.

### ب. إشراك الجملة الثانية في الحكم الإعرابي للأولى

وهذا الموضوع يتحقَّق عندما يكون للجملة الأولى محلٌّ من الإعراب ويُراد إعطاؤه للثانية، فيكون بذلك كعطف المفرد على المفرد. وهنا ينعطف مبحث الفصل والوصل نحو الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب وهي كثيرة ومتشعبة وسنقتصر على مثالين فقط من شعر الأخطل.

فمن هذا القبيل قول الأخطل:

نواعمُ لم يَقْظَنَ بجدَّ مَقْلٍ ولم يَقْظَنَ عن حفْضِ غرابا(153)

(الحفْض: البعير يحمل متاع القوم. وكلَّ ما كان من سَقَطِ المتاع ورديئه ومن الناس أَيْضًا.)

فجملة "لم يَقْظَنَ بجدَّ مقل" واقعة في محلِّ نعت لـ"نواعم" وقد نظم معها جملةً أخرى في نفس السلك وعطفها عليها وهي "ولم يَقْظَنَ عن حفْضِ غرابا". هذا تعليل وشرح نحويّ بحت كما ترى وليس من البلاغة في شيء إذ يجب أن يُبحث فيما وراء ذلك من أنواع المعاني وأسرار هذا العطف والتلاقي.

ومنه أيضًا قول الأخطل:

---

<sup>153</sup> الديوان: 30.

وأعلم أنّ المرءَ ليس بخالدٍ وأنّ منايا الناسِ يسعى دليلاًها<sup>(154)</sup>

جملة "أنّ المرءَ ليس بخالد" واقعة في محلّ نصب مفعول به لـ"أعلم" وجملة الشطر الثاني من البيت "وأنّ منايا النفس يسعى دليلاًها" معطوفةٌ عليها ومشاركة لها في حكمها.

### ج. الوصل لدفع الإيهام

وذلك أن يُؤتى بالواو لرفع اللبس ودفع توهم غير المقصود، كقول البلغاء لا وأيدك الله<sup>(155)</sup>. وهذا شاهد وحيد لم يذكره غيره، وقد اعترض عليهم السبكيّ بأنّ هذه الواو زائدة وليست عاطفة، جُلبت وأقحمت من أجل دفع توهم غير المراد<sup>(156)</sup>.

ولا أدري من أين تسلّلت فكرة دفع الإيهام إلى ذهن البلاغيّين فقد أضافوا في مواطن الفصل موضعاً خاصاً لدفع توهم غير المراد وأسموه "شبه كمال الانقطاع" وقد ناقشناه وبيّنا أنّ الأولى حذفه، وكذلك الأمر في مواضع الوصل فقد أضافوا موضعاً للوصل تجيء الواو فيها لدفع توهم غير المراد، وهو معادل الموضع السابق، وهو ممّا لا داعي له والأفضل أن يُحذف هو ومعادله.

---

<sup>154</sup> الديوان: 136.

<sup>155</sup> الإيضاح: 126/3.

<sup>156</sup> عروس الأفراح: 516.

### 3. ظواهر تركيبية في شعر الأخطل

#### أ. المقابلة بين المعنى وضده

قرّر البلاغيون أنّ من المواضع التي يوصل فيها بين الجملتين بالواو أن تتفق الجملتان خبراً أو إنشأً، وهذا أحدُ مسوّغات الوصل ومواطنه، وهو شائعٌ جداً، ويستعصي على الحصر، وهو أشيع حالات الوصل، ومعظم الجمل التي جاءت الواو رابطةً بينها تراها تدرج تحت هذا الموضع.

ولكن ليس من حقّ البلاغة أن نقول إنّ الجملتين قد وُصِلَ بينهما بالواو لاتّفاقيهما خبراً أو إنشأً، فهذا كلامٌ واسعٌ جداً، ولا يُجَلِّي الأسرارَ البلاغية التي يُخفيها الكلام، بل من حقّ القول أن نبحثَ عمّا وراء ذلك من مزايا وخصوصيات غائرة في أعماق النصّ عمقها في أغوار نفس الشاعر، وأن نتنبّع تراكيب الكلام لنكشفَ عمّا يُكِنّه التركيبُ من خصوصيات بلاغية، وأسرارٍ نفسية.

وقد تتبعتُ مواضع الوصل بين الجمل الخبرية في شعر الأخطل، وحاولتُ تبينَ شيءٍ من تلك المزايا واستكشفتُ تلك الخصوصيات، فظهر لي أنّ من المواضع التي تجيء فيها الواو بين الجمل الخبرية هي المقابلة بين المعنى ونقيضه، والمقارنة بين حال وأخرى، وأكثر ما يجيء ذلك في مقام المدح والفخر، فتكون الواو كبيضة الميزان التي توازن بين كفتين، وتُقابلُ بين شيئين. وهذه أمثلة توضّح هذا الطريق المستتبّ.

يقول الأخطل:

ما زال فينا رباطُ الخيلِ مُعلِّمةً وفي كليبِ رباطُ الذلِّ والعارِ (157)

جملة الشطر الأولُ تُبيِّنُ العزَّةَ التي يتبوَّؤها قومُ الشَّاعرِ، والمجد التليد المتوارث فيهم، فرباط الخيل كناية عن عزَّتْهم ومنعتهم وأنهم سادة وأصحاب خيلٍ معلِّمة معروفة النسب ومشهورة عند العرب. لمَّا قرَّر الشاعرُ هذا المعنى أرفهه بنقيضه، وهو الذلُّ المتمكَّن في قبيلة كليب، وأنَّها معدن العار، وأهل الخزي والهوان. وهكذا جاءت الواو بين جملتين، كلُّ منهما تحملُ نقيضَ معنى صاحبتها، فكانت الواو كبيضة الميزان، والجملتان ككفتيه. وليس من العدل أن نقول إن الواو جاءت بين الجملتين لاتفاقهما في الخبرية، فهذا تعليلٌ أدخل ما يكون في قضايا النحو وتأصيل القواعد، وتبيين الجواز من عدمه، وليس من البلاغة في شيء، بل من شأن البلاغة أن تبحث فيما هو أعمق من ذلك، وأن تجلِّي الأسرار الكامنة وراء التراكيب.

ومنه أيضًا قوله:

كُلُّ المكارمِ قد بلغتُ وأنتمُ زَمَعُ الكلابِ معانقو الأطفالِ (158)

(الزعم: جمع زمعة. وهي الزائدة فوق رسغ الكلب من مؤخر الرجل)

أكد في الجملة الأولى أنه قد تذرًا ربا المجد، وبلغ كل المعالي، ونال كل ما فيه الشرف والرفعة، فليس هناك معلاة أو مكرمة إلا وله فيها نصيب. وكلمة "بلغتُ" تدلُّ على سعيه الحثيث في طلب تلك المكارم، وأنه بذل مجهودًا في سبيلها، فلم ينلها إلا عن تعب ومشقة، وهكذا ألفت كلمة "بلغت" بظلالها على الجملة بأكملها، وأشاعت من فيضها على باقي الكلام. ثم بعد ذلك جاء بنقيض هذا المعنى، وقابل حال بلوغه المجد والعلا بحال اعتياد كليب على الذلِّ والهوان، فهم زَمَعُ الكلاب، وهو كناية عن ذلِّهم

157 الديوان: 419.

158 الديوان: 114.

وحقارة شأنهم، وهم "معانقو الأطفال" أي ملازمون لبيوتهم، لا يرحلون في طلب معلاة، ولا يجشمون عناء مكرمة.

ومثله قوله:

بنو دارمِ نَبْعٌ صِلابٌ وأنتمُ بني الكلبِ أثلُّ ما تَوَارَى وصومُها<sup>(159)</sup>

(النبع: شجر تُتَّخَذُ منه الرماح والقسيّ لجودة خشبه وصلابته. أثل: شجر رديء الخشب)

في الجملتين-كما هو واضح- مقارنة ومقابلة بين بني دارمِ الذين هم نبع صلاب، وأولو قوّة وبأس، وعزّة ومنعة، وبين بني كليب الذين هم شجرٌ أثل رديء، بادية ثلباتهم، وظاهرة عوراتهم وسوءاتهم، لا يمكن سترها أو تغطيتها لفحاشتها أو لكثرتها. وقد سلك هذه المقارنة والمقابلة بالواو.

وقوله:

إنّ اللئيمَ إذا سألتَ بهرته وترى الكريمَ يراخُ كالمختال<sup>(160)</sup>

ليس من الإنصاف أن نقولَ هنا إنّ مجيء الواو بين الجملتين كان لاتفاقهما في الخبريّة، ونكتفي بذلك ونظمتنُ إليه، بل يجب أن نبرز ما في القول من مسوغات أخرى جعلته يسلك سبيل ضمّ الجملتين بالواو. وأحد هذه المسوغات هو أنّ الشاعرَ أراد أن يقابل بين معنيين متضادّين، وحالين مختلفين: الحال الأولى: هي حال الشحيح النحّام عندما يُسأل، وكيف تكون نفسه كزّة ضيّقة وكيف يزحر ويسعل ويبهت

---

<sup>159</sup> الديوان: 229.

<sup>160</sup> الديوان: 111.

وتجمد يده. والحال الثانية: هي حال الكريم الجواد عندما يُسأل، وكيف تكون نفسه سمحة طيبة، تجود بالمعروف عن محبة ورضا.

وقوله:

يَوْمَ قِضَاةٍ مَجْدُوعٍ مَعَاظِهَا      وَهُوَ أَشْمُ تَرَى فِي رَأْسِهِ صَيِّدًا<sup>(161)</sup>

هذا البيت من قصيدة له يمدح فيها جرير بن عبد الله البجلي، وقد قابل فيه بين حالين: الذل والهوان في قضاة والعز والسيادة في ممدوحه.

وهذا طريق لأحب مستتب في تراكيب الأخطل، حيث تجي الواو على هذه الشاكلة، وتكون غالباً في مقام الفخر أو الهجاء، وقد وقعنا على الكثير من الأمثلة التي توضح ما ذهبنا إليه، فشرحنا بعضها طلباً للاختصار، وأثبتنا الشواهد الأخرى إثباتاً دون تحليل وشرح، وذلك للفائدة. وهذه هي الشواهد الأخرى:

وقوله:

وَكَانَ ابْنُ الْحَبَابِ أُعِيرَ عِزًّا      وَلَمْ يَكُ عِزُّ تَغْلَبَ مَسْتَعَارًا<sup>(162)</sup>

وقوله:

وَإِنْ ذَكَرَ النَّاسُ الْقَدِيمَ وَجَدْتَنَا      لَنَا مِقْدَحًا مَجْدٍ وَلِلنَّاسِ مِقْدَحُ<sup>(163)</sup>

وقوله:

---

<sup>161</sup> الديوان: 477.

<sup>162</sup> الديوان: 475.

<sup>163</sup> الديوان: 489.



كليبٌ يُفألون الحميرَ ودارمٌ على العيس ثانو الخزّ فوق

وقوله:

بنو دارمٍ عند السماءِ وأنتمُ قذى الأرضِ أبعدُ بينَ ما بين ذلك<sup>(165)</sup>

وقوله:

ولقد خصيتُ محاربًا بخصايةِ وابن المراغة عنهم مشغول<sup>(166)</sup>

وقوله:

فأنتم أكلتم جاركم في بيوتكم كما قد أكلتم قبل ذاك المقتعا

ونحن وفينا بالمزتم كله وأنتم أكلتم ذا الجواعر أجمعا<sup>(167)</sup>

هذه خطوة جديدة حاولها البحث في هذا المضمار، ولم نجد فيما وقعنا عليه من الكتب والأبحاث

أحدًا أشار إلى مجيء الواو قرانًا بين معنيين متقابلين في مقام الإخبار، ولعلّ أحدهم يرى غير ما ارتأينا،

أو يهتدي إلى مواضع أخرى لمجيء الواو بين الجمل الخبرية لم نتمكن من التهدي إليها، ولكلّ مجتهدٍ

نصيب.

---

<sup>164</sup> الديوان: 338.

<sup>165</sup> الديوان: 338.

<sup>166</sup> الديوان: 269.

<sup>167</sup> الديوان: 375.

إنَّ للأخطل في استعمال "قد" و"لقد" طريقًا لاجبًا، وذلك أنه يأتي بإحداهما مسبوقًا بالواو، ومُكرَّرًا على رأس كلِّ حدِّث له في نفسه تأثيرٌ واضح، فتراه في مرحلة الشيخوخة يصفُ ضعفه، فيذكرُ تقاربَ خَطْوِه، وانحناءَ ظهره، وشيبَ رأسه، وإعراضَ الغانباتِ عنه، ثمَّ تَعَنُّ له أيامٌ خلتُ، وأحداثٌ سَلَفَتْ في ربيعِ عُمَرِه، فيذكرُها مسبوقًا بالواو، وكأنَّها زَفَرَاتٌ مُحْرِقَةٌ، أو ذكرياتٌ مُؤَلِّمَةٌ، لها وَقْعٌ في نفسه، يتحسَّرُ على ذهابها وفواتِ أوانها، وكأنَّه يستروح من خلالها فيستلُّ نفسَه من ضيقِ الكِبَرِ وكُربِه إلى سعةِ الشبابِ وروحه عبر هذا النسق التركيبيِّ الذي يكاد يكون ظاهرة شائعة في شعره.

أولًا: لقد:

هذا مطلع من قصيدة له في هجاء رجلٍ يُقالُ له جُميع الكلبِيِّ، وفيه تجيء الواو مشفوعة بـ"لقد" على رأس أحداث غابرة عندما كان في روق شبابيه، يقول:

ودعا الغواني إذ رأين تهشمي روق الشباب فما لهنَّ حلومُ  
ورأين أني قد علتني كبرة فالوجه فيه تضمُّرٌ وسهُومُ  
وطوين ثوب بشاشةٍ أبلينهُ فلهنَّ منك هساهسٌ وهُمومُ (168)

(تهشَّمه: ضعف عظامه وبدنه. روق الشباب: أوله. التضمُّر: تخدُّد الجلد وانضمام بعضه إلى بعض. السهُوم: الهزال وتغيُّر اللون. الهساهس: الكلام الخفي. الهوموم: جمع همّ. وهو المهمة. هدجت: قاربت الخطو. المُبادر: المُسرِع. أريم: أبعُد)

في هذا المقطع يذكر إعراض الغواني عنه، وترك مواصلتهم له، وذلك لما رأين من كبره وضعف بدنه وتغير لونه، لأنهن يملن إلى روق الشباب حيث وجدنه.

ثم يسهب قليلاً فيصف ملامح وجهه، وكيف غدا مُتخذداً مُتجعداً، ويصف تقارب خطوه وأنه لم يعد قادراً على الإبعاد في مشيه. كلُّ هذا يُحزنه وبشجيه، ويبعث في قلبه لوعة التحسر على ثوب شبابه البالي، وبعد ذلك مباشرة ينزع إلى ماضيه فيستل منه ما يُعزّيه ويواسيه، فيقول:

ولقد يَكُنُّ إِلَيَّ صُورًا مَرَّةً      أَيَّامَ لَوْنِ غَدَائِرِي يَحْمُومُ  
ولقد أَكُونُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ      فَأَبِيْتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْرُومُ  
ولقد أَغِصُّ أَخَا الشَّقَاقِ بِرَيْقِهِ      فَيَصُدُّ وَهُوَ عَنِ الْحِفَاطِ سَوْومُ  
ولقد تُبَاكِرُنِي عَلَى لَدَائِمِهَا      صَهْبَاءُ عَارِيَةُ الْقَذَا خُرْطُومُ  
ولقد تَشْقُقُ بِي الْفَلَاةُ إِذَا طَفَّتْ      أَعْلَامُهَا وَتَغَوَّلَتْ عُلُكُومُ<sup>(169)</sup>

(الصور: الموائل. الغدائر: الذوائب. الحرج: الآثم. والحرج: الضيق والإثم. يحموم: أسود. الشقاق: الخلاف والمنازعة. يصد: يُعرضُ وينصرف. الحفاط: الحمية والذب عن الحُرُمات. الصهباء: الخمرة لونها إلى الحمرة. العارية القذا: الصافية جداً. العلكوم: الغليظة اللحم. طفت أعلامها في السراب يخفضها ويرفعها. تغولها: تنكرها)

لعل أكثر ما يحز في نفسه هو إعراض الغواني عنه في شيخوخته، فلذلك أول ما استذكره من أيام شبابه هو ميل الغواني إليه في صباه، وكثف من هذا المعنى، وحشد له بيتين كاملين، أو لعله رتبته في الذكر على ترتب معاني الأبيات السابقة له، فابتدأ هنا بالحديث عن الغواني لأنه ابتداء به هناك، وبذلك نخرج من حرج رمية بهذه التهمة.

<sup>169</sup> الديوان: 272/271.

افتتح استذكاره بالقدّ المسبوقة بالواو متبوعة بـ "يكنّ" التي بمعنى كان للإشارة إلى أنّ الحسانوات كنّ يملنّ إليه لما كان في أوج قوّته وعنفوان شبابه ويوم كان شعرُ لمتّه أسودَ فاحم اللون، في ذلك الوقت كان يواعدُ الغانياتِ، فيستلذُّ بقرهين، ويقطفُ من جناهنّ.

البيتُ الثالثُ يستذكرُ فيه شجاعته وجرأته وإقدامه يوم كان ينازلُ القرنَ مُبارزاً، فيردُّه خائباً.

البيتُ الرابعُ يستذكرُ فيه مُعاقرةَ الخمرِ وأيامَ لذّته ولهوه.

البيتُ الأخيرُ يستذكرُ فيه صبره وجلادته على السفر.

وهذا التكرار يشير إلى أهميّة هذه الأحداث وأنّها كانت محوريّة في حياته، فهي تشير إلى ما اعتاد عليه في صباه من معاقرة للخمر واتخاذ صحبة للهو والغزل، وكثرته أسفاره، ومشاركته في المعارك.

ومثل ذلك قوله:

ولقد شربتُ الخمرَ في حانوتها      ولعبتُ بالقيناتِ عَفَّ المَلْعَبِ  
ولقد أوكلتُ بالمُدججِ نُنْقَى      بالسيفِ عُرْتُهُ كَعْرَةَ أَجْرَبِ  
ولقد غَدوتُ على التّجارِ بمُسمحِ      هَرَّتْ عواذلهُ هَرِيرِ الأكلبِ (170)

(الأصهب: الأحمر. الحانوت: بيت الخمار. عَفَّ المَلْعَب: العفيفُ الذي ليس فيه ما لا يحلّ ولا يجمّل. المُدجج: الكامل السلاح. عُرْتُهُ: شِرْتُهُ. المُسمح: السمحُ من الرّجال السهل. التّجار: الخمارون. هَرَّتْ: نبحت. الأكلب: جمع كلب)

وقوله:

ولقد تكونُ بها الرّبابُ لذيذةً      بغمِ الضّجيجِ ثقيلةً الأوصالِ

170 الديوان: 73.

ولقد أكونُ لهنَّ صاحبَ لذَّةٍ حتَّى تغيَّرَ حالهنَّ وحالي

ولقد شربتُ الخمرَ في حانوتها وشربتها بأريضةٍ محلّالٍ

ولقد رهنتُ يدي المنيةَ معلِّماً وحمَلْتُ عندَ تواكلِ الحُمّالِ (171)

(الأريضة: المُخصبة. المحلل: المختارة للنزول. رهن يده المنية: استمات. المعلم: الذي يضع في الحرب علامةً تدلُّ عليه لشهرته. الحمال: جمع حامل. وهو الذي يحمل الدية)

وهذا طريقٌ بارزٌ في استعمال "لقد" يمتلئ ظاهرةً في شعره .

وقد تجيءُ "لقد" على رأس أحداثٍ كان لها وقعٌ في تاريخ قبيلته، فيسرُّدها مُفاخرًا ، ومُمرِّعًا بها

أنفَ المهجور، وكأنها نبالٌ حارقةٌ يُسدِّدها إلى نحرِ الخصم. وذلك كقوله:

ولقد دخلنَ على شقيقِ بيتِه ولقد رأينَ بساقِ نَضلةٍ خالا

ولقد سما لكم الهديلُ فنالكم بارابَ حيثُ يُقسَمُ الأنفالا

ولقد عطفنَ على فزارةٍ عطفةً كَرَّ المنيحِ وجُننَ ثمَّ مجالا

ولقد بكى الجحافُ ممّا أوقعتُ بالشرعيةِ إذ رأى الأنفالا

ولقد وطئنَ على المشاعرِ من منى حتَّى قذفنَ على الجبالِ جبالا

ولقد جشمتَ جريزُ أمرًا عاجزًا وأريتَ عورةَ أمك الجُهالا (172)

هذه أبياتٌ متفرقة من قصيدته التي مطلعها

كذبك عينك أم رأيتَ بواسطِ غلسِ الظلامِ من الرياب خيالا

<sup>171</sup> الدِّيوان: 113/109.

<sup>172</sup> الدِّيوان: 91/85.

وتعدّ من غرر القصائد التي نظمها الأخطل<sup>(173)</sup>، وفيها يهجو جريراً ورهطه ويفاخر بقبيلته، وقد عدّد الشاعر مآثر لقومه قبل هذه الأبيات منها الجود وقت اللزبات، والتعجيل في تقديم القرى للأضياف، ثم ابتداء في هذه القصيدة بمقطع آخر من الفخر حيث راح يذكر وقائع خيالة قومه وماذا فعلت، ونلاحظ في هذا المقطع نفساً ملتتهبة لأنّ نسق الكلام قد اختلف، فلما وصل إلى ذكر الخيل حميت نفسه والتهبت فخرّاً، فراح يعدّد وقائعها وملاحمها على النسق الذي ترى، فذكر كيف دخلن على شقيق وهو من بني ضبّة، وكيف سبين زوجته نضلة، وقد استعمل أسلوب الكناية "ولقد رأين بساق نضلة خالاً" للإشارة إلى سببها، وليس من عادته أن يفعل ذلك، وأن يتلطف، بل من عادته أن يُلقِي كلاماً غليظاً ويُفحش. ثم تابع في تعداد هذه الوقائع فذكر يوم إراب بقيادة الهذيل بن هبيرة التغلبيّ ويوم الشرعيّة، فلما خلص من تعداد هذه الوقعات التفت إلى جرير وأخبره أنّه لا قبيل له بأفعال التغلبيّين وملاحم خيلهم المعروفة. وهكذا نرى كيف نهضت الواو و"لقد" بأحداث مستقلّة تجيء الواو على رأس كلّ حدث.

ثانياً "قد"

من مواضع مجيء "قد" أن يعمد الشاعر إلى حدث أو أحداثٍ من ماضيه الغابر لها أثرٌ في حياته فيجاء بـ "قد" على رأس كلّ حدثٍ منها مسبوقه بالواو، فيكون التوكيدُ بها لعمقِ أثرِ هذه الأحداث في حياته، ولركوزها في ذاكرته، والأبيات التي تأتي على هذه الشاكلة قيلت على الأرجح في سنّ الشيخوخة، لأنّه يقدّمها بحديث عن الشيب ومعاناته في هذا السنّ المتأخّر، فكانّ الشاعر يذهب بفكره بعيداً إلى ماضيه السحيق فيستلّ منه أحداثاً يستروح بها من كربة الشيخوخة. وذلك كقوله:

وقد لبستُ لهذا الدهرِ أعصره      حتى تجلّلَ رأسي الشيبَ واشتعلَا

<sup>173</sup> روي عن جرير أنّه قال: ما غلبنى الأخطل إلا في هذه القصيدة. ينظر الموشح: 174. ونحن نرى أنّها أجود من

قصيدته "خفّ القطين...". والتي تُعدّ كما روي أفضل قصائد المدح في زمن بني أمية. يُنظر: "Umayyad

Panegyric and the Poetics of Islamic Hegemony: Al-Akhtal's Khaffa Al-Qatinu": 92.

من كلّ مُضلعةٍ لولا أخو ثقةٍ      ما أصبحتُ أمماً عندي ولا جلا  
وقد أكونُ عميدَ الشربِ تُسمعنا      بحاءُ تسمعُ في ترجيعها صحلا  
من القيانِ هتوف طالما ركَدتُ      لفتيةٍ يشتهونَ اللّهُ والغزلا  
فبانَ منّي شبابي بعد لذته      كأنما كان ضيفاً نازلاً رحلا(174)

(المُضلعة: النائبة المُتقلّة، تجعلُ من تنزلُ عليه يضلَعُ لشدّتها. الجلا: الصغير. الأمم: فوق ذلك. عميد الشرب: سيدهم الذي يعتمدون عليه. الترجيع: ترديد الصوت. الصل: البوح)

يريدُ أنّه أبلَى هذا الدهرَ، واختبره حتّى اشتعلَ رأسه شيباً، وابيضَ سوادُ لَمّته، بسبب هذه الشدائدِ والمُلماتِ، ولولا الصاحبُ الذي يوثقُ به في الشدائدِ لما هانت هذه المصائبُ وعادت صغيرة.

في هذين البيتين يختصرُ مسيرةَ عمره، وما انطوى عليه من الشدائدِ والمحنِ، حتّى جَلَّ الشيبُ رأسه، وإنّك لتلمسُ أثرَ التحسّرِ في هذه الجملِ التي افتتحها بـ "قد" وإنّ هذا التحسّرُ يصبِحُ جلياً واضحاً في البيت الثالث، الذي يذكرُ فيه حدّثاً من أيام شبابه، ويتذكّرُ موقفاً من ربيعِ عمره قد فات، وافتتحَ هذا البيتَ أيضاً بـ "قد" التي طوت وراءها آهاتٍ وزفراتٍ، فلقد كان من عادته فيما مضى أن يذهبَ لمجالسِ اللّهُ والشرابِ، لا ليكونَ فرداً عادياً في هذه المجالسِ، بل ليكونَ عميدَ هذه المجالسِ وسيدها، تُغنيهم جاريةٌ نديّةُ الصوّتِ، تُديمُ ترجيعَ النغمِ، وتُطيلُ لهم النشيدِ، وهم مُكوّثٌ حولها وركود، يلتذّون بصوتها، ويعاقرون الخمرَ. هذه المجالسُ إحدى ذكرياتِ الشاعرِ التي انقضتْ ولها وقّعٌ في نفسه، وبه حنينٌ إليها. ثمّ يختتمُ الأبياتَ بالتأكيدِ على بينونةِ شبابه، وانقضاءِ زهرةِ عمره ، كأنّها ضيفٌ خفيفُ الظلِّ، نزلَ ثمّ ارتحلَ سريعاً.

وقوله:

إِمَّا تَرِينِي حَنَانِي الشَّيْبُ مِنْ كَبِيرٍ      كَالنَّسْرِ أَرْجَفُ وَالْإِنْسَانَ مَهْدُودُ

فَقَدْ يَكُونُ الصَّبَا مَنِّي بِمَنْزِلَةٍ      يَوْمًا وَنَقْتَادِنِي الْهَيْفُ الرَّعَادِيدُ<sup>(175)</sup>

(المهدود: الموهون الضعيف. الصبا: اللهو من الغزل. الهيف: جمع هيفاء. وهي الضامرة البطن الرقيقة الخصر. الرعادي: جمع رعديّة. وهي التي ترعد من رطوبتها)

إِنَّ الْأَخْطَلَ دَائِمُ النَّزْوَعِ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرِيَاتِهِ، يَسْتَلُّ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّلُ بِهِ فِي شَيْخُوخْتِهِ ، وَيُسَلِّي عَنْهُ وَهْنَهُ وَضَعْفَهُ. يَقُولُ: لئن رأيتني واهناً ضعيفاً مهدوداً الجسم، قد حنى قوسي موتئزها، فلقد كنتُ في ريعان شبابي ذا لهوٍ وغزلٍ، وصاحبَ صبوةٍ، تستقيدُ لي الغواني، وهنَّ من يطلبنِ وصالي ويُردنه لما يرين من فتوةٍ وشبابٍ يُصبيهنَّ.

ثمَّ يقولُ بعدَ هذه الأبيات:

يَا قَلَّ خَيْرَ الْغَوَانِي كَيْفَ رُغِنَ بِهِ      فَشْرِيهِ وَشَلُّ فِيهِنَّ تَصْرِيدُ

أَعْرَضَنَ مِنْ شَمَطٍ فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ      فَهِنَّ مَنِّي إِذَا أَبْصَرْنِي حَيْدُ

قَدْ كُنَّ يَعْهَدَنَ مَنِّي مَضْحَكًا حَسَنًا      وَمَفْرَقًا حَسَرَتْ عَنْهُ الْعِنَاقِيدُ<sup>(176)</sup>

(الوشل: الماء المعين في الجبل، ولا يكون إلا من الأمطار في الشتاء، تُغديره الأمطارُ في أعلى الجبل، فيشلُ شيئاً بعد شيء، وهو أقلُّ من عين. الشمط: اختلاط البياض بسواد الشعر. حيد: جمع حائدة. وهي المائلة النافرة. يعهدن: يعرفن.

العناقيد: جمع عنقود. وأراد بها جدائل الشعر الأسود. التصريد: التقطيع)

<sup>175</sup> الديوان: 76.

<sup>176</sup> الديوان: 77/76.



يذكرُ كيف تبدّل وصلُ الغواني له، وأصبح متقطّعا قليلا، وأتّهنّ أعرضن عنه، ونفرن منه لما رأينَ  
بياضَ شعره، وابتداءَ مشيبه. وبعد هذا الحالِ المُحزنِ يتذكّرُ حاله في زمن الصبا، وعنفوان الشباب، يوم  
كُنَّ يُدمنَ وصاله، إذ كُنَّ يرينَ ميسمَ الفتوة فيه، من مَبسمِ عذبٍ، وغدائرٍ سودٍ، وحسّ فُكاهة.

افتتحَ البيتَ بـ"قد" لما لهذه الأمور من أثر عميقٍ في نفسه، ومنزلةٍ ما زالت تحركُ هواجسَ نفسه،  
وقد ذكر أنّ الغانيات كنَّ "يعهدن" وهذا الفعل يشي بدوام الوصال، فلا يعهد المرءُ الشيءَ إلا إذا خبره مرّةً  
بعد مرّةً، وهكذا كان حاله معهنّ. قد كُنَّ يعهدن مضحكا حسنا: وهذا يطوي معنيين بداخله: الأوّل: جمالُ  
منظره، وحسُنُ هيئته. الثاني: خفةُ روحه، وطيبُ فكاهته، وحسنُ دُعابته.

وقوله: "ومفرقا حسرتُ عنه العناقيدُ" يشيرُ إلى روقِ شبابه وعنفوانه، فتكاتفُ شعره حمله على جعله  
صفائرًا، ومفرقا قد زاده جمالا. وهو إشارةٌ إلى كمالِ عنايته بنفسه.

وقوله:

إِما تَربني حناني الشيبُ من كِبرٍ      وألبستني له ديباجةً خَلقُ  
فقد تُهازلني المُستقلاتُ وقد      يعتادني عند ذات الموتِ الأَنقُ  
وقد يكلفني قلبي فأجزره      ربعا غداةً غدوا أهواؤهم فِرَقُ  
وقد أقولُ لثورٍ هل ترى طُعنا      يسعى بهنَّ حِذاري مُشفقٌ شَنِقُ؟ (177)

(الديباجة: الخدّ أو صفحة العنق. الخلق: البالية. المستقلات: المتقلّات. من التقتل. وهو التصرّع والمُغازلة. الموتة: فتور  
عينها وكلامها. الأَنقُ: العجب والدهشة. يكلفني: يجعلني أكلف. غداةً غدوا أهواؤهم فرق: أي ارتحلوا مُختلفة كلمتهم، فقال  
بعضهم: إلى موضع كذا، وقال بعضهم: إلى موضع كذا. ثور: اسم صديق للأخطل، وهو من تغلب. الشَنِقُ: المُعلق  
القلب حذرا)

يقول: لئن أبصرتني على هذه الحال من الكبر، وانحناء الظهر، ولبستُ هيئة المشيب البالية، فلقد كانت الغواني تمازحني وتلاعيني، وإن لفظة "المستقتلات" تشي بطلب ودّه وإصباغ قلبه، فهنّ يتقتلن دلالاً ليملن قلبه، فهنّ به كلفاتٌ أشدّ الكلف.

وفي البيت الثاني يقول: قد كانت تتتابني سنة من الفتور بسبب النشوة بالحسنة لما أرى من فتور عينيها، وخفوت كلامها، كل ذلك قد كان منّي وحدث في ريعان شبابي.

وقوله: "وقد يكلفني قلبي فأزجره" يُشيرُ فيه إلى تمكّنه من السيطرة على مشاعره وكبح جماحها، فقد يجعله قلبه كلفاً بمنازل قوم ظعنوا إلى غير وجهة معروفة، فينهزه ويزجره. ولئن كان رابط الجأش ثابت الجنان في هذا البيت فإنّه في البيت التالي فاقد السيطرة على مشاعره ومواجهه، فهو يُشيرُ إلى حدث لم يستطع معه أن يسيطر على عينيه اللتين أسبلتا بالدمع إثر ظعن الأحبة، فلم يستطع أن يتبينها، فأمر صديقَه ثوراً أن يتبين هذه الطعائن ووجهتها.

فهذه أحداثٌ أربعة ساقها من ذاكرة أيامه الخوالي، ليتعرّى بها عن فرط شيخوخته وكبره.

إنّ استدعاء مرابع الصبا وذكريات الفتوة والشباب يُشيع في النفس شيئاً من النشوة والحبور على الرغم من أنّها خيالات وذكريات، كما أنّ تكرار استدعاء هذه الأحداث في قصائد كثيرة يُظهر عُلقه نفسه بهذه الأحداث، فهي لا تكاد تفارق حسّه، لأنّها شيء يمسّ قلبه ووجدانه.

إنّ نفس الأخطل قد اعتادت الفخر حتّى كأنّها طبعت عليه، والفخر في شعره أكثر الأغراض أمّا، لذا نجده في مقام الفخر يُكتف من وسائل التوكيد، ويحتفي بمعانيه، ويقلبها على وجوه مختلفة، وهي ظاهرة شائعة في شعره. وهذه الأحداث والذكريات التي يستدعيها الشاعر في شيخوخته قويّة في نفسه ومتمكّنة في حسّه، فلذلك ألقى بها مُشبعةً بالتأكيد، تبعاً لصورتها في نفسه، فجاءت الواو مشفوعة بقد أو

لقد لتدلّ على مدى تأصل هذه الأحداث في ذاكرته، "والتوكيد قد يكون مظهرًا لتعلق النفس بالخبر واهتمامها به"<sup>(178)</sup>. هذا بالإضافة إلى أنّ من يُهاجهم ويُفاخرهم مُنكرون لما يقول، لذا ألقى كلامه مؤرّرًا بالمؤكّدات المتنوّعة، وما يعيننا منها هنا هو الواو المصحوبة بقد أو لقد.

هذا نسقٌ تركيبِيٌّ فريدٌ وخصوصيّة لغويّة بارزة جدًّا في شعر الأخطل حيث جاء هذا الأسلوب بكثرة كاثرة. ولا نعني أنّ هذا النسق هو شيء يتميّز به شعر الأخطل دون باقي الشعراء<sup>(179)</sup>، إذ ليس من مقتضيات بحثنا المقارنة بين أنساق الأخطل التركيبية وأنساق غيره من الشعراء، بل هدفنا أن نشير إلى أنّ هذا النسق يشكّل ظاهرة واضحة في شعره.

#### 4. خلاصة القول

زبدة الكلام في هذا الفصل أنّ معظم الحالات التي ذكرها البلاغيّون ممّا يندرج تحت مبحث الفصل والوصل تتساق مع شعر الأخطل ولها أمثلةٌ تُعضّدها خصوصًا في موضع كمال الاتّصال وكمال الانقطاع والسؤال المقدّر، بينما لم نجد أمثلةً لشبه كمال الانقطاع، ما يجعله قسمًا عقيمًا ليس عليه شواهد من شعر الأخطل. وإنّ الشواهد التي ذكرها عليه قليلة جدًّا وتحتلّ التّأويل لذا لا نطمئنّ إلى بقائه قسمًا أصيلًا من أقسام الفصل والوصل، بل الأفضل تركه، والإبقاء على ما هو شائع من الحالات.

---

<sup>178</sup> البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: 373.

<sup>179</sup> هناك إشارة لطيفة من نفتالي كينبرغ إلى مجيء "لقد يفعل" للدلالة على عادة أو حدث مكرّر. يُنظر: N. Kinberg,

*Studies in the Linguistic Structure of Classical Arabic*, p 115.

إنّ تعليل البلاغيين في كمال الانقطاع بكون الجملتين مختلفتين خبراً وإنشاء أمرٌ لم يرتضه، لكونه تعليلًا لا يُجَلِّي الأسرارَ البلاغيّة، ولا يغوص في أعماق المعنى، بل هو تعليلٌ أقرب ما يكون إلى تعليلات النحاة التي تؤصّل للتجويز والمنع.

رأينا في هذا الفصل أنساقاً تركيبية شائعة في شعر الأخطل استعملت فيها الواو بشكل مخصوص، فأولاهما مجيء الواو في المقابلة بين المعنى وضده في مقام الفخر، فتكون الواو كبيضة الميزان والجملتان المتقابلتان ككفتيه. وثانيهما: استعمال الواو مشفوعاً بقد أو لقد على رأس أحداث من شبابه لها وقع في نفسه وتأثير في ماضيه فيعود إليها في فترة الشيخوخة مستروحاً ومتعزياً.

إنّ تسمية البلاغيين لمواضع الفصل بهذا الاسم غير دقيقة فهي لا تصحّ في كلّ المواضع المنضوية تحتها، فقد ذكر البلاغيون أنّ من مواضع الفصل كمال الاتّصال، وهي تعني أنّ الجمل فيه تتّصل من تلقاء ذاتها وتلتحم ببعضها التحاماً ذاتياً، إذاً فلا يمكن أن نقول إنّها مفصولة عن بعضها في حين أنّها متّصلة ببعضها اتّصلاً شديداً، وكذلك الأمر ينسحب على شبه كمال الاتّصال. أمّا كمال الانقطاع الذي هو أحد مواطن الفصل فواضح أنّ الجمل فيها مفصولة عن بعضها ولا ملابسة بينها ولا تشاكل فهي تصحّ أن تندرج تحت هذا القسم، والأمر ذاته ينسحب على شبه كمال الانقطاع مع أنّنا ذكرنا فيما سبق أنّنا نميل إلى حذفه لعدم كفاية الشواهد عليه.

وكذلك الأمر في تسمية البلاغيين لمواطن الوصل التي تجيء فيها الواو وُصلة بين الجمل لأسباب التي ذكرناها، ففي الحقيقة أنّ هذا القسم ينبغي أن يُسمّى "مواطن الفصل" وليس "مواطن الوصل"، لأنّ الواو تقتضي التغاير، فهي وسيلة لنظم أجناس مختلفة من القول في قرن واحد، فكلّ جملة تجيء قبلها الواو تُعدّ جملة مستقلة بذاتها، ومغايرة لسابقتها في المعنى على عكس الجمل التي يكون بينها كمال اتّصال، فالتسمية ينبغي أن تكون معكوسة.

ذكر البلاغيون أنّ من مواطن الوصل أن يراد إشراك الجملة الثانية في الحكم الإعرابي للأولى، وهذا المواطن يتناقض مع ما استهلّوا به مبحث الفصل والوصل في كتبهم<sup>(180)</sup>، فقد ذكروا أنّ النكات البلاغية إنّما تظهر في العطف على الجمل العاربية الموضع من الإعراب لأنّ معرفة الجامع بينها يحتاج إلى مزيد بحث وروية، يقول الجرجاني: "أمّا الذي يُشكل أمره فهو الضرب الثاني، وذلك أن تعطف على الجملة العاربية الموضع من الإعراب جملةً أخرى"<sup>(181)</sup>. أمّا الجمل التي لها محلّ من الإعراب فالجامع فيها واضح، والسرّ بين وهو إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي، لذا لم يبحثوا عن أسرار الفصل والوصل فيها. وعلى هذا إمّا أن نجعل الفصل والوصل يشمل النوعين من الجمل أي ما لها محلّ وما ليس لها محلّ، وهذا هو الأنسب والأسلم لأنّه حتّى مع وجود الحكم الإعرابي تبقى هناك أسرار بلاغية وراء هذا العطف، وقد رأى السبكي أنّ الجمل التي لها محلّ والتي ليس لها محلّ سيّان في مجيء العطف وعدمه<sup>(182)</sup>. وإمّا أن نحذف هذا الموضع من مواطن الفصل والوصل لتستقيم مقرّراتهم وتكون أيسر.

حشر البلاغيون في مواطن الفصل موطنًا لا حاجة له، وهو الفصل لدفع توهم غير المراد، حيث تكون الجملة الثانية ممّا يصحّ عطفه على الأولى ولكن تُركّ العطف لئلاّ يؤدّي إلى توهم غير المراد، وهو شبه كمال الانقطاع الذي تحدّثنا عنه في قول الشاعر: وتظنّ سلمى أنّني أبغي بها بدلًا. وكذلك فعلوا في مواطن الوصل حيث أقحموا موطنًا شبيهًا بالذي أقحموه في مواطن الفصل، وهو لرفع توهم خلاف المقصود، وساقوا عليه قصّة الأعرابي مع أبي بكر الصديق عندما سأله الصديق أتبيع هذا الثوب

---

<sup>180</sup> ينظر مفتاح العلوم: 252. و الإيضاح: 98/3 وما بعدها.

<sup>181</sup> دلائل الإعجاز: 223.

<sup>182</sup> عروس الأفراح: 480.

فقال: لا عافاك الله، فقال له الصديق قل: لا وعافاك الله، وفي رواية أخرى قال له قل: عافاك الله لا.  
وهذا الموضع سبق له هذا الشاهد اليتيم ولا داعي له إذ يمكن الاستغناء عن الواو بوقفة قصيرة على لا  
ثم متابعة الكلام، أو يمكن للمتكلم أن يعكس فيقول: عافاك الله لا. هذا بالإضافة إلى أنّ الرجل بزّاز يبيع  
الثياب في السوق وليس أديباً أو شاعراً في سوق عكاظ حتى يُستشهد بهذه القصة، فليس في كلام  
الشعراء شاهد على مثل هذا.

## الفصل الرابع

### الخاتمة

في الفصل الأوّل بعد أن درسنا ثلاثة من البلاغيّين وثلاثة من النحويّين فيما يتعلّق بالفصل والوصل تبيّن لنا بوضوح كيف نسق الجرجانيّ نظام الفصل والوصل بين الجمل على نظام الفصل والوصل بين المفردات خصوصاً في باب التوابع، فباب التوابع يُعدّ العصب الأساسيّ الذي بنى عليه البلاغيّون وعلى رأسهم الجرجانيّ مقرّراتهم في مبحث الفصل والوصل. فقد تبيّن لنا من خلال البحث أنّ موضع كمال الاتّصال مأخوذ بكامله من أبواب النعت والتوكيد والبدل، وقد ذكر البلاغيّون أنّ الجمل التي يكون بينها كمال اتّصال تأتي على ثلاثة أضرب: أولاًها: أن تكون الجملة الثانية منزلة منزلة التوكيد للأولى ومقرّرة لمضمون سابقتها، وهذا مقيس على نظام التوكيد. وثانيها: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى بحيث يمكن أن تحلّ محلّها، وهذا مقيس على نظام البدل في المفردات. وثالثها: أن تكون الجملة الثانية بياناً للأولى بحيث تعطيها مزيد شرح وتخصيص، وهذا مقيس على نظام عطف البيان أو النعت.

يُضاف إلى ذلك مسألة السؤال المقدرّ أو شبه كمال الاتّصال التي ناقشناها في الفصل الأوّل وتبيّن لنا كيف أنّها مُقتبسةٌ من كلام سيبويه الذي أشار إلى مسألة السؤال المقدرّ في أبواب التوابع كثيرًا وفي غيرها من الأبواب، وكانت مسألة حاضرة في ذهن سيبويه أثناء التعميد لنظام المفردات فقد ذكر أنّ التعاطف بين المفردات يمكن أن يُترك لكون المفردة الثانية آتية جوابًا عن سؤال أثارتها الأولى. ومعظم حالات الفصل والوصل في البلاغة مقيسة على نظائر لها في كتاب سيبويه، وهذا يُثبت مدى أهميّة هذا الكتاب كمصدر أصيل لأصول علوم العربيّة ومنها البلاغة، ويثبت أيضًا مدى التفات البلاغيّين إلى علم النحو أثناء تأصيلهم لقواعد البلاغة العربيّة.

على أننا لم ننكر فضل الجرجانيّ في قياسه هذا وإنّما حاولنا أن نبين مصادره في تأصيل قواعد الفصل والوصل، وكيف أفاد ممّا أصله النحاة في هذا الشأن وعلى رأسهم سيبويه. وهذا يدلّ على الصلة الوثيقة بين علم النحو وعلم المعاني الذي هو أولّ أقسام علم البلاغة الثلاثة. وقد كان الجرجانيّ نفسه نحوياً وصنّف في النحو أكثر ممّا صنّف في البلاغة، إلّا أنّه برّز في البلاغة وما يزال أبا عذرتها وابن بجدتها.

اتّضح أنّ كلّ من جاء بعد سيبويه لم يخرج عن مقرّراته بل دار في فلك عبارته، ولم يزد عليها شيئاً جوهرياً وكذلك الأمر ينسحب على البلاغيين الذين أتوا بعد الجرجانيّ، فلم تكن لهم إضافات جوهريّة في هذا السياق، بل كان جلّ جهدهم يتمحور حول شرح مسألة أو إضافة تفرّعة أو ضبط قسم.

وفي الفصل الثاني حيث طبّق البحث قواعد الفصل والوصل على شعر الأخطل تبين أنّ شعر الأخطل كان غنياً بالتركيب النحويّة والأساليب البلاغيّة، وجاء نظام الفصل والوصل فيه متساوفاً مع ما قرره البلاغيون في هذا الخصوص إلّا في النزر اليسير. فقد كانت القاعدة البلاغيّة متساوقة مع شعر الأخطل إلّا في موضع شبه كمال الانقطاع الذي لم نجد له شواهد من شعر الأخطل تؤرّره، وكذلك في الموضوع الأخير من مواضع الوصل وهو دفع توهم غير المراد.

لم تكن كلّ قواعد الفصل والوصل ثابتة ومستقلّة بل بعضها يمكن أن يتداخل ببعض في كثير من الأحيان،<sup>183</sup> فالجملة التي تأتي عقب سؤال مقدّر نشأ عن سابقتها يمكن أن تُدرجها تحت الجملة البيانيّة أو التفسيرية التي تأتي لتزيل بعض الغموض الذي يعتري سابقتها أو يمكن أن تأتي للإجابة عن سؤال أيضاً، وما الإجابة في حقيقتها إلّا إزالة لغموض الشيء وشرح له. وكذلك هناك بعض المواطن في الفصل والوصل يمكن حذفها والاستغناء عنها تماماً كموضع شبه كمال الاتّصال، فقد ذكر البلاغيون فيه

<sup>183</sup> ننقد هنا مسألة تقسيمات قواعد الفصل والوصل وليس تساوق القاعدة مع شعر الأخطل.



أنّ الواو لا يمكن أن تأتي فيه لأنّ مجيئها يثير لبساً، ويُحدث توهماً في العطف، وهو ما فنّدها لعدم كفاية الشواهد إذ لم نجد له شاهداً واحداً في ديوان كامل متراحب الأطراف والمعاني، وكذلك الموضع الأخير من مواضع الوصل يمكن حذفه، ولا نرى داعياً له.

أشار البلاغيون إلى أنّ من مواطن الوصل بين الجملتين أن تتفق الجملتان في الخبرية أو الإنشائية، وهذا تعليل لم نرتضه لأنّه أقرب ما يكون إلى النحو، وهو تعليل واسع فضفاض ليس فيه تجلية للأسرار البلاغية الكامنة وراء التراكيب، فقد كان الأحرى بالبلاغة أن تغوص أعمق من ذلك. وقد تتبّع البحث المواضع التي تعاطفت فيها الجمل الخبرية فاهتدى إلى موطن جديد تأتي فيه الواو في شعر الأخطل للمقابلة بين المعنى ونقيضه في مقام الفخر، فتكون الواو كبيضة الميزان التي تُقابل ما بين كفتيه وتُزاح بينهما، ولم نجد أحداً أشار إلى مثل هذا على حدّ علمنا.

من المواطن الأخرى التي اهتدى إليها البحث مجيء الواو قبل "قد" أو "لقد" على رأس حدث أو ذكرى من ذكريات الأخطل في شبابه الغابر، حيث يعمد إلى حدث أو أحداث لها وقعٌ وأثر في روق شبابه، فيستلّها من ماضيه السحيق، ليستروح بها في شيخوخته، ويفاخر بها، فنتهض كلُّ واو ومعها قد أو لقد بذكرى مستقلة من ذكريات شبابه، وهذا طريق مستتبّ في شعره.

## ببليوغرافيا

### 1. المصادر العربيّة

الأخطل، غياث بن غوث: *ديوانه*. صنعة السكّري. تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الفكر، دمشق، ط4

.1996

الأصفهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحسين: *الأغاني*. تحقيق: إحسان عبّاس وإبراهيم السعافين وبكر عبّاس.

دار صادر، بيروت، ط3، 2008.

السبكيّ، بهاء الدين أحمد بن عليّ: *عروس الأفراح في تلخيص المفتاح*. تحقيق: عبد الحميد هندراوي.

المكتبة العصريّة، بيروت، ط1، 2003.

السكاكيّ: يوسف بن محمّد: *مفتاح العلوم*. تحقيق: نعيم زرزور. دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2،

.1987

سبويه، عمرو بن عثمان: *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.

الفراء، يحيى بن زياد: *معاني القرآن*. تحقيق: محمّد علي النجّار وأحمد يوسف نجاتي. عالم الكتب،

بيروت، ط3، 1983.

القزويني، محمّد بن عبد الرحمن: *الإيضاح في علوم البلاغة*. دار الجيل، بيروت، ط3، 1993.

ابن مالك، بدر الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

المكتبة العصرية، (د،ت).

\_\_\_\_. المصباح في المعاني والبيان والبدیع. تحقيق: حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب،

القاهرة، (د،ت).

الميرد، محمد بن يزيد: المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط3،

1994.

المرزبانى، محمد بن عمران: الموشح. تحقيق: محمد علي البجاوي. دار نهضة مصر، (د،ت).

المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحسن: شرح ديوان الحماسة. تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون. دار

الجيل، بيروت، ط1، 1991.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة

العصرية، بيروت، 1991.

الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر. مكتبة الخانجي، القاهرة، 1984.

الجمحي، محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء. تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة،

1980.

## ب. المراجع العربية

أبو موسى، محمد محمد: *البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري*. مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1988.

\_\_\_\_\_. *خصائص التراكيب*. مكتبة وهبة، القاهرة، ط4، 1996م.

\_\_\_\_\_. *دلالات التراكيب*. مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1997م.

الجابري، محمد عابد: *بنية العقل العربي*. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3 1990.

حاوي، إيليا: *الأخطل: في سيرته ونفسيته وشعره*. دار الثقافة، بيروت، ط2، 1981.

الحميد، خديجة فرحان: *المخالفة في الإتياع: مظاهرها ودلالاتها*. دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط1

2016.

حوّا، نجاح عطية: *الأخطل وقصائده المدحية*. منشورات مؤسسة شاعر الفيحاء سابا زريق الثقافية،

2018.

درّاز، صباح عبيد: *أسرار الفصل والوصل*. مكتبة الأمانة، مصر، ط1، 1406هـ 1986م.

الرفوع، عاطف طالب: *الاحتجاج بشعر امرئ القيس في النحو العربي*. أكاديميون للنشر والتوزيع، عمان،

ط1، 2012.

الطيب، عبد الله: *المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها*. الكويت، ط3، 1989.

قباوة، فخر الدين: الأخطل الكبير: حياته وشخصيته وقيمه الفنية. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1،

.2010

القرشي، أبي زيد: جمهرة أشعار العرب. تحقيق: محمد علي البجاوي. دار نهضة مصر، (دت).

مطلوب، أحمد: البلاغة عند السكاكي. دار التضامن، بغداد، ط1، 1964.

\_\_\_\_\_. عبد القاهر الجرجاني: بلاغته ونقده. وكالة المطبوعات، بغداد، ط1، 1973.

\_\_\_\_\_. مناهج بلاغية. وكالة المطبوعات، بغداد، ط1، 1973.

مندور، محمد: النقد المنهجي عند العرب. دار نهضة مصر، القاهرة، (دت).

ج. رسائل الماجستير

خليفة، عبود: علاقة الدرس النحوي بالدرس البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني. جامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، الجزائر. 2010.

عبد الله، فهمي سفيان: المجاز في شعر الأخطل. جامعة أم درمان، 2011.

نايته، هند جميل: مصادر الإمام عبد القاهر في بلاغته. جامعة أم القرى، 1407هـ.

Baalbaki, Ramzi. "The Relation between Naḥw and Balāga: a Comparative Study of the Methods of Sībawayhi and Ğurġānī". *Zeitschrift für Arabische Linguistik*, no. 11 (1983): 7-23.

\_\_\_\_\_. *The Legacy of the Kitāb: Sibawayhi's Analytical Methods within the Context of the Arabic Grammatical Theory*. Boston: Brill, 2008.

Bernards, Monique P. L. M. "Al-Mubarrad as Key-Figure in the Development of Early Arab Grammatical Science." *Zeitschrift für Arabische Linguistik*, no. 34 (1997), 7-30.

Kinberg, Naphtali. *A Lexicon of al-Farrā's Terminology in His Qurān Commentary with Full Definitions, English Summaries, and Extensive Citations*. Leiden: E.J. Brill, 1996.

Kinberg, Naphtali, Leah Kinberg, and C. H. M. Versteegh (eds.). *Studies in the Linguistic Structure of Classical Arabic*. Vol. 31. Leiden: Brill, 2001.

Stetkevych, Suzanne. "Umayyad Panegyric and the Poetics of Islamic Hegemony: Al-Akhtal's Khaffa Al-Qatinu ("those that Dwelt with You

have Left in Haste"). *Journal of Arabic Literature*, vol. 28, no. 1-2, (1997), pp. 89-119.

Smyth, William. "The Canonical Formulation of Ilm-Al-Balaghah and Alsakkaki's 'Miftah Al-Ulum". *Islam Zeitschrift für Geschichte und Kultur des Islamischen Orients*, vol. 72, no. 1, (1995), pp. 7-24.

\_\_\_\_\_. "Controversy in a Tradition of Commentary: The Academic Legacy of Al-Sakkaki's 'Miftah Al-'Ulum". *Journal of the American Oriental Society* 112, no. 4 (1992), 589.

Sweity, Ahmad. *Al-Jurjaani's Theory of Nazm (Discourse Arrangement): A Linguistic Perspective*. Ann Arbor, MI: UMI Dissertation Information Service, 1995.

Troupeau, Gérard. *Lexique-index du Kitāb de Sībawayhi*. Paris: Klincksieck, 1976.